فوائد رجالية

من دروس

سماحة الشيخ أحمد الماحوزي

تحرير

الشيخ جعفر السند الشيخ فاضل الدمستاني

فوائد رجالية

من دروس
سماحة الشيخ أحمد الماحوزي

تحرير

الشيخ جعفر السند الشيخ فاضل الدمستاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين ، واللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين .

وبعد ... .

فهذه فوائد وقواعد وأصول رجالية مهمة جداً ـ وبعضها مرتبط ببعض المفردات الرجالية ـ ، لها دخالة عظيمة في توثيق الرجال ومدحهم ، وقبولهم ورفضهم ، قمنا بتحريرها من دروس سماحة الدكتور الحجة الشيخ أحمد الماحوزي دام بقاء ، بعد أن وقع فيها الأعلام والأعاظم بين النقض والإبرام ، والرفض والقبول ، والأخذ والترك ، والتسليم والإمتناع .

نسأل الله سبحانه وتعالى أن تكون موضعَ قبولٍ لدى أهل التحقيق والتتبع .

والحمد لله ربّ العالمين .

جعفر سند فاضل الدمستاني

الخامس عشر من شهر شوال لسنة ١٤٣٤ هـ

قم المقدسة

(١)

القدماء وأصالة العدالة

قال سيد الفقهاء الخوئي قدس سره : « إن اعتماد ابن الوليد أو غيره من الأعلام المتقدمين ـ فضلا عن المتأخرين ـ على رواية شخص والحكم بصحتها لا يكشف عن وثاقة الراوي أو حسنه ، وذلك لاحتمال أن الحاكم بالصحة يعتمد على أصالة العدالة ، ويرى حجية كل رواية يرويها مؤمن لم يظهر منه فسق ، وهذا لا يفيد من يعتبر وثاقة الراوي أو حسنه في حجية خبره .

وأما الصدوق فهو يتبع شيخه في التصحيح وعدمه ، كما صرّح هو نفسه بذلك ، قال قدس سره : وأما خبر صلاة يوم غدير خم والثواب المذكور فيه لمن صامه ، فإن شيخنا محمد بن الحسن كان لا يصححه ، وكان يقول : إنه من طريق محمد بن موسى الهمداني وكان غير ثقة ، وكلُّ ما لم يصححه ذلك الشيخ قدس الله روحه ولم يحكم بصحته من الأخبار فهو عندنا متروك غير صحيح .

وقال : كان شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه سيىء الرأي في محمد بن عبد الله المسمعي راوي هذا الحديث ، وإني أخرجت هذا الخبر في هذا الكتاب ، لأنه كان في كتاب الرحمة وقد قرأته عليه فلم ينكره ورواه لي »[1] .

وقال قدس سره في ترجمة أحمد بن إسماعيل بن سمكة القمي :

---

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام : ٢٤/١ * معجم رجال الحديث : ٧١/١ .

« قال العلامة : لم ينص علماؤنا عليه بتعديل ، ولم يرو فيه جرح ، فالأقوى قبول روايته ، مع سلامتها من المعارض » .

قال : هذا الكلام صريح في اعتماد العلامة قدس سره على أصالة العدالة في كل إمامي لم يثبت فسقه !! كما نسب ذلك إلى جماعة من الفقهاء واستظهرناه سابقاً من عدة من الأكابر .

وأما ما ذكره الوحيد قدس سره في التعليقة ، من أن قبول العلامة لرواية أحمد مبني على ما ذكره قبل ذلك في ترجمته من المدح والجلالة والفضيلة فهو غريب !!! فإن المذكور سابقاً أنه من أهل الفضل والأدب والعلم ، وليس في ذلك أي إشعار بالحسن ، فضلا عن العدالة !!! »[1] .

وفي موراد عديدة من المعجم لم يقبل ـ قدس سره ـ مدح كثير من الرواة لاحتمال اعتماد من صحح حديثه أو حسنه على أصالة العدالة ، بقوله : « فلعله ـ التوثيق وحسن الحال ـ مبني على أصالة العدالة ، وهذا الأصل غير ثابت عندنا » .

فصرّح قدس سره تكراراً ومراراً في أبحاثه العالية باحتمال اعتماد القدماء ـ كالصدوق وأستاذه قدس سرهما ـ على أصالة العدالة ، وجزم بأنه مسلك العلامة الحلي قدس سره .

ومعنى أصالة العدالة ـ ويقابلها أصالة الفسق ـ : أن العدالة عبارة عن الإيمان مع عدم ظهور ما يوجب الفسق ، فيكون الأصل في كل مؤمن

---

(١) معجم رجال الحديث : ٥٧/٢ .

العدالة ، فإذا شككنا في مؤمنٍ بكونه عادلاً أم لا ، فالأصل كونه عادلاً ، على غرار ما ذهب إليه العامة من القول بأصالة العدالة في الصحابة أجمعين [1] .

قلت :

ما احتمله قدس سره باعتماد القدماء على « أصالة العدالة » بالتفسير المتقدم مخالف لصريح كلماتهم الدالة على اعتمادهم على خصوص الثقات والممدوحين [2] .

قال الشيخ الطوسي قدس سره : إنّا وجدنا الطائفة ميزت الرجال الناقلة لهذه الأخبار ، ووثقت الثقات منهم ، وضعفت الضعفاء ، وفرقوا بين من يعتمد على حديثه وروايته ، ومن لا يعتمد على خبره ، ومدحوا الممدوح منهم ، وذموا المذموم ، وقالوا : فلان متهم في حديثه ، وفلان كذاب ، وفلان مخلط ، وفلان مخالف في المذهب والإعتقاد ، وفلان واقفي ، وفلان فطحي ، وغير ذلك من الطعون التي ذكروها وصنفوا في ذلك الكتب ، واستثنوا الرجال من جملة ما رووه من التصانيف في فهارسهم ، حتى أن واحد منهم إذا أنكر حديثاً نظر في إسناده وضعفه بروايته .

هذه عادتهم على قديم الوقت وحديثه ، لا تنخرم ، فلولا أن العمل

---

(١) وكأصالة الطهارة ـ مثلاً ـ في الأشياء ، فإذا شككنا في شيء بأنه طاهر أو نجس كان الأصل الطهارة ، حتى يقوم الدليل على خلافه .

(٢) ونسبة القول بذلك للفقهاء قديماً وحديثاً غير صحيحة كما سيأتي بيانه في خاتمة البحث .

بما يسلم من الطعن ويرويه من هو موثوق به جائز ، لما كان بينه وبين غيره فرق ، وكان يكون خبره مطروحاً مثل خبر غيره فلا يكون فائدة لشروعهم فيما شروعوا فيه من التضعيف والتوثيق وترجيح الأخبار بعضها على بعض [1] .

وقال الشيخ الصدوق قدس سره : إلا كتاب المنتخبات ـ لسعد بن عبد الله القمي ـ فإني لم أروها عن محمد بن الحسن إلا أجزاء قرأتها عليه وأعلمت على الأحاديث التي رواها محمد بن موسى الهمداني ، وقد رويت عنه كل ما في كتاب المنتخبات مما أعرف طريقه من الرجال الثقات [2] .

وقال قدس سره : أما خبر صلاة الغدير ، والثواب المذكور فيه لمن صام ، فإن شيخنا محمد بن الحسن كان لا يصححه ، ويقول : إنه من طريق محمد بن موسى الهمداني ، وكان غير ثقة ، وكل ما لم يصححه هذا الشيخ ولم يحكم بصحته فهو عندنا متروك غير صحيح [3] .

وهذا هو موضع استشهاد السيد الخوئي قدس سره ، وهو على عكس مدعاه أدل وأوضح ، لأن منشأ عدم العمل بروايات الهمداني لدى ابن الوليد قدس سره وتصحيحها لكون الهمداني غير ثقة عنده ، لا لكونه غير إمامي .

---

(١) عدة الأصول : ١٤١/١ .

(٢) الفهرست للطوسي : ١٣٦ ترجمة سعد بن عبد الله القمي رقم ٣١٦ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : ٩٠/٢ .

وقال الصدوق قدس سره ـ أيضاً ـ: وحذفت الإسناد منه فلئلا يثقل حمله ولا يصعب حفظه ، ولا يَمُلُّه قارئه ، إذ كان ما أبيّنه في الكتب الأصولية موجوداً مبيَّناً على المشايخ العلماء الفقهاء الثقات رحمهم الله تعالى [1] .

وقال قدس سره : لم أسمع هذا الحديث إلا من أحمد بن زياد الهمداني رضي الله عنه بهمدان ، عند منصرفي من حج بيت الله الحرام ، وكان رجلاً ثقة ديناً فاضلاً رحمة الله عليه ورضوانه [2] .

وقال الشيخ النجاشي قدس سره بعد أن ذكر من استثناهم ابن الوليد من كتاب نوادر الحكمة : قال أبو العباس بن نوح : قد أصاب شيخنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد في ذلك كله ، وتبعه أبو جعفر بن بابويه رحمه الله على ذلك ، إلا في محمد بن عيسى بن عبيد ـ لما استثني من نوادر الحكمة ـ فلا أدري مارابه فيه ، لأنه كان على ظاهر العدالة والثقة [3] .

فكل هذه الكلمات وغيرها شاهد على اعتبار الوثاقة والعدالة في قبول الرواية والعمل بها لدى جمهور الأصحاب ، ولذا ـ كما قال شيخ الطائفة ـ وثقوا من وثقوا وضعفوا من ضعفوا واستثنوا من استثنوا ، ولو كان دأبهم خلاف ذلك لاستثنوا خصوص الروايات لا الرواة ، فتصحيحهم للروايات لا يركن أصلاً لأصالة العدالة ، بل لا بد من إحراز

---

(١) المقنع : ٦ .

(٢) كمال الدين : ٣٦٩ .

(٣) رجال النجاشي : ٣٤٨ ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري .

وثاقة وعدالة الرواة ، وهذا الأمر واضح بالنسبة للصدوق وشيخه قدس سرهما ، فاحتمال أنهما قائلان بأصالة العدالة غير متصور في حقهما .

واعتماد الصدوق في توثيق الرواة على شيخه ابن الوليد ليس من التقليد في شيء ، لأن إخبارات ابن الوليد بتوثيقاته للرواة ـ على مسلك السيد الخوئي قدس سره ـ إخبارات حسية ، على أن الصدوق قد مدح من قبل الشيخ الطوسي بأنه كان عارفاً بالرجال .

العلامة الحلي وأصالة العدالة :

وأما ما جزم به قدس سره : من نسبة العمل بأصالة العدالة للعلامة الحلي قدس سره ، فهو من الغرائب أيضاً ، وذلك :

أولاً :

أن العلامة قدس سره في كتابه « خلاصة الأقوال » قد ذكر في القسم الأول من يعتمد على روايته أو يترجح عنده قبول قوله ، وفي القسم الثاني من ترك روايته أو توقف فيه .

وذكر في القسم الأول كل من نص الأصحاب على وثاقته ، أو من جزم بمدحه للأمارات ، وذكر في القسم الثاني كل من نص الأصحاب على القدح فيه ، أو من أتهم بالغلو وفساد المذهب ، وترك عشرات بل مئآت الرواة ممن لم يرد في حقهم مدح ولا ذم ، والإستقراء ببابك .

فلو كان ممن يقول بـ « أصالة العدالة » كما أدعى ذلك سيد الفقهاء الخوئي قدس سره ، لأورد في القسم الأول عشرات الرواة بل المئات ممن جزم بإماميته وعدم ظهور ما يوجب الفسق فيه .

ففي اسم « ابراهيم » لم يذكر من المعتمدين لديه إلا ثمانية وعشرين راوٍ ، وترك كثير من الرواة الذين ذكرهم وعنونهم الشيخ والنجاشي والطوسي والكشي في كتبهم الرجالية ، وكثير من هؤلاء الرواة ، ممن ورد بحقهم مدح بشكل مباشر وغيره ، فلم يذكر ـ مثلا ـ في هذا العنوان :

١ / إبراهيم الأزرق الكوفي ، من أصحاب الباقر عليه السلام .

٢ / إبراهيم بن أبى حفصة من أصحاب السجاد عليه السلام .

٣ / إبراهيم بن أبي المثنى ، من أصحاب الصادق عليه السلام .

٤ / إبراهيم بن ادريس ، من أصحاب الهادي عليه السلام .

٥ / إبراهيم بن الحكم بن ظهير ، ذكره الشيخ والنجاشي .

٦ / إبراهيم بن حماد الكوفي ، وقد ذكره الشيخ والنجاشي .

٧ / إبراهيم بن خالد العطار ، وقد ذكره الشيخ والنجاشي .

٨ / إبراهيم بن داود اليعقوبي من أصحاب الجواد والهادي عليهما السلام .

٩ / إبراهيم بن الزبرقان ، من أصحاب الصادق عليه السلام .

١٠ / إبراهيم بن سفيان ، وقد اعتمد عليه الصدوق .

١١ / إبراهيم بن السندي ، من أصحاب الصادق عليه السلام .

١٢ /إبراهيم بن شيبة الأصبهاني ، من أصحاب الجواد عليه السلام .

١٣ / إبراهيم بن عاصم ، وقد ذكره الكشي في جماعة الأجلاء .

١٤ / إبراهيم بن عرفي الأسدي ، من أصحاب الصادق عليه السلام .

١٥ / إبراهيم بن عقبة ، من أصحاب الهادي والعكسري عليهما السلام .

١٦ / إبراهيم بن الفضل المدني ، من أصحاب الصادق عليه السلام .

١٧ / إبراهيم بن المثنى ، من أصحاب الصادق عليه السلام .

١٨ / إبراهيم بن موسى الأنصارى ، من أصحاب الرضا عليه السلام .

١٩ / إبراهيم بن مهاجر ، من أصحاب الصادق عليه السلام .

٢٠ / إبراهيم بن ميمون بياع الهروي ، من أصحاب الصادق عليه السلام .

فلو أنه كان يعمل بما يقال له « أصالة العدالة » لم يقتصر في رجالة على ذكر ٢٨ راوياً ، بل لذكر عشرات ممن يسمى بـ « إبراهيم » ، إذ المعنونون بهذا الأسم يبلغ ما يقرب من أربعمائة أو أكثر ، وكثير ممن لم يذكرهم بين ممدوح ومن لم يقدح فيه أصلا ، فالذين يعتمد عليهم هم خصوص من نص الأصحاب على وثاقتهم وعدالتهم ، وأين هذا القول من أصالة العدالة !!!

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ذكر جماعة كبيرة من الرواة ممن نص على وثاقتهم وعدالتهم في القسم الثاني من كتابه ـ وهم كل مَنْ ترك روايته أو توقف فيها ـ بمجرد الغمز فيه واتهامه ببعض المذاهب الفاسدة وإن ملئت رواياته الكتب المعتبرة ، وهذا يكشف على أنه من المتشددين في قبول الرواية والعمل بها ، لا أنه من المتسامحين في تصحيح الروايات ، من أولئك الذين وثقوا وذكرهم في القسم الثاني :

١ / إبراهيم بن عبد الحميد ، وثقه الشيخ في الفهرست ، وقال سعد بن عبد الله : أنه أدرك الرضا عليه السلام ولم يسمع منه ، فتركت روايته لذلك ، وقال الفضل بن شاذان : أنه صالح .

٢ / إبراهيم بن أبي السمال ، وثقه النجاشي ، وقال العلامة : واقفي لا أعتمد على روايته .

٣ / إبراهيم بن صالح الأنماطي ، وثقه الشيخ والنجاشي .

٤ / إسماعيل بن سماك ، وثقه النجاشي وقال أنه واقفي ، قال العلامة : فلا أعتمد حينئذ على روايته .

٥ / إسحاق بن عمار بن حيان ، كان شيخاً من أصحابنا ثقة ، وكان فطحياً ، قال الشيخ : أنه ثقة وأصله معتمد عليه ، وكذا قال النجاشي ، قال العلامة : والأولى عندي التوقف فيما ينفرد به .

٦ / إسحاق بن جرير ، قال العلامة : كان ثقة روى عن أبي عبد الله عليه السلام ، وكان واقفياً ، والأقوى عندي التوقف في روايته ينفرد بها .

٧ / أحمد بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم التمار ، قال النجاشي : وجه ثقة ، صحيح الحديث معتمد عليه ، قال العلامة : وعندي فيه توقف .

٨ / أحمد بن أبي بشر السراج ، ثقة في الحديث واقفي المذهب .

٩ / أحمد بن أبي زاهر ، كان وجهاً بقم ، وحديثه ليس بذلك النقي ، وكان محمد بن يحيى العطار أخص أصحابه به .

١٠ / أحمد بن محمد بن علي بن عمر بن رياح بن قيس بن سالم القلاء السواق ، كان شديد العناد في الوقف ، وكان ثقة في الحديث ، قال العلامة : ولست أرى قبول روايته منفرداً .

وقس على ذلك ، فشرط العلامة الحلي قدس سره في تعديل الرواة يفوق تعقيداً من تصحيحات السيد الخوئي قدس سره .

ثانياً :

أن نسبة القول بأصالة العدالة للعلامة قدس سره خلاف ما صرّح به في موارد عديدة .

قال في ترجمة : زيد النرسي والزراد : ولما لم أجد لأصحابنا تعديلاً لهما ولا طعناً فيهما ، توقفت عن قبول روايتهما [١] .

وقال في ترجمة إسماعيل بن عمار : روى الكشي حديثاً في طريقه ضعف ، أن الصادق عليه السلام كان إذا رآهما ـ إسماعيل وأخوه إسحاق ـ : « وقد يجمعهما لأقوام ـ يعني الدنيا والآخرة » وقد ذكرنا سند الحديث في الكتاب الكبير ، والأقوى عندي التوقف في روايته حتى تثبت عدالته [٢] .

فمجرد رواية الكشي هذا المدح لإسماعيل لا يكفي في ثبوت عدالته لدى العلامة قدس سره ، مع أن اسماعيل بن عمار قد روى عنه الكبار والأعاظم كابن فضال وابن مسكان ومهران بن أبي نصر وابن أبي

---

(١) خلاصة الأقوال : ٣٤٨ .

(٢) الخلاصة : ٣١٧ .

عمير وهارون بن الجهم ، وغيرهم .

وقال في ترجمة أحمد بن حماد : روى الكشي أن الباقر عليه السلام كتب إليه : « قد مضىٰ أبوك رضي الله عنه وعنك وهو عندنا على حال محمودة ، ولن تبعد من تلك الحال » وروي عنه أشياء ردية تدل على ترك العمل بروايته ، وقد ذكرته في الكتاب الكبير ، والأولى عندي التوقف فيما يرويه [1] !!!

وأما موضع استشهاد السيد الخوئي قدس سره ، وهو ماذكره العلامة الحلي قدس سره في ترجمة ابن سمكة ، فلا دلالة فيه من حيث الظهور ـ فضلا عن الصراحة ـ على اعتماد العلامة قدس سره على أصالة العدالة في كل إمامي لم يثبت فسقه ، بل إنما اعتمد العلامة على قبول قول أحمد بن سمكة لحسن ظاهره الكاشف عن عدالته ، والذي استفاده من أمور ذكرها في صدر كلامه :

١ / من كونه ذو درجة عالية في الفضل والأدب والعلم .

٢ / وقراءة ابن العميد عليه ، والذي كان من وزراء الدولة البويهية ومن الأدباء أيضاً .

٣ / وتصنيفه لكتب عدة عديمة المثيل ، ككتاب العباسي ، قال النجاشي : وهو كتاب عظيم ، وهو كتاب حسن ... وقال الشيخ الطوسي : لم يصنف مثله في هذا الفن .

---

(١) الخلاصة : ٣٢٣ .

٤ / وكون والده من خواص البرقي .

٥ / وتصنيفه لكتابه العظيم العباسي .

٦ / العمل برواياته مع سلامتها من المعارض .

فكل هذه الأمور موادٌ واضحة على حسن ظاهره ، مضافاً إلى عدم وجود ما يقدح فيه أصلا ، وعدم العمل برواياته مطلقاً .

ولذا : طالما علّل ـ العلامة قدس سره ـ توقفه في عدة من الرواة بعدم ظفره على تعديل الأصحاب له ، ولطالما ـ أيضاً ـ قال بعد إيراد عدة من القرائن المادحة للرواة بأنه لم يجد تعديلاً للأصحاب له ، مما يستفاد منه أنه يدور في التوثيق والتضعيف في الأعم الأغلب على تنصيص الأصحاب ، وإن خالف فعلى الأمارات الشاهدة على حسن ظاهر الراوي ، ولم نجد أنه وثق واعتمد على من أُهمل من الرواة مع عدم وجود القرائن الواضحة الدالة على حسنه ، والإستقراء ببابك .

وثالثاً :

أن العلامة الحلي قدس سره قد فسّر العدالة في عدة من كتبه بالملكة ، فقال : « العدالة كيفية راسخة في النفس تبعث على ملازمة التقوى والمروة ، وتحصل بالإمتناع عن الكبائر وعن الإصرار على الصغائر أو الإكثار منها »[1] ، وهي شرط عنده في قبول الرواية .

وذهب في بعض كلماته إلى عدم قبول رواية المجهول[2] ، بل قيل

---

(١) إرشاد الأذهان : ١٥٦/٢ * تحرير الأحكام : ٢٤٦/٥ * مختلف الشيعة : ٤٨٤/٨ .

(٢) مبادىء الأصول : ٢٠٦ ، قال : ولا تقبل رواية المجهول حاله ، خلافاً لأبي حنيفة ، لأن عدم

أنه أول من فسّر العدالة بالملكة ، وإلى ذلك أشار صاحب الجواهر قدس سره بقوله : لم أعثر على هذا التعريف ـ أي تعريف العدالة بالملكة ـ لغير العلامة [1] .

وعليه : فدعوى أن القدماء والعلامة الحلي يعتمدون في تصحيحهم للروايات على أصالة العدالة ـ بمعناها المتقدم ـ زعم لا شاهد ولا دليل عليه .

نعم ـ وكما قال شيخنا السند دام ظـله ـ : التأمل والنظر في مجمل هذه النسبة يقضي بأن المراد من المحكي عن عبارات [2] القدماء ليس هو أصالة العدالة كما توهم في المسلم أو المؤمن ما لم يحرز الفسق ، بل المراد حجية حُسن الظاهر وظهور حال وسلوك المسلم والمؤمن في الوثاقة أو العدالة كأمارة كاشفة معتد بها ، شريطة عدم العلم بالفسق وعدم إحرازه ولو بضم الأصل العدمي ، وهو مضمون عدة من الروايات المعتبرة الواردة في باب العدالة .

تتمة فقهية :

قـــلت : قد اختلف الفقهاء قديماً وحديثاً في تعريف العدالة إلى أقوال :

١ / إنها ملكة نفسانية باعثة على الإتيان بالواجبات وترك

الفسق شرط في الرواية ، وهو مجهول ، والجهل بالشرط يستلزم الجهل بالمشروط .

(١) جواهر الكلام : ٢٩٤/١٣ .

(٢) الموهمة ، والتي ظن البعض أن مفادها أصالة العدالة .

المحرمات ، وليس المقصود مجرد الملكة ، بل هي الملكة بلحاظ العمل والداعية إليه ، وهذا هو المشهور بين أصحابنا المتأخرين على ما في الحدائق ، وهو المنقول عن المختلف والقواعد والإرشاد والتحرير والمهذب ونهاية الأصول والمنية والدروس والذكرى والتنقيح والروضة والروض وجامع المقاصد والمعالم والرياض ، وعن الأردبيلي نسبته إلى المشهور في الفروع والأصول ، وعن الفاضل الهندي نسبته إلى المشهور بين الخاصة والعامة ، وعن التنقيح نسبته إلى الفقهاء مشعراً بالإجماع عليه ، وبه قال الشيخ الأعظم الأنصاري ووافقه عليه الرشتي والآخوند ومحمد تقي الشيرازي .

٢ / إنها الأعمال الخارجية من الواجبات واجتناب المحرمات الناشيء عن ملكة نفسانية ، وهو المنسوب للصدوق والمفيد في المقنعة والشيخ في النهاية والوسيلة .

والفرق بينه وبين السابق واضح ، إذ في الأول نفس الملكة هي العدالة فهي الصفة الحاصلة في النفس ، وفي الثاني آثار الملكة ، وعلى هذا تكون أمراً عملياً لا ربط له بالصفات ، فالفرق إذن بين القولين : أن الأول يرى أن العدالة هي السبب ، والثاني يراها أنها المسبب .

وقد أرجع الشيخ الأعظم الأنصاري قدس سره القولين إلى واحد ، بتقريب : أن المراد بالملكة ليست هي الملكة الصرفة الكامنة في النفس ، وإنما مرادهم ـ كما ذكرنا ـ الملكة المقترنة بالعمل الخارجي .

٣ / الإستقامة العملية في جادة الشرع وعدم الإنحراف عنها يميناً

وشمالاً ، سواء كان منشأ ذلك عن ملكة نفسانية أم لا ، وهو المنقول عن المفيد وابن البراج وأبي الصلاح وابن إدريس والطبرسي والبهبهاني ، وعن المجلسي والسبزواري : أن هذا القول هو الأشهر في تفسير العدالة ، واختاره عدة من متأخري الأعصار والمعاصرين كالسيد الخوئي وعدة من تلامذته .

٤ / حسن الظاهر وظهور الصلاح فحسب ، بأن يكون الإنسان متصفاً بصفات ظاهرة في الحسن ، كملازمة الواجبات ، ومفارقة المحرمات ، وهو المنقول عن الشيخ في النهاية وابن إدريس والبهبهاني وصاحب المدارك والحدائق والذخيرة والجواهر والسيد عبد الله شبر ، وهو صريح صاحب الجواهر في رسالته العملية « نجاة العباد » ووافقه بعدم التعليق عليه المجدد الشيرازي ومحمد تقي الشيرازي والهمداني والنائيني ومحمد طه نجف ، وغيرهم ، وعزاه في الحدائق إلى أكثر متأخري المتأخرين .

وليس حقيقة هذا القول أن حسن الظاهر أمارة على العدالة بل هو ذات العدالة ، والفرق بينه وبين السابق أخذ قيد الظاهر فيه دون السابق ، فالعدالة : السلوك الظاهر الحسن ، فهو سلوك بقيد الظاهر ، بخلاف الثاني فهو استقامة على جادة الشرع وإن كان باطناً ، مع إمكان ارجاع القولين الى واحد ، فتدبر .

٥ / هي الإسلام أو الإيمان مع عدم احراز الفسق أو عمل يخالف الشريعة ، وهو المنقول والمنسوب لابن الجنيد والمفيد في الأشراف

والشيخ في الخلاف ، وفي النسبة تأمل على ما صرح به عدة من الأعاظم كما سيأتي ، وبصحة النسبة تردد السيد الخوئي قدس سره [1] .

والفرق بينه وبين السابق : من ضرورة احراز حسن الظاهر في القول السابق ، عن طريق المعاشرة والمطالسة والمعاملة والمعايشة ، وكفاية عدم الإحراز في هذا القول ، وهو المعبر عنه في الكلمات : « بأصالة العدالة » ، ولازم ذلك الحكم بعدالة معظم المؤمنين إن لم يشاهد منهم المعصية ، بخلاف الأمر في القول السابق لابد من احراز حسن الظاهر عبر المعاشرة وغيرها ، فالفرق بينهما كالفرق بين الشرط والمانع ، من ضرورة احراز الشرط لكونه أمراً وجودياً ، وكفاية عدم الإحراز في الموانع لكونها أموراً عدمية .

والمحكي عن التبيان والدروس والذكرى والمسالك والجعفرية والكفاية والمستند : أن الإسلام وعدم ظهور الفسق ليس قولاً في تفسير العدالة وحقيقتها ، وإنما هو الحكم بها من باب الأصل ، فهو آلية احراز وليس هو قول قبال الأقوال .

قلت : قال صاحب الجواهر قدس سره : لم نتحقق القائل به ، لظهور من وقفنا على كلام من يُحكى عنه في المسلم الذي لم يظهر منه فسق ، لا أن الإسلام عدالة مع معلومية فساد الأصل المزبور ، وإن اشتهر في كلام الأصحاب أن الأصل في المسلم لا يخل بواجب ولا يفعل محرماً ، إلا أن ذلك لا يقتضي تحقق وصف العدالة به ، بل المراد منه حكماً

---

(١) فقه الشيعة : ١٦٥ ، كتاب الإجتهاد والتقليد .

تعبدياً في نفسه ، لا في ما يترتب على ذلك لو كان واقعياً ... وأن التحقيق الذي تجتمع عليه الروايات وعليه عمل العلماء في جميع الأعصار والأمصار حسن الظاهر ، بمعنى الخلطة المطلعة على ما يظهر منه حسن من دون معرفة باطنه .

وعلق عليه شيخنا السند دام ظله : ونعم ما أفاد من أن غالب من نسب إليه أصالة العدالة ، هو بسبب إيهام العبائر ، فليس مرادهم تعريف العدالة بالإسلام والإيمان ، كما أن ليس مرادهم إحرازها بمجرد أصالة عدم الفسق ، بل مراد من نُسب إليه هو كون حسن الظاهر أمارة على العدالة ، ولو بضميمة أصالة عدم موجب الفسق من دون لزوم تحري ما وراء ذلك ، وقد بسط صاحب جواهر الكلام في كتاب الصلاة في مبحث الجماعة هذه النكتة فلاحظ [1] .

وقال المولى النراقي قدس سره : أن القول بكون العدالة هي ظاهر الإسلام مع عدم ظهور الفسق مما لم يظهر قائل به ، ونسبته إلى من نسب إليه غير جيدة [2] .

وقال الشيخ الأعظم الأنصاري : أن القول بأن العدالة عبارة « عن الإسلام وعدم ظهور الفسق » غير ظاهر من كلام أحد من علمائنا وإن كان ربما نسب إلى بعضهم كما عرفت وعرفت ما فيه [3] .

---

(١) بحوث في مباني علم الرجال : ١٠٨ .

(٢) مستند الشيعة : ٧٠/١٨ .

(٣) رسائل فقهية : ٢٤ .

وقال قدس سره : ثم إنك عرفت غير مرة أن القول بأن العدالة « نفس ظهور الإسلام وعدم ظهور الفسق » مع كونه غير معقول ـ كما عرفت ـ غير مصرح في كلام أحد ، بل ولا ظاهر ولا مومىء إليه ، نعم يظهر من المحكي عن بعض كلمات جماعة : الإكتفاء في ثبوتها بالإسلام ، وعدم ظهور الفسق [1] .

وقال المحقق الأشتياني قدس سره : ومن العجب من بعض الشيوخ المتأخرين حيث ادعى على ما هو ببالي صراحة كلام الشيخ في الخلاف في كون العدالة عنده عبارة عن نفس ظهور الإسلام وعدم ظهور الفسق ، ومنها ما حكي عن ابن الجنيد من : « أن كل المسلمين على العدالة حتى يظهر خلافها » ولا يخفى ظهورها أيضاً في كون الإسلام طريقاً إلى العدالة لا نفسها ، إلى غير ذلك من كلماتهم التي يقف عليها المتتبع فيها ، هذا مضافاً إلى ظهور الأخبار التي ركن إليها هؤلاء فيما ذكرنا ، فكيف يمكن أن ينسب إليهم القول بخلافها [2] .

وقال الشيخ الطوسي قدس سره : العدل الذي يجوز قبول شهادته للمسلمين وعليهم هو أن يكون ظاهره الإيمان ، ثم يعرف بالستر والصلاح والعفاف والكف عن البطن والفرج واليد واللسان ويعرف باجتناب الكبائر التي أوعد الله عليها النار ، من شرب الخمر ... [3] .

وقال الشيخ المفيد قدس سره : العدل من كان موصوفاً بالدين

---

(١) رسائل فقهية : ٣٥ .

(٢) كتاب القضاء : ١٩٥/١ طبعة جديدة .

(٣) النهاية في مجرد الفقه والفتوى : ٣٢٥ .

والورع عن محارم الله تعالى [1] .

فـــالتحقيق : أنه لا أحد من الأصحاب قديماً وحديثاً فسر العدالة بذلك ـ بالإسلام أو الإيمان مع عدم ظهور الفسق أو عمل يخالف الشريعة ـ وإن أوهمت عبائر بعض الفقهاء في بعض الأبواب الفقهية ذلك ، ففي بعضها الآخر أفصح بخلافها [2] ، فتدبر .

فما قاله سيد الفقهاء الخوئي قدس سره : نسب ذلك « أي : أصالة العدالة » إلى جماعة من الفقهاء ، واستظهرناه سابقاً من عدة من الأكابر في ترجمة ابراهيم بن سلام [3] .

قد تردد في نسبته إلى أحد في بحوثه الفقهية [4] ، كما أنه لم يذكر في ترجمة إبراهيم بن سلام أحداً من الفقهاء القائلين بذلك ، فراجع .

---

(١) المقنعة : ٧٢٥ * مختلف الشيعة : ٤٨١/٨ .

(٢) راجع مستند الشيعة : ٥١/١٨ .

(٣) معجم رجال الحديث : ٥٧/٢ .

(٤) فقه الشيعة : ١٦٥ ، كتاب الإجتهاد والتقليد .

(٢)

أمارية رواية الثقات والأجلاء على العدالة

ذهب الفقهاء قاطبة ـ قديماً وحديثاً ـ إلىٰ أن من أبرز أمارات العدالة والوثاقة حسن الظاهر ، سواء أوجب العلم بالعدالة أم الظن بها ، بل ذهب جماعة من الأعاظم إلى أن حسن الظاهر هو عين العدالة لا أنه أمارة عليها [١] .

ويحرز حسن الظاهر بالمعاشرة والمخالطة في مقدار من الزمان ، وفي كيفية احرازه ، قولان :

الأول : يكفي في تحققه وإحرازه عدم العلم بارتكاب الذنوب الكبيرة وترك الفرائض .

الثاني : لا بد في إحرازه من العلم بعدم ارتكاب الذنوب الكبيرة وترك الفرائض .

والفارق بين القولين : أنه إذا سئل عن شخص ، فتارة يكون الجواب : لا أعلم بأنه يرتكب الكبائر ، وأخرى يكون الجواب : أعلم بأنه لا يرتكب الكبائر ، فالقول الأول أخذ عدم العلم ، والقول الثاني أخذ فيه قيد العلم .

---

(١) وهو المنقول عن الشيخ في النهاية وابن إدريس والبهبهاني وصاحب المدارك والحدائق والذخيرة والجواهر والسيد عبد الله شبر ، وهو صريح صاحب الجواهر في رسالته العملية « نجاة العباد » ووافقه بعدم التعليق عليه المجدد الشيرازي ومحمد تقي الشيرازي والهمداني والنائيني ومحمد طه نجف ، وغيرهم ، وعزاه في الحدائق إلى أكثر متأخري المتأخرين .

وقد اختار الأول سيد الفقهاء الخوئي قدس سره، وصرّح في بحوثه الفقهية العالية بكفاية عدم العلم بالفسق والسوء في تحقق حسن الظاهر [1].

واختار آخرون الثاني، من اشتراط العلم بعدم تحقق الفسق والسوء والقدح، والذي يمكن أن يستفاد ويحرز عبر عدة من القرائن التي من خلالها يعلم بحسن الظاهر الملازم للعدالة شرعاً، فلا يكفي في تحقق حسن الظاهر ـ بعد المخالطة ـ كون الراوي مؤمناً أو مسلماً لم يحرز منه سوء بل لا بد من إثبات حالة سلوكية خاصة تحرز عدم الطعن والقدح فيه، فَيُشكّل ذلك حسن ظاهره، المستلزم لعدالته ووثاقته.

وسواء كان إحراز حسن الظاهر يكفي فيه عدم العلم أم العلم بالعدم، لا يشترط في العشرة ـ على القول بها ـ أن تكون لنفس من يريد إثبات العدالة والوثاقة، بل يكفي العلم بها وإن كانت بوسائط تنتهي إلى من يعاشر الراوي ويخالطه.

هـذا: وقد أهمل عدة من الرجاليين هذه الأمارة في التعرف على الثقات والعدول، مع أنها من أجلّ وأكثر الأمارات التي من خلالها تعرف الوثاقة والعدالة، بل هي في موارد التعارض متقدمة على التنصيص بالفسق والجرح في موارد كثيرة.

ومن الواضـح الجـلي: أن البيئة العلمية للرواة هي محل المعاشرة والمخالطة التي يستفاد منها حسن الظاهر المرتبط بصدق اللهجة.

---

(١) التنقيح في شرح العروة الوثقى: ٢٨٥، كتاب الإجتهاد.

فكون الراوي : إمامياً ، وصاحب كتاب أو أصلاً ، وكثرة رواية الثقات والأجلاء عنه ، وكثرة رواته عن الثقاة والأجلاء ، وكونه كثير الرواية ، ومعمول برواياته ، ومن مشايخ الإجازة ، وترحم وترضي الأصحاب عليه ، ومن بيتٍ علمي ، واكثار ابن الوليد والصدوق والكليني وابن قولويه والشيخ الرواية عنه ، ولم يطعن عليه ، وذِكْر النجاشي والشيخ الطوسي له في أصحابنا المصنفين ، كل هذه الأمور العلمية المرتبطة بصدق اللهجة في الرواة ـ والتي هي المحور في قبول رواياتهم والعمل بها ـ يجزم من خلالها بتحقق حسن الظاهر ، إذ على فرض عدم إفادة هذه الأمور حسن الظاهر للراوي ، فأي قرائن يمكن من خلالها إثبات ذلك ؟!

قال خاتمة المحدثين النوري قدس سره : إنَّ عَدَّ الرجل من علماء الشيعة ، وحملة الشريعة ، وتلقي العلماء عنه ، وبذل الجهد ، وتحمل المشاق ، وشد الرحال في البلاد ، وجمع الكتب في أساميهم وأحوالهم وتصانيفهم ، دليل على حسن حاله وعلو مقامه [1] .

إذا عرفت ذلك فنقول : بحثنا هٰهنا في رواية الأجلاء والثقات عن شخص ما ، هل تدل على وثاقته أو مدحه وجواز الإعتماد والإعتداد به وبرواياته أم لا ؟

الذي عليه المشهور ـ ظاهراً ـ هو الإعتداد والإعتماد على روايات من روى عنه الأجلاء والثقات ، وذهب بعضهم إلى دلالته على الوثاقة

---

(١) خاتمة المستدرك : ١٥٣/٣ .

أيضاً ، وذهب آخرون على دلالته على المدح المعتد به .

وجزم سيد الفقهاء الخوئي قدس سره بضرس قاطع على أن رواية الأجلاء لا تدل على الوثاقة ولا على الحسن والمدح !!! فمن لم يوثق وروى عنه الأجلاء والعيون والأعاظم والحفاظ وأكثروا الرواية عنه ، حديثه ضعيف ، كرواية من نُص على تضعيفه أو قيل في حقه أنه مخلط أو مدلس أو كذاب ، أو ما شابه ذلك .

ولطالما صرّح قدس سره بهذه القضية في معجم رجاله تكراراً ومراراً ، وما أكثر الروايات التي أسقطها ولم يعمل بها في بحوثه الفقهية العالية ، لكون بعض رجالها لم يوثق صريحاً مع رواية وإكثار الأجلاء والعيون والأعاظم عنه .

أقول :

الرواية عن مَنْ لم ينصْ على وثاقته ، لا تخلو من حالات :

١ / رواية الثقة عنه من دون إكثار .

٢ / رواية الثقة عنه مع الإكثار ، كأن يروي أكثر رواياته وبعض كتبه .

٣ / رواية عظيم القدر ـ كالصدوق مثلا ـ عنه من دون إكثار .

٤ / رواية عظيم القدر عنه مع الإكثار .

٥ / رواية الثقات عنه من دون إكثار .

٦ / رواية الثقات عنه مع الإكثار .

٧ / رواية جملة من عظماء القدر وحفاظ الشريعة وسدنة المذهب

عنه من دون إكثار .

٨ / رواية جملة من عظماء القدر وحفاظ الشريعة مع الإكثار .

٩ / رواية جميع الأجلاء والعظام عنه في كل الكتب المعتبرة بلا إكثار ، كأن تُروى عنه أربع أو خمس روايات وتذكر في كل أو جل الكتب المعتبرة لدى الطائفة .

١٠ / رواية جميع الأجلاء والعظام عنه في كل الكتب المعتبرة مع الإكثار .

١١ / إكثار الرواية عنه من قبل الأعاظم والحفاظ الكبار مع نص النجاشي وابن الغضائري ـ وغيرهما ـ على تضعيفه أو قدحه وتليينه ، كما هو الحال في محمد بن سنان وأبي سمينة وسهل بن زياد وغيرهم .

وبتقسيم آخر :

الرواية عن شخص ما أو الإكثار منها ، تارة في خصوص القضايا المرتبطة بالآداب ، وأخرى في السنن المندوبة والممارسات المكروهة ، وثالثة في الواجبات والمحرمات ، ورابعة في قضايا العقيدة وشؤونها ، وخامسة في كل قضايا الدين وشؤونه .

والذي يمكن أن يقال وبضرس قاطع ـ خلافاً لسيد الفقهاء الخوئي قدس سره ـ : إن إكثارَ الثقة الروايةَ عن شخصٍ اعتمادٌ فوق مرتبة التنصيص على وثاقته ، ومنه تعرف حكم من أكثر عنه الثقات أو أجلاء القدر أو عظماء الطائفة ، وذلك لوجوه :

الوجه الأول :

إن الإكثار من الرواية في أصول الدين ومسائل العقيدة وأحكام الشريعة عن شخص ما ، من أمارات ومصاديق حسن الظاهر المستلزم للعدالة والوثاقة .

فلا يقال ـ جزماً ـ لمن يكثر الثقة أو الثقات والأجلاء والأعاظم الرواية عنه في أصول الدين وفروعه أن ظاهره ليس بأنيق ، وأن هذا لا يدل على حسن ظاهره ، سيما فيما يرتبط بصدق اللهجة وشؤونها .

فإذا أحرزنا حسن الظاهر فهو ملازم ـ بلا خلاف أصلاً ـ للعدالة والوثاقة وصدق اللهجة ، وعند بعض الأعاظم أنه عين العدالة والوثاقة .

قال خاتمة المحدثين الحاج النوري قدس سره : « وأما الشهادة الفعلية واستظهار حسن الظاهر منها ، بل الوثاقة ابتداءً منها ـ نظير الوثوق بعدالة الإمام من جهة صلاة العدول معه [1] ـ : فأحسنها وأتقنها وأجلها فائدة في المقام رواية الأجلاء عن أحد ، فإن التتبع والإستقراء في حال المشايخ الأجلة يشهد بأن روايتهم عن أحد واجتماعهم في الأخذ عنه قرينة واضحة على وثاقته [2] ، وما كانوا يجتمعون على الرواية إلا عمّن كان أجلهم ، وإن روى أحدهم عن ضعيف في مقامٍ شهروه ونوهوا باسمه ، ورموه بنبال الضعف ، وربما يوثقونه ثم يقولون : إلا أنه يروي عن الضعفاء ، بحيث يستفاد منه أن الطريقة على خلافه فيحتاج النادر

---

(١) فالصلاة خلفه من أمارات العدالة ، وإكثار الرواية عنه في الجملة من أمارات صدق لهجته .

(٢) قرينة واضحة على حسن ظاهره ، المستلزم لصدق لهجته .

إلى التنبيه ، فإذا كثرت الرواية من الأجلة الثقات عن أحد فدلالتها على الوثاقة واضحة .

قال : ولنذكر بعض الشواهد من كلماتهم :

قال النجاشي في ترجمة عبد الله بن سنان بعد ذكر كتبه : روى هذه الكتب عنه جماعات من أصحابنا ، لعظمه في الطائفة وثقته وجلالته .

قال : قال الشيخ المحقق الأستاذ طاب ثراه : يستفاد من هذه العبارة أن إكثار الرواية ، وكثرة الرواة عن شخص مما يدل على الوثاقة ، وهو كذلك بعد الفحص التام ... »[1] .

وعلّق عليه بعض المعاصرين ـ تبعاً للسيد الخوئي قدس سره ـ : أن غاية ما يستفاد منه هو أن رواية الثقة عن رجل دليل على اعتماده عليه ، وأين هذا من التوثيق أو الشهادة بالمدح أو الحسن ، ثم إنه لو صحت هذه الدعوى لما بقيت لنا رواية ضعيفة في كتب الثقات من أصحابنا المحدثين ، وللزم التسلسل في الوثاقة من صاحب الكتاب إلى شيخه حتى يصل إلى المعصوم عليه السلام ، مع أنّا نرى أنهم كثيراً ما يروون عن الرواة مع تصريحهم بجرحهم وقدحهم وضعفهم[2] .

أقول : إكثارُ الأجلة الثقات العظام الرواية عن أحد محققٌ ـ قطعاً ـ لأبرز مصاديق حسن الظاهر المرتبط بصدق اللهجة ، ولا يشترط في

---

(١) خاتمة المستدرك : ٩٨/٧ * مستدركات مقباس الهداية : ١٦٨/٦ .

(٢) مستدركات مقباس الهداية : ١٦٨/٦ .

ثم أن هذه الكثرة التي ادعاها ليست بصحيحة ، فلا نجد من أكثر النجاشي ـ مثلا ـ الرواية عنه وصرَّح بقدحه وضعفه ، والإستقراء ببابك .

الحكم بعدالة شخص أو مدحه التصريح بذلك لفظاً ، بل الإعتماد عليه ـ كالصلاة خلفه أو العمل برواياته أو الإكثار منها ـ عملاً كاف في ذلك .

نعم مجرد الرواية عنه من دون إكثار لا تفيد قطعاً ذلك ، وما نُقل من نقوض على هذه القاعدة العقلائية الإجتماعية البديهية أجنبي عن المقام .

ولم نجد أن مجموعة من الأجلة ـ جميعاً ـ نصوا على تضعيف أحدٍ من الرواة ثم أكثروا الرواية عنه ، إلا فيما يرتبط بفساد العقيدة والتوقف في الإعتقاد بالأئمة عليهم السلام ، ومع ذلك حتى في مثل هذه الحالة توقفوا في الرواية عنه واكتفوا بالروايات التي تحملوها عنه قبل الإنحراف العقائدي كما هو الحال في البطائني والعبرتائي وغيرهما .

بل نقول ـ بلا مجازفة ـ : إن إكثار الثقة الجليل الحافظ عن أحد من الرواة كاشف أيضاً على ذلك ، إذ الثقة قد يروي عن الضعيف ، لكنه لا يكثر من الرواية عنه في القضايا المرتبطة بهذه النشأة ، فكيف يكثر عنه فيما يرتبط بأصول الدين وفروعه .

ولو تعاملنا مع « علم الرجال وتقييم الرواة » على أنه علم أشبه وأقرب بالعلوم الرياضية لا الإجتماعية [1] ، لأمكن القول بأن إكثار الأعاظم والأجلة الرواية عن رجل تدل على وثاقته أيضاً ، بقرينة ما يأتي

---

(١) ومشكلة الكثير ـ ومنهم عدة من الأعاظم ـ أنهم تعاملوا مع علم الرجال على أنه علم كالعلوم الرياضية ، لابد فيه من التنصيص على وثاقة الرواة ، مع أنهم في حياتهم الإجتماعية والدينية يكتفون بحسن الظاهر على العدالة والوثاقة وصدق اللهجة .

من أنهم كانوا يطعنون فيمن يروي عن الضعاف فكيف يجمعوا على الرواية عنه ، وهذا ما أشار إليه الإمام الحاج النوري قدس سره بقوله السابق : « وما كانوا يجتمعون على الرواية إلا عمّن كان أجلهم ، وإن روى أحدهم عن ضعيف في مقام شهروه ونوهوا باسمه ، ورموه بنبال الضعف » ، وسيأتي في الوجه الثاني .

وإكثار الرواية وإن كان ليس هو قولاً بالوثاقة والعدالة صريحاً ، ولكنه مستلزم لحسن الظاهر ، وحسن الظاهر من أمارات العدالة .

الوجه الثاني :

تجنب الثقات ـ فضلاً عن الأجلاء العظام وكبار الحفاظ ـ الرواية ولو قليلاً عن الضعفاء ، وهذا هو ديدن أصحابنا رحمهم الله ، وإذا روى أحدهم أو أكثر الرواية عن الضعفاء نوه باسمه ، فيقال عنه بأنه يروي عن الضفعاء [1] ، فلو كان دأب الأصحاب الرواية عن الضعفاء والمجهولين لما كان ثمّة مبرر وفائدة من تخصيص ذلك ببعضهم دون البعض الآخر .

ويشهد لذلك ـ أيضاً ـ ما قاله النجاشي ـ في ترجمة الجليل جعفر بن محمد بن مالك الفزاري رحمه الله ـ : « كان ضعيفاً في حديثه ، قال أحمد بن الحسين : كان يضع الحديث وضعاً ويروي في المجاهيل !!!

---

(١) كما هو الحال في الثقة الحسن بن محمد بن جمهور الثقة الجليل أحمد بن محمد البرقي ، والثقة الجليل أحمد بن محمد بن جعفر الصولي ، والثقة الجليل علي بن أي سهل ، وشيخ القميين محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري ، والثقة الجليل محمد بن مسعود العياشي ، والثقة الجليل محمد بن عمر الكشي ، الثقة العدل محمد بن جعفر الأسدي ، والثقة نصر بن مزاحم ، وغيرهم .

وسمعت من قال : كان أيضاً فاسد المذهب والرواية ، ولا أدري كيف روى عنه شيخنا النبيل الثقة أبو علي بن همام ، وشيخنا الجليل الثقة أبو غالب الزراري رحمها الله ، وليس هذا موضع ذكره » .

فظاهر ـ بل صريح ـ كلامه قدس سره أن الرواية عن الضعفاء عند الأصحاب أمر غريب ، وأن دأبهم تجنب الرواية عن الضعفاء ، وإذا روى الثقة الجليل عن الضعيف ـ ولو في نظر بعضهم [1] ـ كان موضعاً للتعجب والإستغراب .

ومما يؤيد بل يدل على ذلك أيضاً ذهاب عدة من الأعاظم ـ ومنهم سيد الفقهاء الخوئي قدس سره ـ إلى وثاقة وجلالة وعلو مرتبة مشايخ النجاشي قدس سره إستناداً لمجموعة من القرائن والكلمات ذكرها النجاشي في كتابه الشريف ، ـ مع أن أكثرهم من العامة ظاهراً ـ لعدة شواهد .

كقوله السابق حينما ساق ترجمة الجليل جعفر بن محمد بن مالك الفزاري رحمه الله .

وما قاله في حق الجليل أحمد بن محمد بن عبيد الله بن عياش الجوهري رحمه الله : رأيت هذا الشيخ ، وكان صديقاً لي ولوالدي ، وسمعت منه شيئاً كثيراً ، ورأيت شيوخنا يضعفونه فلم أرو عنه شيئاً ، وتجنبته ، وكان من أهل العلم والأدب القوي ، وطيب الشعر ، وحسن الخط رحمه الله وسامحه .

---

(١) فإن جعفر بن محمد بن مالك الفزاري من الأجلاء الكبار ، إن لم يكن من الأولياء .

وما قاله في حق الحافظ الجليل أبي المفضل الشيباني رضي الله عنه : كان في أول أمره ثبتاً ثم خلّط ، ورأيت جل أصحابنا يلمزونه ويضعفونه ، له كتب كثيرة ... رأيت هذا الشيخ وسمعت منه كثيراً ، ثم توقفت عن الرواية عنه إلا بواسطة بيني وبينه [1] .

قال الإمام النوري قدس سره : « وَمَنْ هذا كلامه ، وهذه طريقته في نقد الرجال وانتقاد الطرق ، والتجنب عن الضعفاء والمجاهيل ، والتعجب من ثقة يروي عن ضعيف ، لا يليق به أن يروي عن ضعيف أو مجهول ، ويدخلهما في الطريق ، خصوصاً مع الإكثار وعدم التنبيه على ما هو عليه من الضعف أو الجهالة ، فإنه إغراء بالباطل ، وتناقض أو اضطراب في الطريقة ، فتعين أن يكون مشايخه الذين يروي عنهم ثقاةً جميعاً » .

قلت : فإذا كان حال النجاشي قدس سره هو هكذا يجتنب الرواية عن المقدوح فيهم ولو لم يكونوا ضعفاء في نظره ، فما حالك بأرباب المذهب وسدنة هذا الدين ، الذين لا يقاس ـ قطعاً ـ النجاشي قدس سره بهم علماً وفقهاً وحفظاً وعظمة ، كأصحاب الإجماع الذين أجمعت

---

(١) وقد ذكرنا أن منشأ روايته مع الواسطة لاحراز روايته عن أبي المفضل وقت الضبط والتثبت ، إذا أن أبا المفضل مات وعمر النجاشي ١٥ سنة .

قال الإمام النووي نقلاً عن بعض الأجلاء : ولعل المراد بالإستثناء ما ترويه الواسطة عنه حال الإستقامة والتثبت ، والإعتماد على الواسطة بناءً على أن عدالته تمنع عن روايته عنه ما ليس كذلك ، وعلى التقديرين يفهم منه عدالة الواسطة بينه وبين أبي المفضل ، وعدالة الوسائط بينه وبين غيره من الضعفاء مطلقاً .

وقال الوحيد البهبهاني في تفسير روايته بالواسطة : مجرد تورع واحتياط عن اتهامه بالرواية عن المتهمين ، ووقوعه فيه كما وقعوا فيه .

العصابة على تصحيح ما يصح عنهم ، وكالحميري والصفار وسعد بن عبد الله القمي والكليني وابن الوليد وابن بابويه وشيخ الحفاظ الصدوق والطوسي ، وغيرهم .

الوجه الثالث :

ذم الأصحاب لكل من يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل ولا يبالي عمّن يأخذ ، وهذا ما تسالم عليه علماء الدراية والرجال من كون ذلك أحد أسباب الذم للراوي .

فهذا شيخ القميين وزعيم الطائفة أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري ، أخرج الثقة الثبت الحافظ أحمد بن محمد البرقي من قم المقدسة لروايته عن الضعفاء والمجهولين .

وعليه : فالتجنب ـ الملاحظ بوضوح لدى الأصحاب ـ عن الرواية عن الضعفاء والمجهولين ، والغمز في الثقاة أو الأجلاء العظام لروايتهم عن الضعفاء ، لا ينسجم ـ قطعاً ـ مع القول بأن إكثار الرواية لا يعد من أمارات العدالة والوثاقة والمدح والثناء وحسن الظاهر .

فقول الرجاليين وأصحاب الجرح والتعديل في مقام التضعيف أنه يروي عن الضعفاء ، في قوة التوثيق لكل من يروي الثقات والأجلاء عنه بكثرة .

وقد سلّم سيد الفقهاء الخوئي قدس سره بذم الأصحاب من يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل ، فقال : « بأن الرواية عن الضعاف كثيراً كان يُعدّ قدحاً في الراوي فيقولون إن فلاناً : يروي عن الضعفاء ويعتمد

المراسيل ، ومع ذلك إنه لم يكن متثبتاً في أمر الرواية ، فيروي كل ما سمعه عن أي شخص كان ، وأما الرواية عن ضعيف أو ضعيفين في موارد خاصة فهذا لا يكون قدحاً ولا يوجد في الرواة من لم يرو عن ضعيف أو مجهول أو مهمل إلا نادراً »[1] .

وعلق عليه شيخنا السند دام ظله : « إذا كانت الرواية عن الضعاف كثيراً يعدّ قدحاً فكيف لا يكون العكس مدحاً ، وهو رواية الأجلاء كثيراً عن راوٍ بعينه ، وإذا كانت الرواية في موارد خاصة قليلة لا تعد قدحاً فالرواية كثيراً في موارد عامة تعد قدحاً لو كانت عن ضعيف .

قال : فالسيد الخوئي قدس سره يسلم ويقر بأن رواية الأجلاء بكثرة عن شخص يدل على وثاقته ، مع أنه لم يلتزم هذا المبنى عملاً في الرجال ، فضلاً عن أن يجعل هذا التوثيق مقدماً على آراء النجاشي وفتاويه ، مع أن هذا التوثيق منبع لا ريب في كونه حسياً بخلاف آراء النجاشي وأشياخه » .

الوجه الرابع :

ما قاله شيخنا السند دام ظله : « إن فقهاء الرواة وكبّارهم يفطنون ويتنبهون إلى أن الإكثار من روايات راوٍ في الأبواب الفقهية أو أبواب المعارف يوجب الإعتماد عليه في تشييد ورسم قواعد الدين والشريعة وأصول تلك الأبواب ، فالأمر يتجاوز عن مجرد الوثاقة في اللسان والصدق في اللهجة ، بل يترقىٰ ويتصاعد إلى الإعتماد عليه في بناء معالم

---

(١) معجم رجال الحديث : ٧٠/١ .

الدين وأخذها ، وهو يزيد في الخطورة على مجرد اعتبار الرواية الواحدة وخبر الواحد إلى درجة البحث في اعتبار من يؤخذ عنه الدين والآثار للوصول إلى معالمه وأركانه ، أي أن هذه الموقعية ليست موقعية الراوي العادل الثقة ، بل موقعية من يكون علماً في الدين ورئيساً من رؤساء المذهب ومن الأركان لا مجرد رواية عادل وثقة » .

قلت : ولذا ورد في الروايات قول عدة من الثقات والأجلاء للائمة عليهم السلام « عمّن آخذ معالم ديني »[1] .

وقال الشيخ جعفر السبحاني دام ظله : إن كثرة تخريج الثقات عن شخص دليل على وثاقته لوجهين :

الأول : ما عرفت أن كثرة الرواية عن الضعاف كانت تعد من أسباب الضعف ، حتى آل أمر أحمد بن محمد بن خالد ، وسهل بن زياد الآدمي إلى الإقصاء من قم .

الثاني : إن كثرة النقل عن شخص آية كون المروي عنه ثقة ، وإلا عاد النقل لغواً ومرغوباً عنه ، وهذا بخلاف قلة النقل ، فإنه مع كونه أمراً متعارفاً يمكن أن يكون للنقل غايات أخرى ، غير الإعتماد وهو تعضيد سائر الروايات والنقول ، وهذه منتفية فيما إذا كثر النقل عن شخص .

قال : وإن صاحب المستدرك قد أفرط في تكثير أسباب التوثيق ، وجعل نقل الثقة عن شخص آية كون المروي عنه ثقة ، وتمسك بوجوه

---

(١) وسائل الشيعة : كتاب القضاء ، أبواب صفات القاضي باب ١١ ، حديث : ٢٧ ، ٣٣ .

غير نافعة يقف عليها السابر في كتابه [1] .

قلت : قد أجاد فيما أفاد دام ظله ، إلا كلامه في الذيل ، فإن الحاج النوري قدس سره ـ خريت هذا الفن ـ لم يلتزم بكون النقل مطلقاً عن الشخص آية كون المروي عنه ثقة كما ادعى ، وإنما كان دأبه قدس سره جمع القرائن والشواهد المتناثرة التي من خلالها يجزم أو يظن بوثاقة وعدالة الراوي ، هذا هو الذي يقف عليه السابر في كتابه الشريف « خاتمة مستدرك الوسائل » ، والإستقراء ببابك .

الوجه الخامس :

أن عدة من أساطين الرواية ـ كابن الوليد وكذا الصدوق ـ ما كانوا يروُون إلا عمّن يطمئنوا له ويعتمدوا على رواياته ، بلا فرق بين الرواية عنه بالمباشرة أو بالواسطة ، وعبائرهم بذلك صريحة .

قال الشيخ الصدوق قدس سره ـ بعد ذكر رواية عن المسمعي ـ : كان شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه سيء الرأي في محمد بن عبد الله المسمعي راوي الحديث ، وإنما أخرجت هذا الخبر في هذا الكتاب لأنه كان في كتاب الرحمة ، وقد قرأته عليه فلم ينكره ووراه لي [2] .

وقال قدس سره : وأما خبر صلاة يوم غدير خم والثواب المذكور فيه لمن صامه ، فإن شيخنا محمد بن الحسن كان لا يصححه ، وكان

---

(١) كليات في علم الرجال : ٣٤٩ .

(٢) عيوان أخبار الرضا عليه السلام : ٢٤/٢ .

يقول : إنه من طريق محمد بن موسى الهمداني وكان كذاباً غير ثقة ، وكلُّ ما لم يصححه ذلك الشيخ قدس الله روحه ولم يحكم بصحته من الأخبار فهو عندنا متروك غير صحيح [1] .

وقال : إلا كتاب المنتخبات ، فإني لم أروها عن محمد بن الحسن ، إلا أجزأء قرأتها عليه ، و أعلمت على الأحاديث التي رواها محمد بن موسى الهمداني ، قد رويت عنه كل ما في كتاب المنتخبات مما أعرف طريقه من الرجال الثقات [2] .

قـــــلت : ومحمد بن موسى ، هو بن عيسى أبو جعفر الهمداني السمان ، قال النجاشي : ضعفه القميون بالغلو ، وكان ابن الوليد يقول : إنه كان يضع الحديث ، والله أعلم ، له كتاب ما روي في أيام الإسبوع ، وكتاب الرد على الغلاة ، أخبرنا ابن شاذان ، عن أحمد بن محمد بن يحيى ، عن أيبه ، عنه ، بكتبه .

قال السيد الخوئي قدس سره : الذي يظهر من مجموع الكلمات ، أن الأساس في تضعيف الرجل هو ابن الوليد ، وقد تبعه على ذلك الصدوق ، وابن نوح وغيرهما ، وهذا يكفي في الحكم بضعفه [3] .

قلت : تضعيف ابن الوليد له مفسر بالغلو ، وقد ذكر النجاشي بأن له كتاب فى الرد على الغلاة ، والغلو المتهم به هو علو بحذف النقطة ، ولذا

---

(١) من لا يحضره الفقيه : ٩٠/٢ .

(٢) الفهرست : ١٣٦ ، رقم الترجمة : ٣١٦ .

(٣) معجم رجال الحديث : ٢٩٨/١٨ .

لم يجزم الشيخ النجاشي في ترجمته بضعفه وإنما نسبه إلى ابن الوليد .

ومما يؤيد ـ بل يدل ـ على أن الصدوق لا يروي عمن لا يرتضيه أنه لم يرو في كل كتبه عن محمد بن موسى الهمداني ، والإستقراء ببابك .

الوجه السادس :

ما صرّح به مراراً شيخنا التبريزي قدس سره أن إكثار رواية الأجلاء عن شخص يوجب كون ذلك الشيخ من المعاريف ، وإذا لم ينقل في حقه ضعف يكون ذلك كاشف عن حسن ظاهره المحكوم معه بالعدالة والثقة لجريان العادة أنه لو كان في المعروف عيب يذكر في لسان البعض ، وعدم ذكر التوثيق الخاص في كلمات الرجاليين فلأنهم تعرضوا لذكر التوثيق فيمن وصل فيه التوثيق الخاص من سلفهم [1] .

نقوض واعتراضات :

قد ذهب السيد الخوئي قدس سره إلى أن إكثار الثقة أو الثقات أو الأجلاء الكبار الرواية عن شخصٍ لا يدل على وثاقته ، وكذا لا يدل على مدحه !!!

قال قدس سره : « وقد أفرط المحدث النوري في المقام ، فجعل رواية مطلق الثقة عن أحد كاشفاً عن وثاقته واعتباره [2] ، ومن هنا أستدرك على صاحب الوسائل جماعة كثيرة لرواية الثقات ، كالحسين

---

(١) راجع : تنقيح مباني العروة : ٥١/٣ .

(٢) وقد تقدم أن الحاج النوري قدس سره لم يجعل مطلق رواية الثقة من أمارات العدالة والوثاقة .

بن سعيد ، ومحمد بن أبي الصهباء ، والتلعكبري ، والشيخ المفيد ، والغضائري ، وأمثالهم .

وهذا غريب جداً ، فإن غاية ما يمكن أن يتوهم أن تكون رواية ثقة عن رجل دليلاً على اعتماده عليه ، وأين هذا من التوثيق أو الشهادة على حسنه ومدحه ، لعل الراوي كان يعتمد على رواية كل إمامي لم يظهر منه فسق ، ولو صحت هذه الدعوى لم تبق رواية ضعيفة في كتب الثقات من المحدثين ، سواء في ذلك الكتب الأربعة وغيرها ، فإن صاحب الكتاب المفروض وثاقته إذا روى عن شيخه يحكم بوثاقة شيخه ، وهو يروي عن شخص آخر فيحكم بوثاقته أيضاً [1] .

وهكذا إلى أن ينتهي إلى المعصومين عليهم السلام ، وكيف تصح هذه الدعوى ، وقد عرفت أن صفوان وابن أبي عمير والبزنطي وأضرابهم قد رووا عن الضعفاء ، فما ظنك بغيرهم [2] ؟!

هذا مع أن الرواية عن أحد لا تدل على اعتماد الراوي على المروي عنه ، فهذا أحمد بن الحسين بن أحمد بن عبيد الضبي أبو نصر روى عنه الشيخ الصدوق في كتاب العلل والمعاني والعيون وقال فيه ما لقيت أنصب منه ، وبلغ من نصبه أنه كان يقول : « اللهم صلى على محمد فرداً »

---

(١) وهذه الدعوى لا يمكن تصور أن الحاج النوري ـ إمام المحدثين ـ يقبلها .

(٢) لا يوجد من ضعفه ابن أبي عمير أو صفوان أو البزنطي وأكثروا عنه ، نعم رووا عن من ضعفه أعلام المدرسة البغدادية ـ مثلا ـ ، وليس موضوع البحث فيمن روى عنه الثقات مطلقاً ـ ولو رواية واحدة ـ وإنما من أكثر عنه الثقة أو الثقات .

ويمتنع من الصلاة على آله »[1] .

ويمكن تلخيص ما ذكره قدس سره من رفضه لهذه القاعدة في أمور ذكرها في كلامه وهي :

الأمر الأول : أن إكثار الثقة عن أحد الرواة يدل على اعتماده عليه ، وهذا لا يلازم التوثيق أو الشهادة على حسنه ومدحه ، إذ لعل الراوي كان يعتمد على رواية كل إمامي لم يظهر منه فسق ، فمنشأ الإعتماد عليه ليس لكونه ثقة أو ممدوح في نظر الراوي وإنما لاعتماده على أصالة العدالة .

قـــــلت : قد احتمل سيد الفقهاء الخوئي قدس سره بناء قدماء الأصحاب على أصالة العدالة ، وجزم بعمل العلامة الحلي قدس سره بها ، وقد ذكرنا في الفائدة : ٢ ، بأن ما أحتمله بالنسبة لقدماء الأصحاب لا شاهد عليه أصلاً ، وكلماتهم ناصة على خلافه ، وكذا ما نسبه إلى العلامة الحلي من قوله بأصالة العدالة ، فإن كلماته خلاف ذلك ، نكتفي بذكر مثال واحد ، ومن أراد المزيد من التفصيل فليراجع الملحق المزبور .

قال العلامة الحلي قد س سره في ترجمة : زيد النـرسي والزّراد : ولمّا لم أجد لأصحابنا تعديلاً لهما ولا طعناً فيهما ، توقفت عن قبول روايتهما[2] .

فلو كان العلامة قائلاً بما يسمى « أصالة العدلة » لما توقف في قبول رواية زيد النرسي والزراد ، مع وجود أمارات كثيرة على مدحهما .

---

(١) معجم رجال الحديث : ٧٠/١ .

(٢) خلاصة الأقوال : ٣٤٨ .

وقد صرّح قدس سره في عدة من كتبه على أن العدالة هي الملكة الراسخة في النفس والتي تبعث على ملازمة التقوى والمروة [1] ، وهي شرط في قبول الرواية ، وذهب في بعض كلماته إلى عدم قبول رواية المجهول [2] ، بل هو أول من فسّر العدالة بالملكة ، وإلى ذلك أشار صاحب الجواهر قدس سره بقوله : لم أعثر على هذا التعريف ـ أي تعريف العدالة بالملكة ـ لغير العلامة [3] .

ومما يقطع من خلاله بأن العلامة قدس سره لا يركن ـ أصلاً ـ لأصالة العدالة : أنه لم يوثق ويعتمد على كثير من رواة الأحاديث ممن لم يرد في حقهم تعديل ولا جرح وأدرجهم في القسم الثاني من كتابه ، أو لم يذكرهم أصلا ، مع أنهم معنونون في رجال النجاشي وكتب الشيخ .

وعليه : فدعوى أن القدماء والعلامة الحلي يعتمدون في تصحيحهم للروايات على أصالة العدالة مزعمة لا شاهد ولا دليل عليها .

فإكثار الراوية عن راوٍ معين اعتماد عليه ـ كما أفاد السيد الخوئي قدس سره ـ ، وهو كاشف على وثاقة المروي عنه ومدحه ، بل يمكن القول بأن الإعتماد في الرواية على أحد الرواة من أعلى مراتب الوثاقة والعدالة ، لأن الإكثار ـ كما قال شيخنا السند دام ظله ـ من الرواية في الأبواب الفقهية أو أبواب المعارف يوجب الإعتماد عليه في تشييد ورسم قواعد الدين والشريعة وأصول تلك الأبواب ، فالأمر يتجاوز عن

---

(١) إرشاد الأذهان : ١٥٦/٢ * تحرير الأحكام : ٢٤٦/٥ * مختلف الشيعة : ٤٨٤/٨ .

(٢) مبادىء الأصول : ٢٠٦ .

(٣) جواهر الكلام : ٢٩٤/١٣ .

مجرد الوثاقة في اللسان والصدق في اللهجة ، بل يترقىٰ ويتصاعد إلى الإعتماد عليه في بناء معالم الدين وأخذها .

وعلى فرض أن بعضهم قائل وعامل بها ـ مع أن كلماتهم صريحة في العدم ـ فإن جلالتهم وحرصهم على حفظ الدين وإيصاله لمن بعدهم قاضيةٌ بأن عملهم بهذه القاعدة في موارد قليلة ، لا الإعتماد عليها في كل مسائل الدين وشئون الشريعة .

فقد يروي عظماء الطائفة ـ كابن أبي عمير وصفوان والحميري وابن أبي الخطاب والبزنطي والصفار وسعد القمي والكليني وابن الوليد وشيخ الحفاظ الصدوق وغيرهم ـ عن الضعيف ، ولكنهم لا يكثرون الرواية عنه من دون الإشارة إلى ضعفه أو جهالته ، وهم سدنة هذا الدين وأمناء الله على حلاله وحرامه .

قال شيخنا السند دام ظـله : « إن الإشكال في اعتماد أجلاء الرواة وأصحاب الإجماع على شخص إذا كان يسقط دلالته واعتباره وأماريته على التوثيق بسبب احتمال اعتمادهم على أصالة العدالة أو على حسن الظاهر ونحوها من المباني المخدوشة ، فلماذا لا يحتمل ذلك في جرح النجاشي وابن الغضائري والفضل بن شاذان والكشي وتضعيفهم » .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أن الإعتماد في الرواية وإن كان ليس هو عين الوثاقة والمدح ـ كما صرّح سيد الفقهاء الخوئي قدس سره ـ ولكنه يستلزم ذلك قطعاً ، إذ لا يشترط في الحكم بعدالة شخص أو وثاقته أو مدحه التصريح بذلك لفظاً والإقتصار على خصوص

الشهادة اللفظية ، بل احراز العدالة والوثاقة والمدح في الأعم الأغلب ناشيء من الشهادات الفعلية ، كالصلاة خلفه وقبول شهادته فيما يشترط فيه العدالة .

والإعتماد والإكثار من الرواية في أصول الدين وتفاصيل الشريعة محقق جزماً لحسن الظاهر المرتبط بصدق اللهجة ، وحسن الظاهر باتفاق الكل من أمارات العدالة والوثاقة والمدح المعتد به ، نعم ـ كما قلنا ـ مجرد الرواية عنه من دون إكثار لا تفيد ذلك .

بل يمكن القول ـ وبضرس قاطع ـ أن الإكثارَ من الرواية في ما يخص أصول الدين وفروعه الراسمة لمنظومة الدين وأحكام الشريعة اعتمادٌ فوق مرتبة الوثاقة وصدق اللهجة ، فليس هو حسن ظاهر فحسب ، بل تحقيق لحال وجلالة المروي عنه .

الأمر الثاني : لو صحت هذه الدعوى لم تبق رواية ضعيفة في كتب الثقات من المحدثين ، فإن صاحب الكتاب المفروض وثاقته إذا روى عن شيخه يحكم بوثاقة شيخه ، وهو يروي عن شخص آخر فيحكم بوثاقته أيضاً ، وهكذا .

وفيه : ليس البحث في أن مجرد الرواية عن شخص موجبة لمدحه وجواز الإعتماد عليه ، وإنما البحث في إكثار الثقة أو الجليل القدر أو الثقات أو الأجلة العظماء في الرواية عن شخصٍ في الأمور الراسمة لهيكلة الدين وشؤون الشريعة وأحكامها .

فلو افترضنا أن شيخ الحفاظ الصدوق قدس سره قد أكثر الرواية عن

أحد الرواة وعمل بها ، من دون أن يشير إلى ضعفه أو جهالته ، فهذا يدل على حسن ظاهره الملازم لصدق لهجته ، فإذا أكثر شيخه هذا عن راوٍ ما يمكن الحكم بحسنه ، بل بوثاقته على تردد .

فقد أكثر الصدوق قدس سره الرواية عن المفسر الإسترابادي مع الترضي والترحم عليه كثيراً ، فيحكم بوثاقته وجلالته لأمرين : كثرة الترضي والترحم عليه ، وكثرة الرواية والإعتماد عليه ، ولأمرين آخرين يرتبطان بالشيخ الصدوق قدس سره : من أنه كان عارفاً بالرجال ، وأن شيوخ الطائفة الكبار حدثوا عنه وهو حدث السن .

وقد روى المفسر الإسترابادي تفسير الإمام العسكري عليه السلام عن شخصين إماميين مجهولين ـ لدينا ولدى أعاظم البغداديين من علماء الرجال ـ فيمكن استكشاف مدحهما بل توثيقهما على تردد ـ من خلال رواية واعتماد المفسر الإسترابادي عليهما ، وذلك بروايته لتفسير الإمام العسكري عليه السلام بأكمله عنهما .

قال شيخنا السند دام ظله : « إن الإعتماد على قرينية رواية الثقة لا يستلزم توثيق كل الرواة وانعدام الرواية الضعيفة في كتب الحديث ، وذلك لأن هذه القرينة ليست مستقلة في الإعتبار [1] ، وإنما هي جزء من مجموع القرائن تتراكم وتنضم إلى بعضها البعض كي تصل بدرجة الإعتبار إلى الإطمئنان ، فلا يعتمد عليها بمفردها كي يستلزم توثيق جميع

---

(١) والذي نراه أن إكثار الثقة والجليل القدر الرواية عن راوٍ مع عدم الطعن فيه أصلا من الأمارات والشواهد المستقلة على الوثاقة وحسن الحال والمدح المعتد به .

الرواة ، إذ في كثير منهم لم تتوفر قرائن أخرى ضميمية تصل إلى درجة الإطمئنان بالوثاقة » .

قلت : وظاهر كلامه ـ دام ظله ـ فيما إذا كانت رواية الثقة والجليل القدر قليلة ، لا فيما إذا كانت كثيرة وفي كل محاور الدين والشريعة ، فتدبر .

الأمـــر الثـــالث : أن من قيل في حقه أنه لا يروي إلا عن الثقات ويتجنب الضعفاء كصفوان بن يحيى ومحمد بن أبي عمير وأحمد بن محمد البزنطي وأضرابهم قد رووا عن الضعفاء ، فما ظنك بغيرهم .

وفيه :

ليس ثمّة راوٍ أكثر الرواية عنه هؤلاء الثلاثة العظام أُجمع على ضعفه وفسقه ، كما ليس ثمة راو أكثر الرواية عنه ابن أبي عمير ـ مثلا ـ أجمع أيضاً على ضعفه ، والإستقراء ببابك .

نعم لو صرّح ابن أبي عمير أو غيره من الأعاظم بضعف أحد الرواة وأكثروا الرواية عنه لأمكن القول بأن إكثار الأصحاب الرواية عن الشخص لا تدل على حسن الحال والعدالة وصدق اللهجة [1] .

وتضعيف المدرسة البغدادية لبعض الرواة لا يلزم منه تضعيف سائر المدارس الأخرى له وبالعكس ، بل يستفاد من خلال كثرة رواية

---

(١) وقد يصرح الجليل بضعف أحد الرواة وينسب التضعيف إلى غيره مع كثرة الرواية عنه والعمل برواياته ، وهذا يعطي أنه غير مائل ومرتضٍ لتضعيفه وقدحه ، أو أن مصب الجرح والتضعيف أمور لا ربط لها بالوثاقة وصدق اللهجة .

المعاصرين العظام أن من جرحه النجاشي أو الطوسي أو الفضل بن شاذان أو الكشي ـ قدس الله سرهم ـ إنما هو لأمور لا ترجع إلى العدالة والوثاقة وصدق اللهجة ، وإنما لأمور أخرى كتهمة الغلو وعدم الضبط والخلط وما شابه ذلك ، والإستقراء ببابك [1] .

فلو افترض أن ثمة راو أجمع الكل على ضعفه ، كما أجمعوا على الإكثار من الرواية عنه فى أصول الدين وتفاصيل الشريعة ، لأمكن القول ـ بل يجزم ـ بكون منشأ التضعيف والقدح أموراً لا ربط لها بالوثاقة والعدالة وصدق اللهجة ، فتدبر .

قال شيخنا السند دام ظله : « إن موارد النقض التي ذكرها السيد الخوئي قدس سره بأن أصحاب الإجماع والأجلاء الثقات رووا عن الضعفاء جلها بل كلها ليست من الضعاف المتفق على تضعيفهم ، إلا على مبنى من يجعل من تضعيف وجرح النجاشي ناموساً لا يخرم .

وبعبارة أخرى : إن الموارد المستشهد بها للنقض بالرواية عن الضعفاء إنما هو ضعف حالهم باعتقاد النجاشي ورأيه ، وليس ضعف بحسب الواقع ونفس الأمر ، بل هذا شاهد وبرهان على اختلاف منهج التقليد لآراء وأقوال النجاشي مع منهج الاجتهاد الرجالي بالإستدلال بالشهادات العلمية لأجلاء وكبار الرواة .

---

(١) ولذا صرّح الوحيد البهبهاني قدس سره وغيره من أعلام هذا الفن بأن الضعيف ليس بمعنى الكذوب وغير الثقة في لسانه ، بل هو بمعنى المتساهل أو المهمل في الضبط والتدقيق والتمييز والتحصيل ، والذي يكون ليناً في حديثه أي لا يكون ثبتاً ، وعليه فتضعيف الرواة في موارد كثيرة جداً ـ سيما من روى عنه الأجلاء والعيون ـ لا يتصادم مع توثيقهم وعدالتهم وصدق لهجتهم .

قال : ثم أنه كيف يُرجّح نظر النجاشي وابن الغضائري واعتقادهم ورأيهم وفتواهم على رأي أصحاب الإجماع وأجلاء الرواة مع أن أولئك معاصرون لبقية الرواة وأقرب عهداً وأكثر إحاطة ، ومستند آرائهم هو الحس ، بينما النجاشي وابن الغضائري ونحوهما متأخرون عهداً ، وآراؤهم وفتاواهم ليست إخبارات مسندة ، ودعوى كون مستندهم التواتر أو الإستفاضة يرده مخالفة كبار الرواة في الرأي والجرح والتعديل لهم » .

الأمر الرابع : أن الرواية عن أحد لا تدل على اعتماد الراوي على المروي عنه ، فهذا أحمد بن الحسين بن أحمد بن عبيد الضبي أبو نصر روى عنه الشيخ الصدوق في كتاب العلل والمعاني والعيون وقال فيه ما لقيت أنصب منه ، وبلغ من نصبه أنه كان يقول : « اللهم صلى على محمد فرداً » ويمتنع من الصلاة على آله .

وفيه :

أولاً : أن الشيخ الصدوق قدس سره قد أشار إلى ضعفه وقال بأنه أنصب من لقىٰ ، وكلامنا في من لم ينص عليه بجرح ولا تعديل ، فهذه المادة الرجالية لنا لا علينا .

وثانياً : أن الكلام فيمن أكثر الرواية عنه ولم ينص على قدحه ، لا من روى عنه رواية أو ثلاث أو أربع روايات لا أكثر .

وثالثاً : أن ما رواه الصدوق عن الضبي هذا مخالف للنصب وموافق لأهل الحق ، فهو من قبيل الإحتجاج عليه وعلى شاكلته .

قال الشيخ الصدوق قدس سره : حدثنا أبو نصر أحمد بن الحسين بن أحمد بن عبيد النيسابوري المرواني بنيسابور ، وما لقيت أنصب منه ، قال : حدثنا محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران السراج ، قال : حدثنا الحسن بن عرفة العبدي ، قال : حدثنا وكيع بن الجراح ، عن محمد بن إسرائيل ، عن أبي صالح ، عن أبي ذر رحمه الله قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وهو يقول : خلقت أنا وعلي بن أبي طالب من نور واحد ، نسبح الله يمنة العرش قبل أن يخلق آدم بألفي عام ، فلما أن خلق الله آدم جعل ذلك النور في صلبه ، ولقد سكن الجنة ونحن في صلبه ، ولقد هم بالخطيئة ونحن في صلبه ، ولقد ركب نوح في السفنية ونحن في صلبه ، ولقد قذف إبراهيم في النار ونحن في صلبه ، فلم يزل ينقلنا الله عز وجل من أصلاب طاهرة إلى أرحام طاهرة ، حتى انتهى بنا إلى عبد المطلب فقسمنا بنصفين فجعلني في صلب عبد الله ، وجعل علياً في صلب أبي يطالب ، وجعل فيّ النبوة والبركة ، وجعل في علي الفصاحة والفروسية ، وشق لنا اسمين من أسمائه ، فذو العرش محمود وأنا محمد ، والله الأعلى وهذا علي [1] .

وقال : حدثنا أبو نصر أحمد بن الحسين وما لقيت أنصب منه وبلغ من نصبه أنه كان يقول : اللهم صلى على محمد فرداً ، ويمتنع من الصلاة على آله ، قال : سمعت أبا بكر الحمامي الفراء في سكة حرب نيسابور وكان من أصحاب الحديث ، يقول : أودعني بعض الناس وديعة فدفنتها

---

(١) علل الشرائع : ١٣٥ * معاني الأخبار : ٥٦ .

ونسيت موضعها ، فتحيرت ، فلما أتى على ذلك مدة جاءني صاحب الوديعة يطالبني بها فلم أعرف موضعها وتحيرت واتهمني صاحب الوديعة فخرجت من بيتي مغموماً متحيراً ، ورأيت جماعة من الناس يتوجهون إلى مشهد الرضا عليه السلام ، فخرجت معهم إلى المشهد وزرت ودعوت الله عز وجل أن يبين لي موضع الوديعة ، فرأيت هناك فيما يرى النائم كأن آت أتاني فقال لي : دفنت الوديعة في موضع كذا وكذا ، فرجعت إلى صاحب الوديعة فأرشدته إلى ذلك الموضع الذي رأيته في المنام ، وأنا غير مصدق بما رأيت ، فقصد صاحب الوديعة ذلك المكان ، فحفره واستخرج الوديعة بختم صاحبها ، فكان الرجل بعد ذلك يحدث الناس بهذا الحديث ، ويحثهم على زيارة هذا المشهد على ساكنه التحية والسلام [1] .

وروى رواية ثالثة عنه دالة على صاحب العصر والزمان عجل الله فرجه ، قال : حدثنا أبو نصر أحمد بن الحسين ، حدثنا أبو القاسم محمد بن عبيد بن بابويه الرجل الصالح ، حدثنا أبو محمد أحمد بن محمد بن إبراهيم بن هاشم ، حدثنا الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر أبو السيد المحجوب إمام عصره بمكة .... حدثني أبي علي بن أبي طالب سيد الأوصياء ... .

فلم يروي عنه إلا ثلاث أو أربع روايات ، وهي خلاف معتقده ، وقد

---

(١) عيون أخبار الرضا : ٣١٣/١.

أشار إلى ضعفه ونصبه [1] ، ومحل الكلام في من يكثر الرواية عنه في شئون الدين وتفاصيل الشريعة مع عدم الطعن عليه .

---

(١) وإنما أشار إلى ضعفه ونصبه للإطمئنان أكثر فأكثر بصدور الرواية ، لأنها مخالفة لمعتقده ، فتدبر .

(٣)

أمارية الترحم والترضي على العدالة

قال سيد الفقهاء الخوئي قدس سره : واستدل على حسن من ترحم عليه أحد الأعلام بأن الترحم عناية خاصة بالمترحم عليه ، فيكشف ذلك عن حسنه لا محالة .

والجـواب : إن الترحم هو طلب الرحمة من الله تعالى ، فهو دعاء مطلوب ومستحب في حق كل مؤمن ، وقد أمرنا بطلب المغفرة لجميع المؤمنين وللوالدين بخصوصهما .

وقد ترحم الصادق عليه السلام لكل من زار الحسين عليه السلام ، بل إنه سلام الله عليه قد ترحم لاشخاص خاصة معروفين بالفسق لما فيهم ما يقتضي ذلك ، كالسيد اسماعيل الحميري وغيره ، فكيف يكون ترحم الشيخ الصدوق أو الكليني وأمثالهما كاشفاً عن حسن المترحم عليه ؟ وهذا النجاشي قد ترحم على محمد بن عبدالله بن محمد بن عبيد الله البهلول بعد أن ذكر أنه رأى شيوخه يضعفونه وأنه لأجل ذلك لم يرو عنه شيئا وتجنبه [١] .

ويلاحظ على ما قاله قدس سره :

أولاً : ثمة ثلاثة عناوين : الترضي ، والترحم ، والغفران .

فالترضي : هو طلب الرضوان للمترضى عليه .

---

(١) معجم رجال الحديث : ٧٤/١ .

والترحم : طلب الرحمة للمترحم عليه .

والغفران : طلب المغفرة .

وهذه العناوين ليست على مرتبة واحدة ، بل بينهما تفاوت ، فطلب الغفران يكون لمن ارتكب الذنوب ، وطلب الرحمة أعم من ذلك ، أما طلب الرضوان فلا تطلب لمن يرتكب الذنوب ظاهراً شاهراً ، ولذا لا نجد من يترضى على الفساق ومجهولي العدالة ، بل الترضي في كلمات الخاصة ـ وكذا العامة ـ مستعمل في خصوص من له شأن عظيم في هذه الأمة .

ولذا لا نجد من يحترم نفسه وعقله يترضى على من يتجاهر بالفسق أو من يجهل عدالته ونزاهته ، بل ذلك مخصوص بالمقدسين من الصحابة والتابعين والعلماء الربانيين ، كسلمان وأبي ذر والمقداد وعمار وحذيفة وشهداء الطف والنواب الأربعة والشاه عبد العظيم وغيرهم من رموز الإسلام وأحبار الدين ، ولذا نجد العامة يترضون على كل الصحابة بلا استثناء لقولهم بعدالتهم جميعاً .

وبما أن الصدوق قدس سره وهو العالم بمداليل الألفاظ والعارف أيضا بالرجال ـ كما قال في حقه الشيخ الطوسي ـ لا يمكن أن يترضى إلا على المقدسين ، ولذا لا نجده يترضى إلا على : بعض الصحابة العظام وشهداء الطف والنواب الأربعة ، وعدة كثيرة من مشايخه ، وهذا التبعيض في الترضي ليس عبطاً [1] .

---

(١) إذ أن الصدوق لم يترحم على كل أساتذته ، بل ترحم على بعض وترك البعض بلا ترحم

ومما يؤيد بل يدل على أن الترضي لا يكون إلا على الثقات العدول أن النجاشي قدس سره لم يترض إلا على الكبار الثقات العدول ، الذين لهم شأن عظيم في هذه الأمة ، فقد ترضى على :

١ / الثقة العين الثبت الحسن بن علي بن فضال .

٢ / الثقة العين الثبت الحسين بن سعيد الاهوازي .

٣ / الشهيد زيد بن علي عليهما السلام .

٤ / مؤمن قريش أبي طالب عليه السلام .

٥ / شيخ الطائفة المفيد قدس سره .

٦ / عبد الله بن العباس بن عبد المطلب .

٧ / أم المؤمنين خديجة بنت خويلد عليها السلام .

٨ / علي بن محمد بن العباس بن فسانجس ، قال : وكان مجرداً في مذهب الامامية وكان قبل ذلك معتزلياً وعاد وهو أشهر من أن يشرح أمره .

٩ / علم الهدي السيد المرتضي قدس سره .

١٠ / أبوا لحسين بن المهلوس العلوي الموسوي ، قال : ما رؤي في زمانه مثله .

١١ / شيخ الطائفة وصدوق الأمة علي بن الحسين الصدوق قدس سره .

وترضي ، فلو أنه ترحم على الكل لكان ذلك قرينة على عدم المدح والثناء .

وكل من ترضى عليه قدس سره ثقة جليل عين عدل .

كما ترضى الشيخ الطوسي قدس سره في « الفهرست » على :

١ / الشيخ المفيد .

٢ / أبان بن تغلب .

٣ / شيخ الطائفة أبو غالب الزراري .

٤ / الثقة العين أبو هاشم الجعفري .

٥ / أبو ذر الغفاري رضي الله عنه .

٦ / الثقة العين الحسن بن سعيد بن حماد الاهوازي .

٧ / المتكلم المعروف علي بن اسماعيل بن ميثم التمار رضي الله عنه ، قال : وعلي هذا أول من تكلم على مذهب الامامية .

٨ / الثقة العين علي بن يقطين .

٩ / الشيخ الفقيه المعتمد علي بن بابويه والد الشيخ الصدوق .

١٠ / الثقة على بن حاتم القزويني .

١١ / علم الهدى السيد المرتضى

١٢ / كاتب الأمير عليه السلام ، أبي رافع رضي الله عنه .

١٣ / محمد بن أبي بكر .

١٤ / يحيى بن زيد الشهيد .

١٥ / يحيى بن الحسن العلوي .

وترضي في كتابه الكبير « تهذيب الأحكام » على :

١ / أبي الغفاري .

٢ / الشيخ الثقة الوكيل محمد بن جعفر الاسدي .

٣ / جعفر وعقيل والعباس واخوة الأمير عليه السلام .

٤ / ابن عباس .

٥ / محمد بن الحنفية .

٦ / ثقة الاسلام الكليني .

٧ / حميدة والدة الامام الكاظم عليه السلام .

٨ / شيخ القميين ابن الوليد .

٩ / النائب الثالث الحسين بن روح رضي الله عنه .

١٠ / عبد الله بن جعفر .

١١ / سيد الشهداء حمزة .

١٢ / سليم بن قيس الهلالي .

وكلهم ثقات .

وترضى في « الأمالي » على :

١ / ابن قولويه .

٢ / جعفر بن أبي طالب عليه السلام .

٣ / العباس بن عبد المطلب .

٤ / اسماء بنت عقيل بن ابي طالب .

٥ / أم المؤمنين أم سلمة .

٦ / عبد العظيم الحسني .

٧ / عمار بن ياسر .

٨ / أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد .

٩ / ميثم التمار .

١٠ / سلمان الفارسي .

١١ / أم المؤمنين خديجة .

١٢ / أبي ذر .

١٣ / الشريف الصالح الثقة العين أبومحمد الحسن بن حمزة الحسيني .

١٤ / عبد الله بن عباس .

١٥ / دعبل بن علي ا لخزاعي .

١٦ / أبي عبد الله الثقة جعفر بن محمد بن جعفر العلوي الحسني .

١٧ / أبي سعيد الخدري .

١٨ / جابر بن عبد الله الانصاري .

١٩ / زيد بن علي الشهيد .

وكلهم ثقات أجلاء بلا خلاف ، سوى أحمد بن محمد بن الحسن

بن الوليد وهو ممن أكثر الصدوق الترضي والترحم عليه .

وترضى في « الغيبة » على :

٢٠ / الشريف الرضي قدس سره .

٢١ / النائب الأول أبو جعفر العمري .

٢٢ / الثقة محمد بن جعفر الاسدي .

٢٣ / الحسين بن روح .

٢٤ / محمد بن أحمد بن العباس بن نوح ، ترضى عليه حفيده شيخ النجاشي ابن نوح .

٢٥ / على بن الحسين والد الصدوق .

٢٦ / محمد بن الوليد شيخ الصدوق .

٢٧ / أبي غالب الزراري .

٢٨ / أبي جعفر الزنجوزجي .

٢٩ / محمود بن ابراهيم بن اسحاق ، وهو شيخ للصدوق .

٣٠ / أم كلثوم بن النائب .

٣١ / جعفر بن محمد بن عثمان النائب الثاني .

٣٢ / الصفار والحسين بن أحم بن ادريس ترضى عنهما اخ الشيخ الصدوق .

٣٣ / أبي علي بن همام شيخ الطائفة ترضى عليه التلعكبري

٣٤ / الشريف أبي محمد الحسن بن أحمد بن القاسم المحمدي .

٣٥ / النائب الرابع رضي الله عنه .

فنجد أن الترضي قد صدر من هؤلاء الأعلام للعظماء والثقاة والعدول ، والصدوق قدس سره كما يلاحظ المتتبع من العلماء المتثبتين الذين لا يلقون الكلام على عواهنه ، فترضيه لا يكون إلا لمن قد تجاوز قنطرة الوثاقة والعدالة والعظمة ، فهو على غرار ما نعبر عنه في هذه الأيام عن العظماء المتوفين « قدس سره » .

وعليه : فدليل سيد الفقهاء قدس سره أخص من المدعى ، فهو وإن أمكن قبوله في الترحم لا يمكن قبوله في الترضي لاختلافهما من حيث المرتبة ، واللغة والعرف والعادة تقضي بهذا الإختلاف ، فثمة بداهة بين من يقال فيه « رضي الله عنه » أو « رحمه الله » ، ودليله قدس سره إنما يختص بالترحم لا الترضي ، فلا بد من دليل قاطع على أن ترضي العارف بمداليل الالفاظ ليس بدليل على الوثاقة والعدالة والمدح المعتد به .

وثانياً : أن الترحم إنما لا يستفاد منه الحسن والمدح إذا كان بشكل عابر أو مرة واحدة ، بخلاف ما إذا أكثر الثقة الجليل من الترحم على أساتذته ، كما هو دأب الصدوق قدس سره فقد أسرف في الترحم على اساتذته ، وهو العارف بالرجال كما قال الشيخ الطوسي ، وهذا كاشف عن مدى قدسية ونزاهة مشايخه عنده كما لا يخفى ، فقد ترحم على بعض أساتذته الذي لم يذكر فيه توثيق خاص أكثر من ألف مرة !!!

فصحيح أن الترحم من حيث اللغة والعرف لا يقتضي العدالة بما هو هو ، ولكن المبالغة والإهتمام بالترحم لأحد الرواة والمشايخ ، القول بعدم اقتضاء ذلك للمدح والحسن مجازفة .

هذا في الترحم فكيف بالإسراف في الترضي على أحد المشايخ والرواة ، وعليه فإذا صدر الترحم على أحد الرواة من قبل تلميذه الثقة الجليل مرة واحدة أو مرتين يمكن التوقف في كون ذلك مدحاً له ، أما إذا أكثر الثقة الجليل ـ كشيخ الطائفة الصدوق قدس سره المتشدد من الأخذ من الرجال ـ من الترحم على أحد المشايخ بحيث أنه لا يذكره إلا ويترحم عليه ، فهذه عناية خاصة تستلزم المدح والثناء والذكر الحسن .

مناقشة دليل سيد الفقهاء الخوئي قدس سره :

وترحم الصادق عليه السلام لزوار الحسين خارج عن موضوع البحث ، فليس الكلام في الترحم الجماعي ، إذ قد يصدر الترحم الجماعي عن العارف بمداليل الألفاظ ولا يقتضي ذلك مدح الكل ، فمن قال « رحم الله أهل البحرين » لا يقتضي ذلك مدح الكل ، وهذا واضح وما أكثره في القران والسنة والكلمات .

مع أن طلب الرحمة لزوار الحسين عليه السلام لخصوص الزيارة ، بخلاف الترحم على الشخص بلا ذكر المتعلق ، فتدبر .

وأما ترحم الإمام عليه السلام على السيد الحميري فقد كان بعد توبته .

فعن عباد بن صهيب قال : كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فذكر

السيد فدعا له فقال له : يا بن رسول الله أتدعو له وهو يشرب الخمر ، ويشتم أبا بكر وعمر ، ويؤمن بالرجعة ، فقال : حدثني أبي عن أبيه عن علي بن الحسين : أن محبي آل محمد صلى الله عليه وآله لا يموتون إلا تائبين ، وأنه قد تاب ثم رفع رأسه وأخرج من مصلى عليه كتاباً من السيد يتوب فيه مما كان عليه ، وفي آخر الكتاب : يا راكباً نحو المدينة جسرة ... إلى آخر الابيات .

بل اعتراض عباد بن صهيب على الصادق عليه السلام بدعائه للسيد الحميري شاهد على أن الدعاء بطلب الرحمة تتنافى مع الفسق ، وكل التهم التي قيلت بحقه غير صحيحة ، راجع الغدير في ترجمته ، ومثله لا يترحم عليه بل يصلى عليه .

وفي رواية ضعيفة سنداً ـ ولعله يوثق بصدورها ـ وهي موضع دليل سيد الفقهاء !!! [1] ـ عن فضيل الرسان قال : دخلت على أبي عبد الله بعد ما قتل زيد بن علي ، فأدخلت بيتاً جوف بيت ، فقال لي يا فضيل ! قتل عمي زيد بن علي ؟! قلت : نعم جعلت فداك ، قال : رحمه الله أما كان مؤمناً وكان عارفاً وكان عالماً وكان صدوقاً أما إنه لو ظفر لوفى ، أما إنه لو ملك لعرف كيف يضعها ، قلت : يا سيدي ألا أنشدك شعرا ؟ قال : أمهل ، ثم أمر بستور فسدلت وبأبواب ففتحت ، ثم قال : أنشد ، فأنشدته :

لام عمرو باللوى مربع ***** طامسة أعلامها بلقع

---

(١) لعدم وثاقة فضيل الرسان ، واسحاق بن محمد البصري وجهالة علي بن اسماعيل والخلاف في نصر بن الصباح رحمه الله ، فكل من في السند لم يوثق أصلا ، وهم على مذاق سيد الفقهاء الخوئي قدس سره ليسوا بثقات .

عجبت من قوم أتوا أحمد ❊❊❊ بخطة ليس لها مدفع

إلى آخر قصيدة السيد .

قال : فسمعت نحيباً من وراء الستر ، وقال : ومن قال هذا الشعر ؟ قلت : السيد الحميري ، فقال : رحمه الله ، قلت : إني رأيته يشرب النبيذ ، فقال : رحمه الله ، قلت : إني رأيته يشرب نبيذ الرستاق ، قال : تعني الخمر ؟ قلت : نعم ، قال : رحمه الله ، وما ذلك عزيز على أن يغفر لمحب علي .

فقراءة الرواية لا يمكن أن يستفاد منها أصلا عدم دلالة الترحم على المدح ، بل هي من المؤيدات لاستفادة الحسن والمدح من الترحم ، وإلا لما كان ثمة اعتراض للفضيل .

وعلى فرض التسليم بالرواية فهي خارجة عن الموضوع ، لكون متعلق الترحم خاص برثاء السيد الحميري للحسين عليه السلام ، وكون الترحم على السيد الحميري بعد التوبة كما في الرواية السابقة ، كما أن علم الإمام بأن السيد الحميري من الجنة كاف في الترحم عليه وإن لم يتب بعد ، بل الروايات تشير أن الصادق عليه السلام كان سيىء الرأى فيه حتى جاء إليه شاكياً فجلس معه واهتدى به بعد ذلك [1] .

قال المحقق الأبطحي قدس سره : عده ابن شهر آشوب في المجاهرين من شعرائهم من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام ، وقد رجع عما كان عليه في بدء أمره خارجياً ، ثم كيسانياً إلى الامامية

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة : ٣٣ .

فصار موالياً ، شديد الحب لأهل البيت عليهم السلام ، مدافعاً محامياً ، ذاباً عن حريم الامامة مجاهراً في شعره بالولاية حتى سماه الامام الصادق عليه السلام سيد الشعراء ، وكان عظيم الشأن ، جليل القدر والمنزلة ، بل قال العلامة في الخلاصة في الممدوحين من رواة الشيعة مدحاً له : ثقة ، جليل القدر ، عظيم الشأن والمنزلة ، رحمه الله تعالى ، ونحوه غيره من أصحاب الجرح والتعديل [1] .

وترحم النجاشي على ابن عياش رحمه الله ـ وليس محمد بن عبد الله أبو المفضل الشيباني رضي الله عنه ـ إنما هو لمرة واحدة مع أنه طلب المسامحة له أيضاً ، وقد ذكره في موارد كثيرة في رجاله ولم يترحم عليه ، كما أنه لم يجزم بضعفه وقد مدحه ، وإنما نسب ذلك إلى مشايخه ، وضعفه إنما كان بسبب اضطرابه في آخر عمره وعدم ضبطه ، لا لفسق فيه [2] .

ثم أنه لم نجد من ترضي النجاشي والطوسي عليه وضعفاه ، كما لم نجد من أكثرا الترحم عليه وضعفاه ، والإستقراء ببابك .

---

(١) تهذيب المقال : ١١٨/٣ .

(٢) فقد نترضى على أتقى الناس وأورعهم ولكن لا نقبل منه الحديث لعدم ضبطه .

(٤)

رواة نوادر الحكمة

قد ذهب الأعلام والحفاظ إلى تضعيف كل من استثناه ابن الوليد وتلميذه الصدوق قدس سرهما من كتاب « نوادر الحكمة » للحافظ العين محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري ، إلا من قام الدليل على عدم ضعفه ، كما هو الحال في محمد بن عيسى اليقطيني .

كما ذهب بعضهم ـ أيضاً ـ إلى مدح حال من لم يُسْتَثْن من الكتاب المزبور ، بل حكموا بوثاقته وجلالته .

قال الشيخ النجاشي قدس سره ـ في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري ـ: كان ثقة في الحديث ، إلا أن أصحابنا قالوا : كان يروي عن الضعفاء ، ويعتمد المراسيل ، ولا يبالي عمّن أخذ ، وما عليه في نفسه مطعن في شيء ، وكان محمد بن الحسن بن الوليد يستثني من رواية محمد بن أحمد بن يحيى ما رواه عن محمد بن موسى الهمداني ، أو ما رواه عن رجل ، أو يقول بعض أصحابنا ، أو عن محمد بن يحيى المعاذي ، أو عن الجاموراني ، أو عن السياري ... .

قال أبو العباس بن نوح : وقد أصاب شيخنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد في ذلك كله ، وتبعه أبو جعفر بن بابويه رحمه الله على ذلك إلا في محمد بن عيسى بن عبيد ، فلا أدري ما رابه فيه ، لأنه كان على ظاهر العدالة والثقة [1] .

---

(١) رجال النجاشي : ٣٤٨ ، رقم : ٩٣٩ .

وقال الشيخ الطوسي قدس سره : إنا وجدنا الطائفة ميّزت الرجال الناقلة لهذه الأخبار ، فوثقت الثقات منهم ، وضعفت الضعفاء ، وفرقوا بين من يعتمد على حديثه وروايته ، ومن لا يعتمد على خبره ، ومدحوا الممدوح منهم ، وذموا المذموم ، وقالوا : فلان متهم في حديثه ، وفلان كذاب ، وفلان مخلّط ، وفلان مخالف في المذهب والإعتقاد ، وفلان واقفي ، وفلان فطحي ، وغير ذلك من الطعون التي ذكروها وصنفوا في ذلك الكتب ، واستثنوا الرجال من جملة ما رووه من التصانيف في فهارسهم ، حتى أن واحداً منهم إذا أنكر حديثاً نظر في إسناده وضعفه بروايته ، هذه عادتهم ـ على قديم الوقت وحديثه ـ لا تنخرم [1] .

فقوله قدس سره « واستثنوا الرجال ... » إشارة إلى ما قام به الشيخ ابن الوليد وتبعه على ذلك الشيخ الصدوق ، وكلاهما عبّر عنهما بأنهما كانا عارفين بالرجال ، ولذا قام قدس سره بتضعيف عدة من الرواة في كتابيه : التهذيب والإستبصار ، تبعاً لهما ، وضعف الثقة الجليل العين اليقطيني تبعاً لابن الوليد وتلميذه الصدوق قدس سرهما ، وقال : محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني ، ضعيف ، استثناه أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه عن رجال نوادر الحكمة ، وقال : لا أروي ما يختص برواياته [2] .

---

(١) عدة الأصول : ١٤١/١ .

(٢) الفهرست : ٢١٦ ، رقم : ٦١١ .

فيقع الكلام في جهتين :

الأولى : تضعيف من استثناه ابن الوليد .

والثانية : مدح أو وثاقة من لم يستثن من الرواة .

وكلامنا هٰهنا في الجهة الثانية ، من وثاقة أو حسن حال من لم يستثنه ابن الوليد من رواة كتاب نوادر الحكمة .

فقد ذهب سيد الفقهاء الخوئي قدس سره إلى عدم دلالته على المدح والتوثيق ، لأمرين :

الأول : ما احتمله ـ وذكره كثيراً وهو اشكاله التقليدي ـ من أن اعتماد ابن الوليد أو غيره من الأعلام المتقدمين فضلا عن المتأخرين على رواية شخص والحكم بصحتها لا يكشف عن وثاقة الراوي أو حسنه ، وذلك لاحتمال أن الحاكم بالصحة يعتمد على أصالة العدالة ، ويرى حجية كل رواية يرويها مؤمن لم يظهر منه فسق ، وهذا لا يفيد من يعتبر وثاقة الراوي أو حسنه في حجية خبره .

والثـــــاني : أن تصحيح ابن الوليد وأضرابه من القدماء الذين قد يصرحون بصحة رواية ما أو يعتمدون عليها من دون تعرض لوثاقة رواتها [1] .

ويـــــرد عـــلى الأول : ما تقدم في الملحق : ١ ، أن احتمال عمل الأصحاب بأصالة العدالة غير متصور في حقهم ، فراجع .

---

(١) معجم رجال الحديث : ٧١/١ .

وعلى الثاني : لو كان تصحيحهم للروايات في الأعم الأغلب راجع لوثوقهم بصدورها مع غض النظر عن ضعف أو وثاقة راوتها ، لما كان ثمة وجه لاستثناء خصوص الرجال من كتاب نوادر الحكمة ، بل لابد من استثناء الروايات لا رواتها ، كيف ! وأكثر الروايات المروية في الكتب المعتبرة عن محمد بن عيسى اليقطيني ومحمد بن سنان وسهل بن زياد وأحمد بن هلال ومحمد بن علي أبو سمينة وأحمد بن الحسين بن سعيد وجعفر بن محمد بن الملك والحسن اللؤلؤي ، المستثنون من كتاب نوادر الحكمة مما يقطع بصحتها وصدورها عن الأئمة عليهم السلام ، فاستثناء الرواة شاهد على أن ذلك لخصوصية فيهم لا في الروايات ـ بنظر ابن الوليد ـ فتدبر .

مضافاً إلى أنه في موارد كثيرة صرّح الأصحاب بالصحة مع تعرضهم لوثاقة رواتها .

قال الشيخ الصدوق قدس سره : ورويت عنه ـ سعد بن عبد الله القمي ـ كل ما في المنتخبات مما أعرف طريقة من الرجال الثقات [1] .

وقال قدس سره في أول كتاب المقنع : « وحذفت الإسناد منه لئلا يثقل حمله ، ولا يصعب حفظه ، ولا يمله قاريه ، إذ كان ما أ بينه في الكتب الأصولية موجوداً مبيّنا على المشايخ العلماء الفقهاء الثقات رحمهم الله تعالى .

وقد مر كلام شيخ الطائفة الطوسي في أن الطائفة قد ميّزت الرجال

---

(١) الفهرست للشيخ الطوسي : ١٣٥ ، رقم : ٣١٦ .

الناقلة للأخبار فوثقت الثقات منهم وضعفت الضعفاء وفرقوا بين من يعتمد على حديثه ومن لا يعتمد ... إلى آخر كلامه قدس سره فراجع .

وعـــليه : فيمكن الحكم على من لم يستثن من نوادر الحكمة من الرواة والرجال ـ سيما مع كثرة رواية الأشعري عنه ـ بحسن ظاهره ، وهو مستلزم وأمارة على الوثاقة والعدالة وصدق اللهجة .

بل يمكن القول بأن من لم يستثن من نوادر الحكمة يقطع بوثاقته وعدالته وصدق لهجته وضبطه وعدم الطعن عليه سيما فيما إذا أكثر الأشعري الرواية عنه ، بلحاظ أن بعض من اُستثني يعد من أركان الرواية وحفاظ الأئمة عليهم السلام ، كما هو الشأن في محمد بن عيسى اليقطيني ، وكذا الأمر في سهل بن زياد ومحمد بن سنان وأبي سمينة على التحقيق ، فتدبر .

قال سيد الفقهاء الخوئي قدس سره : قد ذكر البهبهاني أن في اقتصار ابن الوليد في الإستثناء على جماعة مخصوصين نوع شهادة على توثيق غيرهم ممن يروي محمد بن أحمد بن يحيى عنهم .

قال : لكن هذه الدعوى كما ترى ظاهرة الضعف ، ضرورة أن ابن الوليد إنما ذكر أنه لا يعمل من روايات الأشعري ما يرويه عن هؤلاء الجماعة لثبوت ضعفهم لديه ، وأما غيرهم ممن يروي عنهم فغير ثابت الضعف ، ولذا لم يستثنهم ، لا أنهم موثقون ، وكم فرق بين الأمرين ، فليس في عدم التعرض لاستثناء غيرهم إشعار بالشهادة على وثاقتهم ،

فضلا عن الدلالة كما لا يخفى [1] .

وجوابه : أن المفهوم من كلام الثقة الجليل ابن نوح ـ المتقدم ـ « وقد أصاب شخينا أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد في ذلك كله ، وتبعه أبو جعفر بن بابويه رحمه الله على ذلك إلا في محمد بن عيسى بن عبيد ، فلا أدري ما رابه فيه ، لأنه كان على ظاهر العدالة والثقة » أن بقية الرواة ممن لم يستثن ممن أحرزت وثاقتهم ، فيندرجون في أنهم « على ظاهر العدالة والثقة » ، والذي هو منشأ ادخال محمد بن عيسى بن عبيد مرة ثانية في زمرة المستثنى منه .

وبقول مختصر : أن الذي يفهم من كلام ابن نوح ، أن استثناء ابن الوليد لعدة من الرواة من كتاب نوادر الحكمة لأنهم لم يكونوا على ظاهر العدالة والثقة ، وقبول روايات محمد بن عيسى اليقطيني لدى الصدوق وعدم متابعته لشيخه ابن الوليد لكون اليقطيني على ظاهر العدالة والثقة ، فتدبر .

وقال شيخنا السند دام ظله : والصحيح أنه لا دلالة لعدم الإستثناء على التوثيق ، لأن الإستثناء في هذا المقام وغيره من ديدن القميين ، وهو على نمط غربلة الأحاديث وتنقيتها عن المدسوس والموضوع والمدلس ، إذ من البين الجلي أنهم لم يكونوا متقيدين بخصوص رواية الثقات ، ولا بخصوص الروايات المعتبرة ، فكم من راوي قمي كأحمد بن محمد الأشعري والصفار وسعد بن عبد الله وزكريا بن آدم وعلي بن

---

(١) موسوعة الإمام الخوئي قدس سره : ١٧٢/١٢ .

إبراهيم ومحمد بن يحيى وعلي بن بابويه وابن قولويه وابن الوليد وغيرهم من نجوم وجهاء الرواة الفقهاء والمحدثيين القميين يظفر المتتبع على العديد من الموارد التي يروون فيها عن الضعاف أو الحسان ونحوها ، فذلك برهان على أن مرادهم من الإستثناء عدم الرواية هو لتحرجهم عن رواية الحديث الموضوع ، أو الذي عليه علامات الدس أو قرائن التدليس والجعل ، نظير ما صنع محمد بن الحسن بن الوليد في تركه لرواية أصلي زيد الزراد وزيد النرسي ، لدعواه أن هذين الأصلين مما قد وضعهما محمد بن موسى الهمداني السمان ـ وإن حقق خطأ ابن الوليد في ذلك لوجود السند الصحيح لابن أبي عمير في الكتب الأربعة ـ فتحرّج عن رواية الأصلين وكذا تبعه تلميذه الصدوق ، وكذا ما صنعه أحمد بن محمد الأشعري وغيره من القميين من إخراج البرقي وسهل بن زياد وغيرهم من الأجلاء لروايتهم عن الضعاف ، ليس بمعنى المتبادر من ظاهر اللفظ ، بل مرادهم ترك الرواية المحفوفة بقرائن الدس والوضع والجعل عن الضعاف أو عن راوي وضاع ... [1] .

ونقول : ما قاله ـ دام ظله الشريف ـ لا إشكال فيه ، وأن استثناء ابن الوليد والصدوق قدس سرهما لبعض رواة كتاب نوادر الحكمة « على نمط غربلة الأحاديث وتنقيتها عن المدسوس والموضوع والمدلس » ، ويشهد له أنه استثنى « ما رواه عن رجل » « أو يقول بعض أصحابنا » .

إلا أن استثناء ابن الوليد أعم وأوسع من ذلك ، فيشمل ما قاله دام

---

(١) بحوث في مباني علم الرجال : ١٤٥ .

ظله الشريف ، واستثناء خصوص الرواة الضعاف في نظره ، سواء كان منشأ الضعف فيهم لفسقهم وعدم عدالتهم أو لروايتهم ما هو باطل في نظره الشريف قدس سره .

ولو كان الإستثناء في خصوص « غربلة الأحاديث وتنقيتها عن المدسوس والموضوع والمدلس » لما عبّر ابن نوح قدس سره بادراج اليقطيني بقوله « لأنه كان على ظاهر العدالة والثقة » ، ولأدرج أيضاً روايات سهل بن زياد ـ الذي تصل أحاديثه في الكتب الأربعة إلى ما يزيد على الألفين ـ ، وكذا الأمر في محمد بن سنان ومحمد بن علي بن أبي سمينة وأحمد بن هلال العبرتائي ، ومنه تعرف أن الإستثناء من أجل تنقية أحاديث « نوادر الحكمة » من المدسوس والموضوع والمدلس ، وما رواه الضعفاء الذين تندرج أحاديثهم في المدسوس والموضوع والمدلس .

مـــــــضافاً : أن الإستثناء لو كان لخصوص تنقية الأحاديث عن المدسوس والموضوع والمدلس ، لكان الأولى استثناء الروايات لا الرواة ، فتدبر .

(٥)

مشايخ الإجازة

قال المحقق القمي قدس سره : ومنها ـ أي ألفاظ المدح والتعديل ـ كون الراوي من مشايخ الإجازة ، فقيل : إنه توثيق ، وقيل : إنه في أعلى درجات الوثاقة ، وقيل : إن مشايخ الإجازة لا يحتاجون إلى التنصيص على تزكيتهم ، وربما نسب كون ذلك توثيقاً إلى كثير من المتأخرين [١] .

وقال إمام المحدثين الحاج النوري قدس سره : إن كون الرجل من مشايخ الإجازة ، من أمارات الوثاقة كما عليه جمع من المحققين .

قال السيد المحقق الكاظمي قدس سره في عـدته : ما كان العلماء وحملة الأخبار لا سيما الأجلاء ، ومن يتحاشى في الرواية عن غير الثقات ـ فضلاً عن الاستجازة ـ ليطلبوا الإجازة في روايتها ، إلا من شيخ الطائفة وفقيهها ومحدثها وثقتها ، ومن يسكنون إليه ويعتمدون عليه .

وبالجملة فلشيخ الإجازة مقام ليس للراوي ، ومن هنا قال المحقق البحراني فيما حكى الأستاذ : وإن مشايخ الإجازة في أعلى درجات الوثاقة والجلالة .

وعن صاحب المعراج [٢] : لا ينبغي أن يرتاب في عدالتهم .

وعن الشهيد الثاني : إن مشايخ الإجازة لا يحتاجون إلى التنصيص

---

(١) قوانين الأصول : ٤٨٥ .

(٢) وهو المحقق الشيخ سليمان الماحوزي قدس سره ، وهو المقصود من المحقق البحراني في كلام الوحيد البهبهاني قدس سره .

على تزكيتهم ، ولذلك صحح العلامة وغيره كثيراً من الأخبار ، مع وقوع من لم يوثقه أهل الرجال من مشايخ الإجازة في السند .

وبالجملة : فالتعديل بهذه الطريقة طريقة كثير من المتأخرين ، كما قال صاحب المعراج ، انتهى المحقق الكاظمي .

وقال المحقق الشيخ محمد في شرح الإستبصار : عادة المصنفين عدم توثيق الشيوخ ، أو كونه شيخاً للإجازة يخرجه عن وجوب النظر في حاله لتصحيح السند ، فلا يضر ضعفه أو جهالته بصحته إذا سلم غيره من الرجال .

وفي منتهى المقال : قال الجماعة : إن مشايخ الإجازة لا تضر مجهوليتهم ، لأن أحاديثهم مأخوذة من الأصول المعلومة ، وذكرهم لمجرد اتصال السند أو للتيمن ، ويظهر من بعضهم التفصيل بينهم ، فمن كان منهم شيخ إجازة بالنسبة إلى كتاب أو كتب لم يثبت انتسابها إلى مؤلفها من غير اخباره ، فلا بد من وثاقته عند المجاز له ، فإن الإجازة كما قيل : إخبار إجمالي بأمور مضبوطة مأمون عليها من التحريف والغلط ، فيكون ضامناً صحة ما أجازه ، فلا يعتمد عليه إلا بعد وثاقته ، انتهى ، وفيه نظر .

قال : ومن كان منهم شيخ إجازة بالنسبة إلى ما ثبت انتسابه إلى مؤلفه بالتواتر أو بالشياع أو البينة أو غيرها ، فلا يحتاج إلى وثاقته ، وعلى التقدير لا نحتاج إلى النظر إلى حال المشايخ المتقدمة أصحاب العدد ، أما على القول الأول والثاني فظاهر ، وكذا على الثالث ، لكون ابن عيسى

والبرقي وسهل من المشايخ المعروفين والمؤلفين المشهورين ، الذين لم يكن تخفى مؤلفاتهم على مثل الكليني مع قرب عصره من عصرهم ، وكثرة الرواة عنهم ، وهذا ظاهر للناقد البصير .

ومما ذكرنا يظهر وجه عمل شيخ الطائفة في التهذيب والإستبصار ، فإنه رحمه الله كثيراً ما يطعن في السند عند التعارض ، ويضعف بعض رجاله ، ولكن كلَّ ما ذكر من القدح إنما هو في رجال أرباب الكتب التي نقل منها ، ولم يقدح أبداً في رجال أوائل السند وطريقه إليها ممن ذكره في المشيخة والفهرست ، فزعم بعضهم أن ذلك لكون الأصول والكتب عنده مشهورة بل متواترة ، وإنما يذكر الأسانيد لمجرد اتصال السند ، ونحن لا ننكر ذلك ، ولكن الظاهر أن الوجه هو ما تقدم عن العدة [1] المؤيد بما شرحناه في حال النجاشي فلاحظ [2] .

قـــلت : والمراد من مشايخ الإجازة : هم أولئك المشايخ والرواة الذين يُستجازون في نقل ورواية الكتب والأحاديث ، سواء مع قراءتها عليهم من أولها إلى آخرها أم مجرد الإجازة لهم بالنقل والرواية ،

---

(١) أي عدة الكليني في كتابه الشريف ، فعادة ما يقول : عدة من أصحابنا ، قال الحاج النوري قدس سره : وقد أطال الأصحاب الكلام في هؤلاء العدد في تشخيصهم وتمييز ما أبهم منهم ، وفي جرحهم وتعديلهم ، ولا أرى كثير فائدة ووجه عدم الفائدة واضح ، لأنهم قديماً وحديثاً ، إذا رأوا في كلام أحد من العلماء : عند الأصحاب ، أو عند أصحابنا ، أو قال بعض الأصحاب ، ونظائر ذلك ، لا يشكون في أن المراد بهم الفقهاء العدول ، والعلماء الثقات الذين يحتج بقولهم في مقام تحصيل الإجماع أو الشهرة أو غير ذلك ... فيكف صارت هذه الكلمة في كلام ثقة الإسلام غير دالة على توثيق الجماعة ، فضلا عن فقاهتهم ؟ وما العلة في إخراج مصطلحه عن مصطلحهم ... .

(٢) خاتمة المستدرك : ٥١٠/٣ ، ٥١١ .

فيربطون بإجازاتهم بين المتقدم عليهم والمتأخر عنهم .

وقد كان دأب الأصحاب عدم رواية الكتب من دون إجازة وإن كانت معروفة ومشهورة ويقطع بنسبتها إلى مؤلفيها ، والشواهد على ذلك كثيرة ، منها ـ مثلا ـ ما وقع لعلي بن الحسن بن فضال ، فإنه يروي عن أبيه بواسطة أخويه ، وقد كان عمره ثمانية عشر سنة يوم مات أبوه ، فلم يجز لنفسه أن يروي كتب وروايات أبيه مباشرة ـ مع علمه وقطعه بكتبه ورواياته ـ لعدم إجازة أبيه له بروايتها ، وأجاز ذلك لأخويه ، وهو أتقن وأحفظ وأوثق منهما .

ولذا كان الأصحاب يفرقون بين الرواية عن الراوي والنقل من كتابه ، فيعبرون تارة : روى فلان ، وحدثني فلان ، وأخرى : وجدت في كتابه وبخطه .

وعليه : فتارة يقرأ الشيخ الكتاب من أوله إلى آخره لمجموعة من تلاميذه ثم بعد ذلك يجيز لهم روايته للآخرين ، وأخرى يجيز لهم روايته من دون أن يقرأه عليهم .

فعن أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري ـ شيخ الطائفة ووجه الأصحاب بقم المقدسة ـ قال : خرجت إلى الكوفة في طلب الحديث ، فلقيت بها الحسن بن علي الوشاء ، فسألته أن يخرج إليّ كتاب العلاء بن رزين القلاء وأبان بن عثمان الأحمر ، فأخرجهما إليّ فقلت له : أحب أن تجيزهما لي ، فقال لي : رحمك الله ، وما عجلتك ، إذهب فاكتبهما واسمع من بعد ، فقلت : لا آمن الحدثان ، فقال : لو علمت أن هذا

الحديث يكون له هذا الطلب لاستكثرت منه ، فإني أدركت في هذا المسجد تسعمائة شخص كل يقول : حدثني جعفر بن محمد [1] .

ومنه تعرف أن دأب الأصحاب ورواة الأحاديث في نقل الكتب يمر بمراحل :

١ / أخذ الكتاب من الشيخ واستنساخه .

٢ / سماع الكتاب بعد الإستنساخ من الشيخ المجيز .

٣ / إجازة الشيخ لتلاميذه رواية الكتاب بعد قراءته عليهم .

ولا فرق في ذلك بين رواية الكتب المشهورة أو غيرها ، إلا أن الكتب المشهورة تمتاز بأمر رابع ، وهو صحة أن يُجِيزه الشيخ لتلاميذه من دون أن يستنسخوه ـ لشهرة نسخته في المدارس العلمية ـ .

ولقد كان دأب الأصحاب إلى زمان الشيخ الصدوق قدس سره عدم الإكتفاء بخصوص الأمر الرابع ـ إلا نادراً ـ حتى بالنسبة للكتب المشهورة ، ثم بعد ذلك أخذ هذا الأمر بالتوسع أكثر فأكثر لروافد كثيرة منهما توسع عملية الإستنساخ في المدارس العلمية ، فنجد أن كل مدرسة من المدارس الروائية قد نشطت فيها عملية استنساخ الكتب سيما كتب مشاهير الطائفة وعلمائها الكبار ، على غرار ما نراه اليوم من توسع وتنامي عملية طباعة الكتب والمؤلفات .

وبتبع شهرة النسخ وتنامي حركة الإستنساخ في المدارس العلمية

---

(١) رجال النجاشي : ٣٩ ، رقم : ٨٠ .

المختلفة نشطت بالتبع عملية إجازة المشايخ لتلاميذهم لكتب العلماء والمحدثين من دون مناولة النسخ الخطية اعتماداً على النسخة المعروفة والمشهورة في هذه المدرسة أو تلك .

إذا عـرفت ذلك ، فـنقول : إن مشايخ الإجازة قديماً وحديثاً على مراتب ودرجات وأنحاء ، ومن الظلم ـ الواضح ـ الحكم عليها بأجمعها بحكم واحد فارد ، بل تتعدد الأحكام ـ قطعاً ـ باختلاف المراتب والدرجات ، وإليك بيان أقسام هذه المراتب والحالات :

القسم الأول : بلحاظ سعة الإجازة .

١ / أن يكون شيخ إجازة لخصوص كتبه ومؤلفاته ورواياته ، بأن يستجيز منه الرواة والعلماء خصوص كتبه ورواياته ، ولا يجعلوه جسراً لسائر الكتب والمصنفات .

وقد ذهب بعض المعاصرين إلى عدم دلالته على الوثاقة والضبط ، بل حاله حال سائر الرواة من الوثاقة والضبط فيشترط فيه ما يشترط فيهم ، ولا يدل استجازة الثقة على كونه ثقة حتى عنده ، إذ لا تزيد الإستجازة على رواية الثقة عنه ، فكما أنها لا تدل على وثاقة المروي عنه فهكذا الإستجازة ، فيجب إحراز وثاقة المجيز من طريق آخر [١] .

والصحيح التفصيل في مثل هذا المورد وأن اطلاق الكلام فيه بعدم اقتضائه المدح أو الوثاقة والعدالة مطلقاً في غير محله .

---

(١) كليات في علم الرجال : ٣٣٧ .

٢ / أن يكون شيخ إجازة لكتبه ومؤلفاته ولكتب ومؤلفات بعض أو كل أساتذته ومشايخه .

٣ / أن يكون شيخ إجازة لكتبه ومؤلفاته وكتب ومؤلفاته مشايخه ومجموعة من كتب ومؤلفات عدة من حفاظ الشريعة وسدنة المذهب .

٣ / أن يكون شيخ إجازة لكل كتب ومصنفات الخاصة من الحفاظ والمحدثين .

كأن يقول الشيخ لتلاميذه : أجزت لكم بأن تروا عني بهذه الطرق ـ ويذكرها ـ كل مصنفات وروايات ثقة الإسلام الكليني وصدوق الأمة محمد بن علي بن بابويه والشيخ الأقدم ابن قولويه ومعلم الأمة الشيخ المفيد وشيخ الطائفة الطوسي ... ثم يذكر كل مصنفات الأصحاب .

القسم الثاني : بلحاظ شهرة الكتب والروايات المجازة .

١ / فتارة يكون الراوي شيخ إجازةٍ للكتب المشهورة بين الطائفة ، والتي لا تحتاج إلى دليل لاثبات انتسابها لمؤلفيها ، كحال كثير من الكتب في زمن ثقة الإسلام الكليني والصدوق وشيخ الطائفة الطوسي .

٢ / وأخرى يكون شيخُ إجازةٍ لكل الكتب المشهورة وغيرها .

قال صاحب الفصول قدس سره : ومنها ـ أي ألفاظ المدح والتعديل ـ كونه من مشايخ الإجازة لعدم أهلية الفاسق لهذا المنصب ، وربما يشكل بجواز أن يكون الغرض اتصال السند في كتاب معروف ، أو يكون رواياته في مقام معتضدة بأمارات يوجب الوثوق بها أو يكون الغرض مجرد جمع الأخبار والعمل عند الإعتضاد والاحتمال الأخير لا

يخلو من بعد ، ومن هنا يتقوى ما قيل : من أن مشايخ الإجازة إما ثقات ، أو لا حاجة في السند إليهم [1] .

القسم الثالث : بلحاظ عدد المستجيزين وفضلهم .

١ / فتارة يكون المستجيز من الشيخ أحد الثقات .

٢ / وأخرى يكون المستجيز من الشيخ مجموعة من الثقات .

٣ / وثالثة يكون المستجيز من الشيخ بعض الأجلاء والأعاظم الكبار .

٤ / ورابعة يكون المستجيز من الشيخ عدة كثيرة من الأعاظم .

وبتعبير آخر : هناك من يرغب البعض بالإستجازة منه ، وهناك من يرغب الكثير ، وهناك من يرغب الكل بالإستجازة منه كما هو حال أحمد بن محمد بن يحيى العطار وأحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ، ونظائرهما .

وبتعبير ثالث : هناك من يستجيز منه ثقاة وعدول الطائفة ، وهناك من يستجيز منه أعيان ووجوه الطائفة ، وهناك من يستجيز منه كبار الأعاظم والحفاظ .

القسم الرابع : بلحاظ تشدد وتساهل المستجيزين في الرواية .

فتارة يكون المستجيز ممَّن عرف بأنه لا يروي عن الضعفاء ، كما لا يرغب في الرواية عمّن يروي عن الضعفاء وإن كان ثقة ، كما هو الحال

---

(١) الفصول الغروية : ٣٠٤ .

في عدة من الحفاظ والأعاظم كشيخ الطائفة أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري ، فإنه لا يروي ـ فقط ـ عن الضعفاء ، بل كان لا يروي عمّن يروي عن الضعفاء وإن كان من الأجلاء ، وقصته مع الحافظ الثقة الثبت أحمد بن محمد البرقي مشهورة ، وكان يُخرج من قم المقدسة كل من يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل ويتهم بالغلو والتخليط .

قال الوحيد البهبهاني قدس سره : إذا كان المستجيز ممّن يطعن على الرجال في رواياتهم عن المجاهيل والضعفاء وغير الموثقين ، فدلالة استجازته على الوثاقة في غاية الظهور ، سيّما إذا كان المجيز من المشاهير [1] .

وقال الشيخ مهدي الكجوري قدس سره : الظاهر من كون الشخص من مشايخ الإجازة كمالُ الوثوق به في ضبط الحديث وحفظه ، وأما كونه عدلاً إمامياً فلا ، نعم يستفاد ذلك من القرائن ككون المجيز من المشاهير ، أو كون المستجيز ممّن لا يجوز الأخذ من غير العدل الإمامي ونحو ذلك [2] .

القسم الخامس : بلحاظ عصر المجيزين والمستجيزين .

١ / فتارة يكون المجيز والمستجيز قبل عصر الشيخ الصدوق قدس سره .

٢ / وأخرى ما بعد عصره إلى زمان الفقيه ابن إدريس الحلي قدس

---

(١) الفوائد الرجالية : ٤٥ .

(٢) الفوائد الرجالية : ١٠٢ .

سره .

٣ / وثالثة ما بعد عصره إلى زمان إمام المحدثين الحاج النوري قدس سره ، وكذا إلى زماننا هذا .

إذا عرفت ذلك فنقول : إن شيخوخة الإجازة ـ فيما إذا كان المستجيز من الثقات ـ من أمارات حسن الظاهر قطعاً ، وتختلف كاشفية هذه الأمارة للوثاقة والعدالة والجلالة بحسب اختلاف المراتب والدرجات المتقدمة لأحوال الإجازات الروائية .

فتارة يظن من خلالها بالعدالة والوثاقة ، وأخرى يقطع من خلالها بالعدالة والوثاقة ، وثالثة يظن من خلالها بالمدح المعتد به ، ورابعة يقطع من خلالها بالمدح والثناء المعتد به ، وخامسة يقطع من خلالها بأن شيخ الإجازة من أعاظم المحدثين وأوعية الحفظ والرواية ، يختلف ذلك باختلاف المراتب والدرجات التي تقدم ذكرها .

فإقدام الثقة على الإستجازة من شيخه الروائي ولو لخصوص كتبه ورواياته يعطي تصوراً وانطباعاً حسناً لهذا الشيخ ، فإن كان كتابه المجاز ـ مثلا ـ فيه روايات كثيرة ، ودوّن المستجيز هذه الروايات في كتبه واستشهد بها واعتمد عليها ، وكانت هذه الروايات مرتبطة في كل مفاصل الدين وتفاصيل الشريعة ، فهذا اعتماد عليه وهو فوق مرتبة الحكم بكونه ثقة أو عدلاً ، وقد تقدم أن إكثار الثقة الضبط الرواية عن بعض مشايخه من أمارات حسن الظاهر المستلزم للوثاقة والعدالة ، فراجع ملحق رقم : ٢ ، هذا ناهيك عمّا إذا كان المستجيز من أعاظم

الطائفة وسدنة المذهب .

ومن الواضح أن سائر علماء الدين وحفظة الشريعة في عصرنا هذا والذي قبله لا يستجيزون ـ في الأعم الأغلب ـ ممن هو دونهم في العلم والفضل والمعرفة ، ومن المقطوع به أنهم لا يستجيزون ممن لا يرون عدالته ونزاهته وصلاحه ، وكتب الإجازات شاهدة على ذلك .

وكل من جزم أو تأمل أو توقف في عدم أمارية مشيخة الإجازة على المدح أو الوثاقة أو العدالة لا نجده ـ قطعاً ـ استجاز منْ هو دونه في الورع والزهد والصلاح ، والإستقراء ببابك ، فلاحظ ـ مثلا ـ مشيخة السيد الخوئي قدس سره في الرواية ، أو مشيخة إمام المحدثين الحاج النوري قدس سره ـ وهم أكثر مِن أن يحصون ـ فإنك لا تجد فيهم شيخاً متهماً في دينه أو مظنوناً في عدالته وزهده وصلاحه ، وهذه الحالة سارية لكل مراتب وطبقات الأعلام والحفاظ ، بلا فرق بين المتقدمين والمتأخرين ، بل قد تقدم من أن الأصحاب كانوا يمتنعون عن الرواية عمّن يروي عن الضعفاء ، فكيف يستجيزون منه رواية الكتب والمصنفات ويمكنونه من خلال استجازتهم له بهذا المقام والموقعية .

قال إمام المحدثين الحاج النوري قدس سره : أنه وإن لم نقل بأن شيخوخة الإجازة بمجردها من أمارات الوثاقة ولم ندع تواتر الكتب أو أكثرها عن المشايخ ، إ لا أنه يمكن الحكم بوثاقة نقل هؤلاء المشايخ الذين اعتمد عليهم الشيخ والنجاشي في طرقهم إلى أرباب الكتب لبعد اتخاذ أولئك الأجلاء الرجل الضعيف أو المجهول شيخاً يكثرون الرواية

عنه ويظهرون الإعتناء به ، فعدم ذكرهم في كتب الرجال أو ذكرهم فيها بالجهالة لا يدل على عدم صحة الإعتماد على الخبر الذي وقعوا في مستنده ، كيف ! ولولا صحة الإعتماد عليهم لكان الرواية من قبلهم تضعيفا لحالهم وطعنا فيهم حاشاهم .

وقال محيي الدين الغريفي قدس سره : ويرجع ذلك ـ أي وثاقة مشايخ الإجازة ـ إلى وجه اعتباري ، وهو أن الشيخ لا يُرْكن إليه في الإجازة إلا إذا كان ثقة ، أو حسن الظاهر ممدوحاً ، فيحصل من وصفه بالشيخوخة وثوق باعتباره ، ولذا قال المحقق الهمداني قدس سره : « ولا شبهة في أن قول بعض المزكّين : بأن فلاناً ثقة ، أو غير ذلك من الألفاظ التي اكتفوا بها في تعديل الرواة لا يؤثر في الوثوق أزيد مما يحصل من إخبارهم بكونه من مشايخ الإجازة » .

وقال العلامة الفاني قدس سره : مشايخ الإجازة :

تارة : يكون الشيخ مجرد مخبر لجزء يسير من الروايات أو لكتاب واحد ـ مثلاً ـ مع مجهولية حاله تماماً .

وأخرى : يكون الشيخ مع خلال إجازته ممن صدق عليه أنه ناشر لتعاليم أهل البيت عليهم السلام لكثرة حوالته على الكتب والروايات عن الثقات والأجلاء ، وغيرهم .

ففي النوع الأول لا نلتزم بوثاقة الشيخ ، بينما نلتزم بها في المقام الثاني ، ومن هنا قبلنا وعملنا بروايات سهل بن زياد .

والوجه فيه : أننا لا نتعقل أن يكون الرجل ناشراً لأحاديث أهل

البيت عليهم السلام ، وصاحب مكتب إسلامي لبث الوعي الديني وتنشيط معالم الإسلام وأن يكون في المقابل كذاباً أو وضاعاً .

وهذه الملازمة تدرك بسهولة لو لوحظ الحاضر وما فيه إذ أنه خير دليل على الماضي خصوصاً في مثل هذه المورد [1] .

وقال أبو المعالي الكلباسي : لا ينبغي الإشكال في أن الظاهر عدالة الشيخ المجيز لو كان مرجعاً للمحدثين في الإجازة والاستجازة ، حيث إن الظاهر أن رجوع المحدثين إليه في الإجازة ، واشتهاره بينهم بالاستجازة منه كان من جهة اعتمادهم على عدالته ، وإن فرض كون الكتاب المستجاز لروايته متواتراً عند بعضهم ، فكأن الإستجازة من جهة اتصال السند ، فكان في المستجيزين جماعة من المعتمدين ـ وإن لم نعرفهم بأعيانهم ـ كانت استجازتهم من جهة الإعتماد على المجيز قطعاً ، ولا أقل من ظهور ذلك .

فالظاهر في هذه الصورة أن الاشتهار بالإجازة كان من جهة الوثاقة ، مع أنه لا أقل من ظهور كون جماعة من المستجيزين معتمدين كانت استجازتهم من جهة الإعتماد ، فيتأتي لنا الظن بالوثاقة ، وفيه الكفاية [2] .

السيد الخوئي قدس سره وشيخوخة الإجازة :

هذا : وقد ذهب السيد الخوئي قدس سره إلى أن شيخوخة الإجازة لا تكشف عن وثاقة الشيخ ، كما لا تكشف ـ أيضاً ـ عن حسنه ،

---

(١) بحوث في فقه الرجال : ١٥٩ .

(٢) الرسائل الرجالية : ١٤٤/٤ .

واستشهد لذلك بأمور :

الأول : أن مشايخ الإجازة على تقدير تسليم وثاقتهم لا يزيدون في الجلالة وعظمة الرتبة عن أصحاب الإجماع وأمثالهم ، ممن عرفوا بصدق الحديث والوثاقة ، فكيف يتعرض في كتب الرجال والفقه لوثاقتهم ولا يتعرض لوثاقة مشايخ الإجازة لوضوحها وعدم الحاجة إلى التعرض لها .

وفيه : أن أكثر مشايخ الإجازة قد تعرض لهم الرجاليون ـ كالنجاشي والشيخ ـ ووثقوهم ، وإنما الكلام في من أهملوه من مشايخ الإجازة ، وهو لا يقدح فيهم ، فما أكثر الرواة الذين أهمل الشيخ والنجاشي وغيرهما توثيقهم وهم من الثقات والأجلاء الكبار بل من الأولياء [1] ، فليس كل من هو ثقة يلزم على الرجاليين توثيقه في مصنفاتهم ، كما أن إهمالهم لبعض الرواة وعدم توثيقهم لهم لا يقدح فيهم فيما إذا استفيد وثاقتهم من أمارات أخرى .

الثاني :أن الراوي قد يروي رواية عن أحد بسماعه الرواية منه ، وقد يرويها عنه بقراءتها عليه ، وقد يرويها عنه لوجودها في كتاب قد أجازه شيخه أن يروي ذلك الكتاب عنه من دون سماع ولا قراءة ، فالراوي يروي تلك الرواية عن شيخه ، فيقول : حدثني فلان ، فيذكر الرواية .

ففائدة الإجازة هي صحة الحكاية عن الشيخ وصدقها ، فلو قلنا :

---

(١) كما هو الحال في ليث بن البختري المرادي ، فإنه من الحواريين ، ومع ذلك أهمل الشيخ والنجاشي توثيقه .

بأن رواية الثقة عن شخص كاشفة عن وثاقته أو حسنه فهو ، وإلا فلا تثبت وثاقة الشيخ بمجرد الإستجازة والإجازة ، وقد عرفت أن رواية ثقة عن شخص لا تدل على وثاقته ولا على حسنه .

وفـــيه : قد تقدم أن إكثار الثقة عن بعض الرواة من أمارات حسن الظاهر المستلزم للوثاقة وصدق اللهجة ، على أن هذا الإستشهاد منه قدس سره أخص من المدعى ، لأن مشايخ الإجازة كما تقدم على درجات ومراتب ، فهذا الإستشهاد ـإن قُبل ـإنما هو في خصوص إجازة بعض الروايات القليلة ، ولا يشمل مشايخ الإجازة المعروفين والمشهورين الذين أصبحوا قناطر لكل كتب وروايات الخاصة ، هذا مع أن شيخوخة الإجازة لدى الأصحاب ـ وغيرهم ـ منصب يوصف به المشتغل برواية الأحاديث ولا يطلق على كل من روى وحدث ، فهو وسام خاص يلقبه به الحفاظ والمحدثون .

الثـــالث :أن الحسن بن محمد بن يحيى ، والحسين بن حمدان الحضيني من مشايخ الإجازة ، وقد ضعفهما النجاشي [1] .

وفيه :

١ / أن النجاشي قدس سره ، لم يضعف الحسن بن محمد بن يحيى بن الحسن بن جعفر بن عبيد الله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، المعروف بابن أخي طاهر ، قال : روى عن المجاهيل أحاديث منكرة ، رأيت أصحابنا يضعفونه .

---

(١) معجم رجال الحديث : ٧٣/١ .

وقال الشيخ الطوسي : روى عنه التلعكبري وسمع منه وله منه إجازة ، أخبرنا عنه أبو الحسين بن أبي جعفر النسابة وأبو علي بن شاذان من العامة .

وقال ابن الغضائري : كان كذاباً !!! يضع الحديث مجاهرة ، ويدعي رجالاً غرباء لا يعرفون ، ويعتمد المجاهيل ولا يذكرون ، وما تطيب الأنفس من روايته إلا ما رواه من كتب جده التي رواها عنه غيره ، وعن علي بن أحمد بن العقيقي من كتبه المصنفة المشهورة .

وقد روى عنه الصدوق قدس سره مترحماً ومترضياً عليه ، كما أكثر الرواية عنه الشيخ المفيد ، ووصفه بالشريف ، وهي وإن كانت صفة لكل من انتسب إلى هاشم ، لكن ذكرها عند تسمية بعض الهاشميين فيها عناية خاصة ونظرة إيجابية للمذكور ، فلا يعبّر شيخ الطائفة المفيد قدس سره ـ وغيره من الأجلاء ـ عن مجهول العدالة أو مقدوحها بالشريف .

وأما كلام النجاشي قدس سره فليس فيه جزم بتضعيفه ، ولو كان ضعيفاً عنده لجزم بذلك بدل أن ينسب الضعف إلى الأصحاب .

فإذن لا يمكن الالتزام بأن النجاشي ضعف ابن أخي طاهر ، وإنما نسب تضعيفه إلى الأصحاب ، والظاهر أنه يقصد ابن الغضائري وغيره من أعلام المدرسة البغدادية ، وهو عين قدح العامة لابن أخي طاهر .

وأما الحسين بن حمدان الخصيبي الجنبلاني ، فلم يجزم النجاشي ـ كذلك ـ بتضعيفه ، وإنما قال : كان فاسد المذهب ، وذكره الشيخ في من لم يرو عن الأئمة عليهم السلام وقال : روى عنه التلعكبري ، وقال ابن

حجر : الحسين بن حمدان ، أحد المصنفين في فقه الإمامية ، ذكره الطوسي والنجاشي وغيرهما وله من التآليف ... وروى عنه أبو العباس بن عقدة وأثنى عليه وقيل إنه كان يؤم سيف الدولة وله أشعار في مدح أهل البيت ، وذكر ابن النجاشي : أنه خلط وصنف في مذهب النصيرية واحتج لهم [1] .

فالحصيلة أن النجاشي لم يجزم بتضعيف ابن أخي طاهر والحسين بن حمدان ، وعلى فرض أنه قدح فيهما وضعفهما ، فهذا النقض غير تام إذ غير عزيز في أن بعض الحفاظ والرجاليين يضعف بعض الرواة ويأتي آخرون ويوثقونهم [2] ، نعم لو كان الموثق والراوي عنه واحد لتم النقض ظاهراً ، وعلى فرض صحة النقض فإنه معلل في الأول بالرواية عن المجهولين ، وعن الثاني بانحرافه عقائدياً ، وكلا الأمرين لا ربط لهما بصدق اللهجة .

قال شيخنا السند دام ظله : إن قرائن التوثيق ليست من قبيل اللوازم التكوينية غير المنفكة عن العدالة والوثاقة ، بل قد يتخلف الواقع عنها ، فمثل ما ذكر في معتبرة ابن أبي يعفور في العدالة واحرازها « أن يكون آتياً لصلاة الجماعة ، لا يؤذي أحداً ولا يغتاب ويؤدي الأمانة » إلى غير ذلك مما ذكر فيها لا يلازم ـ تكويناً بنحو الملازمة التكوينة ـ العدالة ، إذ

---

(١) لسان الميزان : ٢٧٩/٢ .

(٢) فقد حكم السيد الخوئي بوثاقة كل من ورد في تفسير القمي ، مع أن عدة منهم قد تعرض لهم النجاشي وغيره وضعفهم ، وتضعيفهم ـ لدى سيد الفقهاء ـ لا يقدح في أمارية أن كل من يروي عنه القمي تفسيره ثقة .

قد يكون واجداً لتلك الصفات ولكن في باطن حاله مقيماً على الكبائر ، فليس إذن المتوخى من طرق التوثيق كونها علل تكوينية ، أو معلولات ملازمة للوثاقة والعدالة ، وإنما الغرض منها الإعتداد بها في السيرة المتشرعة أو العقلائية كقرائن ظنية تورث الإطمئنان النوعي بهما [1] .

وقال السيد المجاهد قدس سره : إذا كان الراوي من مشايخ الإجازة فهل يجوز أن يحكم بعدالته بمجرد ذلك ، أو لا ، بل يكون كغيره ممن لم يثبت عدالته ، فيه إشكال من أن شيخوخة الإجازة ليست هي العدالة ولا العدالة جزء من مفهومها ولا هي لازمة لمعناها لا عقلا ، لجواز كون الرجل شيخ الإجازة مع كونه فاسقاً ومرتكباً للكبائر ، ولا شرعاً لعدم ورود نص من الشرع على لزوم الحكم بعدالة شيخ الإجازة ، ولا عادة لعدم معلومية أن كل شيخ من مشايخ الإجازة يستحيل في العادة صدور الفسق منه [2] .

قلت : أن شيخوخة الإجازة ليست هي العدالة ولا جزء منها ، إلا أنها في أكثر أنماطها ومراتبها ودرجاتها وأقسامها المتقدمة محققة لحسن الظاهر ، وهو ملازم للعدالة ، بل ذهب عدة من الأعلام أن حسن الظاهر هو عين العدالة .

ثم واصل السيد المجاهد قدس سره كلامه ، قال : والتحقيق أن يقال : إن كان ثبوت عدالة الراوي يكتفى فيه بالظن أو أنه من الأمور

---

(١) بحوث في مباني علم الرجال : ١٥٨ .
(٢) مفاتيح الأصول : ٣٧٣ .

الإجتهادية كالمسائل الفقهية واللغوية كما هو التحقيق ، فالمعتمد أنه يجوز الحكم بالعدالة بذلك لحصول الظن منه بها ، وكذا يجوز الحكم بها بقول عدل من أهل الرجال فلان شيخ الإجازة ، لحصول الظن منه بها ، وإن لم تكن العبارة دالة على إرادة التعديل لا مطابقة ولا تضمناً ولا التزاماً معتبراً في اللغات .

وإن يكن ذلك من الأمور الإجتهادية ولا يكتفى فيه بالظن من حيث إنه ظن ، بل لا بدّ من ثبوت العدالة بالعلم أو بسبب من الأسباب الشرعية كشهادة العدلين لكونه من الموضوعات الصرفة والأصل فيها ذلك ، فلا يجوز الحكم بالعدالة لذلك لأنه لا يفيد العلم به ولم يثبت كونه من الأسباب الشرعية كالبينة ، وكذا لا يجوز الحكم بذلك بقول عدل أو عدلين من أهل الرجال فلان شيخ إجازة لأنه لا يفيد العلم به ، ولم يثبت كونه من الأسباب الشرعية ... [1] .

قلت : شيخوخة الإجازة ـ بأكثر مراتبها المتقدمة ـ من أمارات حسن الظاهر ـ كما تقدم ذكره ـ ، وحسن الظاهر أمارة شرعية على الوثاقة والعدالة بلا خلاف .

---

(١) مفاتيح الأصول : ٣٧٣ .

(٦)

وجيزة في جلالة عمر بن حنظلة

قد نصّ الرجاليون على أن الوثاقة تثبت بأمور :

الأول : نص أحد المعصومين عليهم السلام .

الثاني : نص أحد الأعلام المتقدمين ، كالبرقي وابن قولويه والكشي والصدوق والمفيد والنجاشي والشيخ ، وأضرابهم .

كما تثبت بنص أحد الأعلام المتأخرين بشرط أن يكون من أخبر عن وثاقته معاصراً للمخبر أو قريب العصر منه ، كما يتفق ذلك في توثيقات الشيخ منتجب الدين قدس سره ، أو ابن شهر آشوب قدس سره .

الثالث : دعوى الإجماع من قبل الأقدمين ، كالاتفاق الذي حكاه ابن طاووس بشأن إبراهيم بن هاشم من اتفاقهم على وثاقته .

قلت : وقد ذكر الفقهاء في رسائلهم العملية أن العدالة وهي مرتبة أعلى من الوثاقة ، تثبت بأمور :

الأول : العلم الوجداني الحاصل بالإختبار والممارسة ، أو الوثوق والإطمئنان الحاصل بالشياع ، وكذا الحاصل من المناشىء المعتد بها عقلائياً .

الثـــــاني : شهادة عدلين ، أو عدل واحد ، أو ثقة على الخلاف الموجود والذي تقدم .

الثالث : حسن الظاهر ، سواء أوجب العلم بالعدالة أو الظن بها ، بل ذهب جماعة من الأعاظم إلى أن حسن الظاهر هو عين العدالة لا أنه أمارة عليها .

وقد اختار عدة من الأعاظم عدم اشتراط العشرة لإحراز حسن الظاهر ، وعلى القول بإشتراطها لا يلزم أن تكون لنفس من يريد اثبات الوثاقة ، بل يكفي العلم الوجداني بها وإن كانت بوسائط تنتهي إلى من يعاشر الراوي .

ومن الواضح الجلي أن : البيئة العلمية للرواة هي محل المعاشرة التي يستفاد منها حسن الظاهر ، فكون الراوي : إمامي ، وصاحب كتاب أو أصل ، وكثرة رواية الثقات والاجلاء عنه ، وكثرة رواته عن الثقاة والأجلاء ، وكونه كثير الرواية ، ومعمول برواياته ، ومن مشايخ الإجازة ، وترحم وترضي الأصحاب عليه ، ومن بيتٍ علمي ، واكثار الصدوق والكليني والشيخ الرواية عنه ، ولم يطعن عليه ، كل هذه الأمور العلمية المرتبطة بصدق اللهجة في الرواة ـ والتي هي المحور ـ يجزم من خلالها بتحقق حسن الظاهر ، وإذا كانت هذه القرائن لا تفيد حسن الظاهر للراوي ، فأي قرائن يمكن من خلالها إثبات ذلك ؟!

هذا وقد صرّح سيد الفقهاء الخوئي قدس سره في بحث الرجال وفي الفقه حينما يتعرض إلى وثاقة الرواة : أن وثاقة الرواة لا يكفي فيها عدم احراز الفسق والسوء ، بل لا بد من احراز جنبة ثبوتية في الراوي وفي سلوكياته حتى يحكم عليه بحسن الظاهر الملازم للعدالة شرعاً ،

بينما في بحث العدالة يصرّ على عدم اشتراط العشرة ، ويكفي في تحقق حسن الظاهر عدم العلم بالفسق والسوء .

فيفرق في المقامين ـ من حيث الحكم ـ فيكتفي بالعنوان العدمي هٰهنا ، وهو عدم العلم بالفسق والسوء والقدح ، ويصرّ في بحث الرجال على العنوان الوجودي ، وهو العلم بعدم الفسق والسوء والقدح ، والذي يمكن أن يستفاد ويحرز عبر القرائن التي من خلال الوقوف عليها يعلم بحسن الظاهر الملازم للعدالة شرعاً ، فلا يكفي كون الراوي مؤمناً أو مسلماً لم يحرز منه سوء ، بل لا بد من اثبات حالة سلوكية خاصة تحرز عدم الطعن والقدح فيه ، فيكون بذلك حسن الظاهر ، المستلزم للعدالة .

وسواء كان إحراز حسن الظاهر يكفي فيه عدم العلم أو العلم بالعدم ـ كما هو الصحيح ـ فما ذكرناه من قرائن من كون الراوي صاحب أصل أو كتاب ، وكثرة رواة الأجلاء والثقات عنه .... أمور محققة جزماً للعلم بحسن الظاهر ، وهذا هو المطلوب في هذا الملحق وفي بحث الرجال بأكمله .

إذا عرفت ذلك فنقول : قد وقع الخلاف في عمر بن حنظلة ، والذي يمكن أن يستفاد من حيث القرائن والأمارات أنه في مصاف كبار أصحاب الصادقين عليهما السلام ، كمحمد بن مسلم وزرارة والحلبي وأبي بصير وغيرهم ، لقرائن كثيرة محققة لحسن ظاهره ، وهي بأجمعها من أعظم شواهد العدالة ، وأجل أمارات الوثاقة والجلالة ، قد ذكرنا هذه القرائن في « وجيزة في حال عمر بن حنظلة » ألحقناها بما قررناه من

بحث أُستاذنا المحقق سماحة الشيخ محمد السند دام ظله حول مسائل عدة مرتبطة بالفلك وعلم الهيئة باسم « هيويات فقهية » المطبوع سنة ١٤١٤ هـ ، وأغلب هذه القرائن مأخوذة منه دام ظله الشريف ، نتبرك بذكرها تنقيحاً لحال عمر بن حنظلة .

القرينة الأولى : كونه من وجوه الطائفة وأجلائها .

يدل على ذلك صحيحة محمد بن مسلم ، أن امرأة من آل المختار حلفت على أختها أو ذات قرابة لها ، وقالت : أُدني يا فلانة ، فكلي معي ، فقالت : لا ، فحلفت وجعلت عليها المشي إلى بيت الله الحرام ، وعتق ما تملك وأن لا يظلها وإياها سقف بيت أبداً ، ولا تأكل معها على خوان أبداً ، فقالت الأخرى مثل ذلك ، فحمل عمر بن حنظلة إلى أبي جعفر عليه السلام مقالتهما ، فقال : أنا قاض في ذا ، قل لها : فلتأكل معها ، وليظلها وإياها سقف بيت ، ولا تمشي ولا تعتق ، ولتتق الله ربها ، ولا تعد إلى ذلك ، فإن هذا من خطوات الشيطان .

فيلاحظ : أن في ابتلاء بيت من بيوتات الشيعة المرموقة بالكوفة كآل المختار بمسألة شرعية جعل عمر بن حنظلة الكافل والمتصدي لحلها عبر حملها إلى المعصوم عليه السلام في الحجاز ، وهذا كان شأن فقهاء الطائفة ووجوهها في الكوفة حيث يرجع اليهم في حل المسائل الإبتلائية اليومية ، مع أن الكوفة كانت عامرة آنذاك بفقهاء أهل البيت عليهم السلام .

ونقل محمد بن مسلم ـ وهو من كبار فقهاء الباقر والصادق عليهما

السلام ـ هذه الواقعة الذي كان المتصدي الشرعي فيها عمر بن حنظلة يدل على اعتداده بجلالته العلمية ومكانته في الطائفة ، كما هو المتعارف لدى الشيعة في الحامل لرسائلهم الشرعية ذات الأهمية ، إذ لم يكن المتصدي لتبيان الأحكام الشرعية عن المعصوم عليه السلام إلا من هو فقيه ووجه وعين في الطائفة ، يشهد لذلك سيرتهم طول عصر الحضور ، ولو لم يكن عمر بن حنظلة كذلك لنقل محمد بن مسلم قول الإمام عليه السلام من دون ذكر الحادثة وذكر المتصدي لها .

و يدل على ذلك أيضا ما رواه الكليني بسنده عن يزيد بن خليفة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إن عمر بن حنظلة أتانا عنك بوقت ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : اذاً لا يكذب علينا .

و قد أشار اليها شيخنا السند دام ظله في بحثه بشكل مقتضب ، ولكون هذه الرواية من عمدة ما يستدل به على وثاقة وجلالة ابن حنظلة لا بأس بالتمعن فيها سنداً ودلالة .

أما سنداً فقد خدش فيه لعدم وثاقة يزيد بن خليفة ولوقفه .

وفـــــيه : أن عدم توثيقه لا يضر بعد رواية جماعة من أصحاب الإجماع عنه ، فقد روى عنه ابن مسكان وصفوان ويونس ، والعصابة مجتمعة على تصحيح ما يصح عن هؤلاء ، كما أن الشيخ في العدة صرح بأن صفوان وابن ابي عمير لا يرويان إلا عن ثقة وادعى على ذلك الإجماع ، وروايتنا هذه رواها يونس بن عبد الرحمٰن ، فحتى لو لم يوثق يزيد ـ بل ولو ضعف – فإنه لا يؤثر في قبول الرواية بعد الإجماع على

تصحيح ما يصح عن يونس .

كما روى عنه أيضا جماعة من الثقات منهم أبو المعزاء وحنان بن سدير و عاصم بن حميد وعبد الكريم وغيرهم ، ووقفه ـ إن سلم ـ لا يمنع من قبول روايته .

هذا وقد مدحه الإمام الصادق عليه السلام وعده من نجباء بني الحارث بن كعب ، وأن محبتهم عليهم السلام في بني الحارث لقليل ، قال عليه السلام : « ليس من أهل بيت إلا وفيهم نجيب أو نجيبان ، وأنت نجيب بلحارث بن كعب » فوصف الإمام عليه السلام له بأنه نجيب أقوى اعتباراً من قول النجاشي أو الشيخ الطوسي قدس سرهما بأنه ثقة ، فتدبر .

أمـا دلالة : فكما أفاد الشيخ الأستاذ أن جوابه عليه السلام : « اذاً » راجع إلى عمر بن حنظلة لا إلى الوقت ، إذ لم يعين السائل الوقت المزبور .

وما أفاده الشهيد الثاني في بعض حواشيه أن التعبير : « إذاً لا يكذب علينا » اداة النفي « لا » داخلة على الفعل المضارع المفيد للاستمرار وهو بمثابة الصفة المشبهة لكونه صدوقاً ، وإلا لقال عليه السلام : « إذا لم يكذب علينا » لنفي الكذب في المورد ، وبذلك يظهر أنه راجع إلى عمر لا إلى خصوص الوقت .

وهذا الحديث يدل على جلالة ابن حنظلة وأن منزلته عند الائمة عليهم السلام كمنزلة أبي بصير وزرارة وغيرهما من أجلة الرواة ، وذلك

لأن مسألة أوقات الصلاة في عهد الصادق عليه السلام كانت محل خلاف مشهور مذكور في الروايات بين البيوتات - بيت أبي بصير ومحمد بن مسلم وزرارة ـ و قد جاء ابن حنظلة بوقت عن الصادق عليه السلام كما في رواية المقام غير ما جاء به البقية ، وهذا هو منشأ تساءل ابن خليفة عن ذلك الوقت من الصادق عليه السلام ، فتخصيص ابن حنظلة بوقت فيه دلالة واضحة على ما أفاده شيخنا الاستاذ من أن الصادق عليه السلام يتعامل معه كما يتعامل مع كبار أصحابه .

و سؤال يزيد بن خليفة للامام عليه السلام لا لكونه شاكاً في عدالة ووثاقة ابن حنظلة وإنما لكون المسألة ذات حساسية خاصة ومحل خلاف بين البيوتات العلمية الشيعية في ذلك الوقت .

القرينة الثانية : رواية أصحاب الإجماع عنه .

فقد روى عنه جماعة من أجلاء وعيون الطائفة ، ممّن أجمعت العصابة على تصديقهم والإنقياد لهم بالفقه وتصحيح ما يصح عنهم ، وهم :

١ / زرارة بن أعين ، وروايته عن غير المعصوم عزيزة .

٢ / محمد بن مسلم ، وروايته عن غير المعصوم كذلك عزيزة .

٣ / عبد الله بن مسكان .

٤ / عبد الله بن بكير .

٥ / صفوان بن يحيى .

كما روى عنه أيضا ابن أبي عمير وابن محبوب ويونس بالواسطة وهم ممن أجمعت الطائفة على تصحيح ما يصح عنهم .

فرواية هؤلاء الأجلاء تكشف عن منزلة وجلالة ابن حنظلة ، وهذا يكفي في اعتباره وتوثيقه بل تعديله ، إذ أن الأصحاب في موارد عديدة من الفقه وثقوا جماعة من الرواة وعملوا بأحاديثهم لرواية جماعة من أصحاب الإجماع عنهم ، كما أن رواية هؤلاء الكبار مؤيد ومعاضد على كونه وجهاً من وجوه الطائفة كما ذكرنا في الوجه الأول ، ورواية صفوان وابن ابي عمير عنه شاهد ومؤيد لكونه من الثقات ، إذ أن الشيخ في العدة صرح بأن الطائفة ساوت بين مراسيلهما وما أسنده غيرهما لكونهما لا يرويان إلا عن ثقة .

القرينة الثالثة : رواية جماعة كثيرة من الإجلاء والثقات عنه .

قد ذكر الوحيد البهبهاني قدس سره في التعليقة : أن رواية جماعة من الأصحاب عن شخص ، أو رواية كتابه من أمارات الإعتماد عليه ، وبتعبير آخر : من أمارات حسن الظاهر المستلزم لعدالته .

وعمر ابن حنظلة ممن روى عنه جماعة كثيرة من الأصحاب ، بعضهم من كبار الفقهاء وعظماء الرواة ، فقد روى عنه أكثر من عشرين ثقة وجليل ، بالإضافة إلى أصحاب الإجماع الذين تقدمت أسماؤهم ، من هؤلاء الرواة الثقات الأجلاء .

١ / إبراهيم بن عمر ، وقد قال في حقه النجاشي أنه شيخ من أصحابنا ثقة .

٢ / أحمد بن عائذ ، وثقه النجاشي وغيره ، وقال عنه ابن فضال : بأنه صالح .

٣ / إسماعيل الجعفي ، قال عنه العلامة الحلي : ثقة ممدوح ، ممن نَظَمَهُم الإمام الصادق عليه السلام في مصاف زرارة وبُريد ، وكفى بذلك فخرا ، وإن كانت الرواية في سياق الذم .

٤ /إسماعيل بن مهران ، قال عنه النجاشي والشيخ : ثقة معتمد عليه .

٥ /أبو المعزا حميد بن المثنى ، وصفه النجاشي بأنه : ثقة ثقة ، ووثقه الشيخ وله أصل .

٦ /أبو أيوب الخزاز ، إبراهيم بن عيسى ، قال عنه النجاشي : ثقة كبير المنزلة ، وثقه الشيخ والعياشي ، وفي الرسالة العددية للشيخ المفيد أنه من الفقهاء والأعلام .

٨ / الحارث بن المغيرة ، قال النجاشي : ثقة ثقة ، وروى الكشي بسند صحيح عن يونس بن يعقوب قال : كنا عند أبي عبد الله عليه السلام فقال : « أما لكم من مفزع ، أما لكم من مستراح تستريحون إليه ، ما يمنعكم من الحارث بن مغيرة النضري » فهذا يدل على عظمة الرجل ورفعة شأنه وعلوّ قدره ، وهو لم يرو إلا عن ثلاثة من أصحاب الصادقين عليهما السلام وهم : حمران بن أعين ومنصور بن حازم وعمر بن حنظلة ، وقد روى عنه حديثاً في الوقت ، وهي كما قلنا مسألة حساسة بين البيوتات المرجعية لدى الطائفة في عصر الصادقين عليهما السلام .

٩ / حريز بن عبد الله ، وقد وثقه الشيخ وهو من أجلاء وعيون

الطائفة .

١٠ / حمزة بن حمران ، من الأجلاء ممن روى عنه أصحاب الإجماع وعدة من الثقات .

١١ / داود بن الحصين ، وثقه النجاشي ، وروى عنه صفوان والبزنطي .

١٢ / ذريح المحاربي ، عظيم ثقة جليل من الممتحنين ، له أصل وقد وثقه الشيخ ، وروى عنه أصحاب الاجماع .

١٣ / سيف بن عميرة ، وثقه النجاشي والشيخ ، وروى عنه جماعة كثيرة .

١٣ / عبد الكريم بن عمرو الخثعمي ، قال عنه النجاشي : ثقة ثقة عيناً يلقب كرام .

١٤ / علي بن الحكم ، قال عنه الشيخ : ثقة جليل القدر .

١٥ / علي بن رئاب ، قال عنه الشيخ : له أصل كبير وهو ثقة جليل القدر .

١٦ / عمر بن أبان ، وثقه النجاشي ، وروى عنه جماعة .

١٧ / المفضل بن صالح أبا جميلة ، ضُعّف ، وقد استحسن حاله الوحيد البهباني قدس سره ، وقد أجاد .

١٨ / منصور بن حازم ، قال عنه النجاشي : ثقة عين صدوق من جملة أصحابنا وفقهائهم .

١٩ / موسى بن بكير الواسطي، له أصل روى عنه جماعة منهم عبد الله بن المغيرة وجعفر بن بشير وابن عمير ، وقد أكثر عنه صفوان .

٢٠ / هشام بن سالم ، قال عنه النجاشي : ثقة ثقة ، وعده المفيد من الرؤساء الأعلام .

٢١ / يزيد بن خليفة ، نجيب من النجباء بنص الإمام الصادق عليه السلام ، وقد مر الكلام فيه .

فكثرة رواية الأجلاء عنه تجعلنا نطمئن ـ بل نجزم ـ ونعتمد على ما يرويه ، إذ المتصفح والمتتبع لأحوال الرواة يجد بأن الأصحاب وأجلاء الطائفة ما كانوا يجمعون ويأخذون عن أحد إلا إذا كان ذا منزلة ووجاهة رفيعة .

و كان دأبهم غمز من يروي عن الضعفاء حتى وإن كان من الأجلاء ، بل نجدهم أيضا يتجنبون عن رواية من يروي عنهم .

فهذا أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي أخرج الشيخ الجليل أحمد بن محمد البرقي من قم لأنه يروي عن الضعفاء ، وترك الرواية عن سهل بن زياد لاتهامه بالغلو ، ولم يرو عن الحسن بن محبوب لأجل اتهامه بالرواية عن أبي حمزة الثمالي أو ابن أبي حمزة .

و قد ذكر النجاشي في ترجمة جعفر بن محمد بن مالك قال : سمعت من قال : كان أيضا فاسد المذهب والرواية ، ولا أدري كيف روى عنه شيخنا الجليل الثقة أبو علي بن همام وشيخنا الجليل أبو غالب الزراري ، وليس هذا موضع ذكره .

و قال الكشي في صدد مدح محمد بن سنان : وقد روى عنه الفضل وأبوه ، ويونس ، ومحمد بن عيسى ، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، والحسن والحسين ابنا سعيد الأهوازي ، وأيوب بن نوح ، وغيرهم من العدول الثقات من أهل العلم .

وكلامه أمارة على أن رواية الأجلاء عن محمد بن سنان تنافي القدح فيه ، وأن رواية العدول والأجلاء عن شخص عبارة عن توثيقهم بل في بعض الحالات تعديلهم له ، والمنشأ في ذلك أن روايتهم عنه من أمارات ومحققات حسن الظاهر ، سيما وأن الرواة عن عمر بن حنظلة كلهم ثقات وليس ثمة من يطعن فيه إلا المفضل بن صالح ، وهو ـ كما هو الصحيح ـ ممدوح الحال كما اختاره الوحيد البهبهاني قدس سره ، بل روى عنه العامة ووثقه بعضهم ، قال ابن عدي ـ من أئمة العامة في الرجال بعد أن أورد له أحاديث ـ : أنكر ما رأيت له حديث الحسن بن علي وسائره أرجو أن يكون مستقيماً .

القرينة الرابعة : كثرة روايته عن المعصومين عليهم السلام .

وهذا ينبىء عن كونه متعلقاً ومرتبطاً بهم عليهم السلام ، ومن كان حاله هكذا يمكن أن يعتمد على رواياته وأقواله ، ولذا ورد عنهم عليهم السلام : « اعرفوا منازل الناس على قدر رواياتهم عنّا » .

نعم يمكن أن يقال : أن الرواية ليست بصدد إعطاء ضابطة الجلالة والوثاقة على ضوء كثرة الرواية مطلقاً ومن أي صدرت ، بل أن وثاقة الراوي وحجية قوله مفروضة مسبقاً في الرواية ، وإلا لأمكن أن يكتب

المرء من الكتب ما شاء و ينسبها إلى الأئمة وتثبت بذلك وثاقته ، قاله العلامة الفاني قدس سره .

قـــلت : وهذا وجيه لو أن راوي أحاديثهم عليهم السلام نكرة لا يعرف ، أما من كان حاله كعمر بن حنظلة الذي روى عنه جماعة من أعاظم أصحاب الأئمة عليهم السلام ـ كزرارة وابن مسكان ومحمد بن مسلم وحريز وغيرهم ـ فينطبق عليه هذا الحديث ويكون من أبرز مصاديقه .

القرينة الخامسة :

مارواه الكليني بسند صحيح عن الثقة الجليل علي بن الحكم ، عن عمر بن حنظلة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « يا عمر لا تحملوا على شيعتنا ، وارفقهوا بهم ، فإن الناس لا يحتملون ما تحملون » فالحديث يدل على أن عمر بن حنظلة من خلص وأعالي شيعتهم عليهم السلام ، ورواية الثقة علي بن الحكم إقرار بذلك ، فلا يقدح فيها أنها شهادة وتزكية للنفس ، إذ أن عمر بن حنظلة لو لم يكن كذلك ـ ولو في نظر الفقيه ابن الحكم ـ لما قَبِل منه ، فتدبر .

القرينة السادسة :

ما رواه الكليني والشيخ بسندهما الصحيح عن إسماعيل الجعفي ، عن عمر بن حنظلة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : القنوت يوم الجمعة ، فقال : أنت رسولي إليهم في هذا إذا ... الحديث .

وفيها إشعار ودلالة على أن ابن حنظلة ممن يصلح للرسالة ، وأنه

مقبول القول عند أصحابه عليه السلام ، ولو في نظر الفقيه إسماعيل الجعفي .

القرينة السابعة :

ما في العوالم نقلا عن أعلام الدين من كتاب الحسين بن سعيد قال : قال أبو عبد الله عليه السلام لعمر بن حنظلة : يا أبا صخر ، أنتم والله على ديني ودين آبائي ، وقال : والله لنشفعن ، والله لنشفعن ـ ثلاث مرات ـ حتى يقول عدونا : ﴿ فما لنا من شافعين ولا صديق حميم ﴾ .

القرينة الثامنة :

ما في بصائر الدرجات بسنده عن الثقة الجليل ابن فضال ، عن الثقة الجليل داود بن أبي يزيد ، عن بعض أصحابنا ، عن عمر بن حنظلة قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : إني أظن أن لي عندك منزلة ؟ قال : أجل ، فقلت : فعلمني الإسم الأعظم ، قال : أتطيقه ؟ قلت : نعم ... الحديث .

وعبارة « بعض أصحابنا » فيها إشعار بالحسن والمدح ، وتدوين الأصحاب هذه الرواية في كتبهم المعتبرة فيها أيضاً إشعار بمدح ابن حنظلة ، وأن له مقام لدى الأئمة عليهم السلام .

القرينة التاسعة :

أن علي بن حنظلة ، وهو أخو عمر ممّن استفيد توثيقه من اعتماد جعفر بن سماعة والحسن بن محمد سماعة لروايته ، وقول الصادق عليه السلام له في الحديث الصحيح : « إنك رجل ورع » ، مع كونه دون أخيه في الشهرة والجلالة ورواية الكبار عنه ، وقد زعم بعض الرجاليين

أنه عمر بن حنظلة ولم يصب .

القرينة العاشرة : العمل بمضمون رواياته .

فقد عدّ الشيخ الصدوق قدس سره كتابه من الكتب المعتبرة والمعتمدة لدى الطائفة والتي عليها المعول وإليها المرجع ، والتي يفتي ويحكم بها ، وأنها حجة بينه وبين الله عز وجل ، وسنده إليه صحيح ، وهذا كاف للحكم بوثاقته وجلالته وعظمته ، كما قد عمل المشهور قديماً وحديثاً برواياته ـ أيضاً ـ .

كل هذه الأمور يمكن أن يستكشف منها ثقة وعدالة ابن حنظلة ، وإن كان للنقاش مجال في بعضها ، لكن بأجمعها تشكل دلالة واضحة على الإعتماد والإطمئنان بما يرويه ، وعده من الوجوه والأجلاء ، كما أن كل قرينة من هذه القرائن يمكن أن يستفاد منها ـ ظاهراً ـ حسن ظاهره ، بل من بعضها يجزم بذلك ، ومن البعض الآخر يقطع بجلالته وتحقيق حاله .

ومجموع هذه القرائن يمكن أن تشكل ـ كما قلنا ـ أعظم شواهد العدالة ، وأجل أمارات الوثاقة ، وأوضح مصاديق حسن الظاهر ، بل هي محققة لحقيقة حال الرجل لا حسن ظاهره فحسب ، فتدبر .

(٧)

جلالة عمرو بن شمر الجعفي

قد نص الرجاليون على أن الوثاقة تثبت بأمور :

الأول : نص أحد المعصومين عليهم السلام .

الثاني : نص أحد الأعلام المتقدمين ، كالبرقي وابن قولويه والكشي والصدوق والمفيد والنجاشي والشيخ ، وأضرابهم .

كما تثبت بنص أحد الأعلام المتأخرين بشرط أن يكون من أخبر عن وثاقته معاصراً للمخبر أو قريب العصر منه ، كما يتفق ذلك في توثيقات الشيخ منتجب الدين قدس سره ، أو ابن شهر آشوب قدس سره .

الثالث : دعوى الإجماع من قبل الأقدمين ، كالاتفاق الذي حكاه ابن طاووس بشأن إبراهيم بن هاشم من اتفاقهم على وثاقته .

قلت : وقد ذكر الفقهاء قاطبة أن العدالة وهي مرتبة أعلى من الوثاقة ، تثبت بأمور :

الأول : العلم الوجداني الحاصل بالإختبار والممارسة ، أو الوثوق والإطمئنان الحاصل بالشياع ، وكذا الحاصل من المناشىء المعتد بها عقلائياً .

الثـــــاني : شهادة عدلين ، أو عدل واحد ، أو ثقة على الخلاف الموجود بين الأعلام والأعاظم .

الثالث : حسن الظاهر ، سواء أوجب العلم بالعدالة أو الظن بها ، بل ذهب جماعة من الأعاظم إلى أن حسن الظاهر هو عين العدالة لا أنه أمارة عليها .

وقد ذكرنا في بعض الأبحاث الفقهية أن عدة من الأعاظم لم يشترطوا العشرة لإحراز حسن الظاهر ، وعلى القول بإشتراطها لا يلزم أن تكون لنفس من يريد اثبات الوثاقة ، بل يكفي العلم الوجداني بها وإن كانت بوسائط تنتهي إلى من يعاشر الراوي .

ومن الواضح الجلي أن : البيئة العلمية للرواة هي محل المعاشرة التي يستفاد منها حسن الظاهر ، فكون الراوي : إمامي ، وصاحب كتاب أو أصل ، وكثرة رواية الثقات والأجلاء عنه ، وكثرة رواته عن الثقاة والأجلاء ، وكونه كثير الرواية ، ومعمول برواياته ، ومن مشايخ الإجازة ، وترحم وترضي الأصحاب عليه ، ومن بيتٍ علمي ، واكثار الصدوق والكليني وابن قولويه والشيخ الرواية عنه ، ولم يطعن عليه ، كل هذه الأمور العلمية المرتبطة بصدق اللهجة في الرواة ـ والتي هي المحور ـ يجزم من خلالها بتحقق حسن الظاهر ، إذ على فرض عدم إفادتها حسن الظاهر للراوي ، فأي قرائن يمكن من خلالها إثبات ذلك ؟!

وقد ذكرنا في بعض الأبحاث الفقهية : أن سيد الفقهاء الخوئي قدس سره في بحث الرجال وفي الفقه حينما يتعرض إلى وثاقة الرواة يصرّح بشكل قاطع : أن وثاقة الرواة لا يكفي فيها عدم احراز الفسق والسوء ، بل لا بد من احراز جنبة ثبوتية في الراوي وفي سلوكياته حتى يحكم عليه

بحسن الظاهر الملازم للعدالة شرعاً ، بينما في بحث العدالة يصرّ على عدم اشتراط العشرة ، ويكفي في تحقق حسن الظاهر عدم العلم بالفسق والسوء .

فيفرق قدس سره في المقامين ـ من حيث الحكم ـ فيكتفي بالعنوان العدمي ـ في بحثه الفقهي ـ ، وهو عدم العلم بالفسق والسوء والقدح ، ويصرّ في بحث الرجال على العنوان الوجودي ، وهو العلم بعدم الفسق والسوء والقدح ، والذي يمكن أن يستفاد ويحرز عبر القرائن التي من خلال الوقوف عليها يعلم بحسن الظاهر الملازم للعدالة شرعاً ، فلا يكفي كون الراوي مؤمناً أو مسلماً لم يحرز منه سوء ، بل لا بد من اثبات حالة سلوكية خاصة تحرز عدم الطعن والقدح فيه ، فيكون بذلك حسن الظاهر ، المستلزم للعدالة .

وسواء كان إحراز حسن الظاهر يكفي فيه عدم العلم أو العلم بالعدم ـ كما هو الصحيح مطلقاً ـ فما ذكرناه من قرائن من كون الراوي صاحب أصل أو كتاب ، وكثرة رواية الأجلاء والثقات عنه .... أمور محققة جزماً للعلم بحسن الظاهر ، وهذا هو المطلوب في هذا الملحق وفي بحث الرجال بأكمله .

إذا عرفت ذلك فنقول :

قد وقع الخلاف في عمرو بن شمر ، والذي يمكن أن يستفاد من حيث القرائن والأمارات أنه من الأجلاء الكبار ، لقرائن كثيرة محققة لحسن ظاهره ، وهي بأجمعها من أعظم شواهد العدالة ، وأجل أمارات

الوثاقة والجلالة ، فنقول :

هو عمرو بن شمر بن يزيد ، أبو عبد الله الجُعْفي .

ولادته ووفاته :

لم يذكر التاريخ سنة ولادته ، ولعلها في بداية النصف الثاني من القرن الأول ، باعتبار أنه كان إمام مسجد جعفي ستين سنة [1] ، ويحتمل أنه كان فوق العشرين لما شرع وابتدأ الصلاة جماعة بالناس سنة ٩٧ ، ومات سنة سبع وخمسين ومائة [2] .

عاصر من الأئمة : زين العابدين والباقر والصادق والكاظم عليهم السلام ، ومات في عهد الكاظم عليه السلام .

روى عن الباقر والصادق عليهما السلام ، ولم يروِ ـ على الظاهر ـ عن الإمام زين العابدين والكاظم عليهما السلام .

وروى ـ أيضاً ـ عن : أبان بن محمد ، وإبراهيم بن عبد الأعلى ، وإسماعيل السدي ، وحارثة بن نويرة بن الحارث الطائي ، وحفص بن أبي حفص وزيد السلمي ، وسالم بن عبد الله بن عمر ، وسليمان بن مهران الأعمش ، وشريك ، وشمر بن يزيد والده ، والصلت بن زهير النهدي ، وعبد الرحمٰن بن سابط ، وعبد السلام بن عبد الله بن جابر ، وعروة بن عبد الله أبو مهل الجعفي الكوفي ، وعطاء بن السائب ، وعمار بن صخر السلمي ، وعمارة بن غزية ، وعروة بن عبد الله ، وعمرو بن

---

(١) الطبقات لابن سعد : ٣٨٠/٦ .

(٢) كتاب المجروحين لابن حبان : ٧٥/٢ .

أنس ، وعمرو بن قيس الملائي ، وعمران بن مسلم ، وفضيل بن خديج ، ومبارك بن فضالة ، ومحمد بن سوقة ، ومنصور ـ لعله ابن المعتمر ـ ، وليث بن أبي سليم ، ويزيد بن مرة ، ويعقوب بن ميثم التمار ، وأبي أراكة ، وأبي إسحاق ـ ولعله السبيعي ، وأبي حرب بن أبي الأسود الدؤلي ، وأبي طلق ، ويقال له عدي بن حنظله ، وأبي مخنف ، وغيرهم .

وأكثر روايته كانت عن جابر بن يزيد الجعفي رضي الله عنه .

أقوال الرجاليين فيه :

عدّه البرقي في أ صحاب الصادق عليه السلام ، قائلا : عمرو بن شمر الجعفي ، عربي ، كوفي [1] .

وقال ابن الغضائري : عمرو بن شمر ، أبو عبد الله الجعفي ، روى عن أبي عبد الله عليه السلام وجابر ، ضعيف [2] .

وقال النجاشي : عمرو بن شمر ، روى عن أبي عبد الله عليه السلام ، ضعيف جداً !!! زيد أحاديث في كتب جابر الجعفي ينسب بعضها إليه ، والأمر ملَبَّس [3] .

وبناءً على كلامه قدس سره توقف كثير من الفقهاء عن العمل بروايات عمرو بن شمر ، وسيأتي أن منشأ تضعيفه إما الغلو المزعوم ، أو تأثراً بما قاله العامة فيه ، أو كليهما .

---

(١) معجم رجال الحديث : رقم ٨٩٣٨ .

(٢) رجال ابن الغضائري : ٧٤ رقم ٧٨ .

(٣) رجال النجاشي : رقم ٧٦٥ .

وقال الشيخ الطوسي : عمرو بن شمر ، له كتاب ، رويناه بالإسناد عن حميد ، عن ابراهيم بن سليمان الخزاز ، عن أبي إسحاق ، عنه [1] .

وذكره في الرجال في أصحاب الباقر عليه السلام ، وفي أصحاب الصادق عليه السلام ، ولم يقدح فيه في كل كتبه ، بل عمل برواياته في كتبه الفقهية ، واستشهد به في سائر كتبه .

وقال الوحيد البهبهاني قدس سره : قال جدي العلامة : « أعلم أن علي بن إبراهيم روى أخباراً كثيرة في تفسيره عن عمرو بن شمر عن جابر ، وكذا باقي الأصحاب ، وكان ذلك لما رأوها موافقاً لباقي أخبار الائمة عليهم السلام اعتبروها ، والمصنف ـ يعني الصدوق ـ روى عنه أخباراً كثيراً وقال : « أعتقد أنها حجة بيني وبين ربي » ولم نطلع على رواية تدل على ضعفه وذمه ، بخلاف باقي أصحاب جابر » [2] .

تحقيق حاله :

قد ذهب خاتمة المحدثين الإمام النوري ـ قدس سره ـ إلى وثاقة عمرو بن شمر في كتابه القيم « خاتمة المستدرك » ، وساق مجموعة من المواد الرجالية التي بمجموعها يطمئن بصحة ما اختاره قدس سره .

ونحن في هذا المختصر النافع نوافق ما اختاره هذا الإمام العظيم الذي قضى عمره الشريف في البحث عن الروايات والأسانيد وعرف

---

(١) الفهرست : ٣٢٠ رقم ٤٩٦ .

(٢) تعليقة على منهج المقال : ٢٦٥ ، وراجع روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه : ٧٧/١٤ .

صحيحها من سقيمها وحقها من باطلها ، ونستدل على وثاقته وجلالته بمجموعة من المواد التي من خلالها نجزم بوثاقته وعلو قدره ، والتي تشكل بمجموعها حسن الظاهر الملازم للعدالة فضلا عن صدق اللهجة ، وأن ما قاله النجاشي في حقه مجانب للصواب ، ومفسر بما لا يتنافى مع العدالة وصدق اللهجة .

المادة الأولى :

أنه قد روى عنه أكثر من خمسين ثقةً وجليل ، والرواة الذين رُوي عنهم هذا القدر الهائل من الثقات عزيز .

فقد روى عنه : ابراهيم بن عمر اليماني ، أحمد بن النضر الخزاز ، وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، وإسماعيل بن مهران ، وجميل بن دراج ، وحريز بن عبد الله السجستاني ، والحسن اللؤلؤي ، والحسن بن زياد الكوفي ، والحسن بن محبوب ، والحسين بن علوان ، وحماد بن عيسى ، وسيف بن عميرة ، وعبد الرحمٰن بن أبي هاشم ، وعبد الله بن حما الأنصاري ، وعبد الله بن المغيرة ، وعثمان بن عيسى الكلابي ، وعلي بن الحكم ، وعلي بن سيف ، وعلي بن النعمان ، وعلي بن مهزيار ، وعمرو بن ثابت ، وعمرو بن عثمان الخزاز ، والمثنى الحناط ، ومحمد بن خالد البرقي ، ومحمد بن سنان ، ونصر بن مزاحم ، والنضر بن سويد ، وهشام الكلبي ، ويونس بن عبد الرحمان .

وكثير من هؤلاء الرواة أعاظم الطائفة الكبار ، المتحرزين عن الرواية عن الضعفاء والمشنعين على من يروي عن الضعفاء ـ وبعضهم من

أصحاب الإجماع الذين أجمعت الطائفة على تصحيح ما يصح عنهم ـ كعبد الله بن المغيرة وأحمد بن النضر وسيف بن عمير ويونس بن عبد الرحمٰن والحسن بن محبوب وعثمان بن عيسى وحماد بن عيسى وإبراهيم بن عمر اليماني وعلي بن النعمان ، وغيرهم .

فكيف يحتمل ـ فضلاً عن الجزم ـ في حقه الضعف بالكذب والوضع ، وكيف يجزم بضعفه مع اعتماد هؤلاء عليه ، وفيهم مثل يونس وجميل بن دراج وعبد الله بن المغيرة ، وحماد بن عيسى الذي بلغ من تقواه وتثبته واحتياطه أنه كان يقول : سمعت من أبي عبد الله عليه السلام سبعين حديثاً ، فلم أزل أدخل الشك على نفسي حتى اقتصرت على هذه العشرين » ، وغيرهم من أعاظم الرواة الذين وصفهم الأصحاب بأن أحاديثهم نقية صحيحة .

فلو كان الرواة عن عمرو بن شمر من الرواة الثقات الذين ليسوا في منزلة أولئك لأمكن الجزم باعتبار حاله ، كيف والراوون عنه فقهاء الشريعة وأعاظم الطائفة في حفظ روايات الأئمة عليهم السلام .

مع الأخذ بعين الإعتبار : أن الأصحاب ـ وفيهم عدة ممن روى عن عمرو بن شمر ـ دأبهم القدح في من يروي عن الضعفاء والمقدوحين ، ونصوصهم في ذلك ظاهرة .

وقد ذكر بعض الأعاظم : أن رواية جماعة من الأصحاب عن شخص أو رواية كتابه من أمارات الإعتماد والإعتداد به [1] ، بعد أن تأمل

---

(١) لكشف ذلك عن حسن ظاهره المرتبط بصدق لهجته ، فتأمل البعض وتوقف الآخر في

بعضهم في كونه من أمارات العدالة .

كما أن رواية الجليل أو الأجلاء عنه من أمارات القوة دون الوثاقة [1] .

ثم ساق كلام المولى الوحيد البهبهاني قدس سره : لو كانت رواية جماعة من الأصحاب تشير إلى الوثاقة ، فرواية أجلائهم بطريق أولى [2] .

وخلاصة القضية : ما قاله إمام الفصل في هذا التخصص الحاج النوري قدس سره : « وأما الشهادة الفعلية واستظهار حسن الظاهر منها ، بل الوثاقة ابتداءً منها ـ نظير الوثوق بعدالة الإمام من جهة صلاة العدول معه ـ فأحسنها وأتقنها وأجلها فائدة في المقام رواية الأجلاء عن أحد ، فإن التتبع والإستقراء في حال المشايخ الأجلة يشهد بأن روايتهم عن أحد واجتماعهم في الأخذ عنه قرينة واضحة على وثاقته [3] ، وما كانوا يجتمعون على الرواية إلا عمّن كان أجلهم ، وإن روى أحدهم عن ضعيف في مقام شهروه ونوهوا باسمه ، ورموه بنبال الضعف ، وربما يوثقونه ثم يقولون : إلا أنه يروي عن الضعفاء ، بحيث يستفاد منه أن الطريقة على خلافه فيحتاج النادر إلى التنبيه ، فإذا كثرت الرواية من

غير محله ، فتدبر .

(١) مقباس الهداية : ٢٦٣/٢ .

(٢) نفس المصدر : ٢٦٣/٢ .

(٣) قرينة واضحة على حسن ظاهره ، المستلزم لصدق لهجته .

الأجلة الثقات عن أحد فدلالتها على الوثاقة واضحة »[1] ، ثم ترقى قدس سره في المقام وعدّ رواية مطلق الثقة عن شخص كاشفاً عن وثاقة المروي عنه واعتباره .

وعلّق عليه بعض المعاصرين : أن غاية ما يستفاد منه هو أن رواية الثقة عن رجل دليل على اعتماده عليه ، وأين هذا من التوثيق أو الشهادة بالمدح أو الحسن ، ثم إنه لو صحت هذه الدعوى لما بقيت لنا رواية ضعيفة في كتب الثقات من أصحابنا المحدثين ، وللزم التسلسل في الوثاقة من صاحب الكتاب إلى شيخه حتى يصل إلى المعصوم عليه السلام ، مع أنا نرى أنهم كثيراً ما يروون عن الرواة مع تصريحهم بجرحهم وقدحهم وضعفهم[2] .

أقول : إكثار الأجلة الثقات العظام الرواية عن أحد محقق ـ قطعاً ـ لأبرز مصاديق حسن الظاهر المرتبط بصدق اللهجة ، ولا يشترط في الحكم بعدالة شخص أو مدحه التصريح بذلك لفظاً ، بل الإعتماد عليه ـ كالصلاة خلفه أو العمل برواياته أو الإكثار منها ـ عملاً كاف في ذلك .

نعم مجرد الرواية عنه من دون إكثار لا تفيد قطعاً ذلك ، وما نقل من نقوض على هذه القاعدة العقلائية الاجتماعية البديهية أجنبي عن المقام ، ولم نجد أن مجموعة من الأجلة ـ جميعاً ـ نصوا على تضعيف أحدٍ من الرواة ثم أكثروا الرواية عنه ، إلا فيما يرتبط بفساد العقيدة

---

(١) مستدركات مقباس الهداية : ١٦٨/٦ .

(٢) مستدركات مقباس الهداية : ١٦٨/٦ .

والتوقف في الاعتقاد بالأئمة عليهم السلام ، ومع ذلك حتى في مثل هذه الحالة توقفوا في الرواية عنه واكتفوا بالروايات التي تحملوها عنه قبل الإنحراف العقائدي كما هو الحال في البطائني والعبرتائي وغيرهما .

بل نقول ـ بلا مجازفة ـ إن إكثار الثقة الجليل الحافظ عن أحد من الرواة كاشف أيضاً على ذلك ، إذ الثقة قد يروي عن الضعيف ، لكنه لا يكثر من الرواية عنه في القضايا المرتبطة بهذه النشأة ، فكيف يكثر عنه فيما يرتبط بأصول الدين وفروعه .

ولو تعاملنا مع « علم الرجال وتقييم الرواة » على أنه علم أشبه وأقرب بالعلوم الرياضية لا الإجتماعية [1] ، لأمكن القول بأن اكثار الأجلة من الأصحاب الرواية عن رجل تدل على وثاقته أيضاً ، بقرينة ما مر من أنهم كانوا يطعنون فيمن يروي عن الضعاف فكيف يجمعوا عن الرواية عنهم ، وهذا ما أشار إليه الحاج النوري قدس سره بقوله السابق « وما كانوا يجتمعون على الرواية إلا عمّن كان أجلهم ، وإن روى أحدهم عن ضعيف في مقام شهروه ونوهوا باسمه [2] ، ورموه بنبال الضعف » .

---

(١) ومشكلة الكثير ـ ومنهم عدة من الأعاظم ـ أنهم تعاملوا مع علم الرجال على أنه علم كالعلوم الرياضية ، لابد فيه من التنصحيح على وثاقة الرواة ، مع أنهم في حياتهم الإجتماعية والدينية يكتفون بحسن الظاهر على العدالة والوثاقة وصدق اللهجة .

(٢) راجع ترجمة الثقات الأجلة : الحسن بن محمد بن جمهور ، أحمد بن محمد بن خالد ، أحمد بن محمد بن جعفر الصولي ، علي بن أبي سهل ، محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري ، محمد بن مسعود العياشي ، محمد بن عبد العزيز الكشي ، محمد بن جعفر الأسدي ، نصر بن مزاحم ، وغيرهم .

وعـليه : فلا بد من النظر في حال الرواة ، هل أن الأجلة رووا عنه بكثرة أم لا ؟ وعلى الأول هل أن ديدنهم القدح في من يروي عن الضعفاء أم لا ؟ ومنه تعرف أن إطلاق القول بأن رواية الأجلة لا تفيد الوثاقة ـ في الجملة ـ أو المدح واضحة البطلان .

وقد قال بعض المعاصرين المـحققين : مما يؤيد عدم دلالة رواية الأجلاء على الوثاقة أن صالح بن الحكم النيلي ضعفه النجاشي مع رواية الأجلاء عنه كعبد الله بن بكير وجميل بن دراج وحماد بن عيسى وصفوان وجعفر بن بشير [1] ، كما روى عنه علي بن الحكم .

ففيه : أنه ـ مع التنزل ـ قياس مع الفارق الشاسع ، فإن روايات صالح بن الحكم لا تتجاوز في الكتب المعتبرة عشر روايات ، فكيف يقاس بعمرو بن شمر الذي ما من كتاب روائي إلا وله فيه أحاديث كثيرة ، وقد روى عنه ثقة الاسلام الكليني عن طريق أكثر من عشرين من الثقات والأجلاء .

كما أن : النجاشي قدس سره ضعف صالح بن الحكم بلا تفسير ، وقد قال أن له كتاب رواه جماعة .

قال الوحيد البهبهاني قدس سره : وما في بعض التراجم مثل صالح بن الحكم ، من تضعيفه مع ذكره ذلك [2] غير عزيز ولا يضر ، إذ لعله

---

(١) أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق : ٣١٠/٢ ، تقرير بحوث آية الله الشيخ مسلم الداوري دام ظله ، للمرحوم العلامة محمد علي المعلم رحمة الله عليه .

(٢) كرواية الأجلاء عنه .

ظهر ضعفه عليه من الخارج ، وإن كان الجماعة معتمدين عليه ، والتخلف في الأمارات الظنية غير عزيز ، ولا مضر [1] .

فقوله قدس سره في ذيل كلامه « والتخلف في الأمارات الظنية غير عزيز ولا مضر » لابد وأن يكتب في علم الرجال بماء الذهب .

مـضافاً : إلى أن إكثار رواية الأجلة والفقهاء والعلماء الثقات عن شخص محقّقةٌ قطعاً لحسن ظاهره ، الملازم والكاشف عن عدالته ووثاقته وصدق لهجته .

فإذا كان ثمة نص من بعض الثقات والعلماء على ضعفه وعدم عدالته ووثاقته ، فيحصل التعارض ، فإن كان القدح غير مفسر فلا ينظر إليه ، ووجوده كعدمه [2] .

وإن كان مفسراً فتارة يكون تضعيفه مرتبطاً بعدالته ونزاهته ووثاقته ، وأخرى بضبطه واعتقاده وسائر الأمور المرتبطة بفنيات وأشكال الشؤون المرتبطة بالرواية والحديث ، كالروايات عن الضعفاء والمجهولين وكثرة الإرسال ـ وما شابه ذلك ـ .

فإن كان الأول فيقع التعارض بين : حسن الظاهر ، وقول الثقة أو العدل ، وتقديم أماريّة قول الثقة أو العدل على أماريّة حسن الظاهر مطلقاً لا أحد يقول بها ، بل ذهب الكثير ـ إن لم يكن الأكثر ـ إلى تقديم أماريّة حسن الظاهر على قول الثقة ، ولعل الصحيح التفصيل في الجملة .

---

(١) الفوائد الرجالية للبهبهاني : ٤٧ * تعليقة على منهج للبهبهاني : ٢٦ .

(٢) ولذا قالوا : بان الجرح مقدم على التعديل فيما إذا كان مفسر ومبيّن .

المادة الثانية :

أن عمرو بن شمر كثير الرواية جداً عن المعصومين مباشرة وبالواسطة ، وقد نقلت رواياته في الكتب الأربعة وغيرها من الكتب المعتبرة ككامل الزيارات وتفسير علي بن إبراهيم القمي ، كما أن رواياته على نحو الخصوص في الكافي الشريف كثيرة ، ومن كان حاله هكذا فيمكن أن يعتمد على رواياته وأقواله ، وتفضيله على من هو دونه ، وذلك :

١ / لما اشتهر عنهم عليهم السلام : « اعرفوا منازل الناس على قدر رواياتهم عنا »[١] ، وقولهم « اعرفوا منازل شيعة علي عليه السلام على قدر روايتهم ومعرفتهم »[٢] ، وقولهم « اعرفوا منازل شيعتنا عندنا على حسب روايتهم وفهمهم عنّا »[٣] وقولهم « اعرفوا منازل الرجال منا على قدر روايتهم عنّا »[٤] ، فظاهر هذه الروايات أن كثرة الرواية عنهم مدحاً عظيماً .

إن قـــلت : أن الرواية ليست بصدد اعطاء ضابطة الجلالة والوثاقة على ضوء كثرة الرواية مطلقاً ، ومن أي صدرت ، بل أن وثاقة الراوي وحجية قوله مفروضة مسبقاً في الرواية ، وإلا لأمكن أن يكتب المرء من

---

(١) الكافي الشريف : ٥٠/١ .

(٢) الأصول الستة عشر ، أصل زيد الزراد : ٣ .

(٣) رجال الكشي : ٦/١ .

(٤) رجال الكشي : ٥/١ .

الكتب ما شاء وينسبها إلى الأئمة عليهم السلام وتثبت بذلك وثاقته [1] .

قلت : هذا الكلام وجيه لو كان راوي أحاديثهم عليهم السلام نكرة لا يعرف ، ولم يرو عنه الثقات ، أما من روى عنه الكثير من الأجلة والعظام من أصحابنا ممن عاصر الأئمة عليهم السلام وأكثروا من الرواية عنه كما هو حال عمرو بن شمر فتنطبق عليه هذه الروايات ويكون من أبرز مصاديقها .

٢ / ولديدن الأصحاب من عصر الأئمة عليهم السلام على التشدد في الرواية والإحتياط بالأخذ عن كل من هبّ ودب ، سيما في عصر الغيبة الصغرى وبداية الكبرى ، يشهد لذلك كلماتهم وما سطروه في كتبهم المعتمدة الواصلة إلينا ، ولذا استثنوا بعض الروايات من بعض الكتب ، وشنعوا على من يروي عن الضعفاء ، وقدحوا فيمن يعتمد المراسيل ، ولا يبالي عمّن أخذ ، كل ذلك كاشف على أن من أكثروا عنه ودونوا رواياته في كتبهم المعتبرة بعيد عن القدح والتجريح .

٣ / لما صرّح به ثقة الإسلام الكليني قدس سره في ديباجة كتابه الشريف بقوله : « إنك تحب أن يكون عندك كتاب كاف يجمع فيه من جميع فنون علم الدين ، ما يكتفي به المتعلم ، ويرجع إليه المسترشد ، ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به ، بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام ، والسنن القائمة التي عليها العمل ، وبها يؤدي فرض الله عز وجل ، وسنة نبيه صلى الله عليه وآله ... وأرجو أن يكون

---

(١) بحوث في فقه الرجال تقرير أبحاث المحقق آية الله العظمى السيد علي الفاني قدس سره .

بحيث توخيت » .

وما قاله الفقيه جعفر بن محمد بن قولويه في كتابه الشريف « كامل الزيارات » : « وقد علمنا أنّا لا نحيط بجميع ما روي عنهم في هذا المعنى ولا في غيره ، لكن ما وقع لنا من جهة الثقات من أصحابنا رحمهم الله برحمته ، ولا أخرجت فيه حديثاً روي عن الشذاذ من الرجال ، يؤثر ذلك عنهم عن المذكورين غير المعروفين بالرواية المشهورين بالحديث »[1] .

وروايات عمرو بن شمر في في الكافي الشريف كثيرة جداً ، وهي متعددة في كامل الزيارات ، فتشمله هذه العبائر بلا ريب ، نعم لو كانت رواياته في هذين الكتابين قليلة : كالواحدة والإثنتين والثلاث ، لأمكن التأمل والتوقف ، فتدبر جيداً .

المادة الثالثة :

أن عمرو بن شمر قد اعتمد شيخ الأمة وصدوقها على كتابه في « من لا يحضره الفقيه » وقد ذكر في مستهل كتابه الشريف « ولم أقصد فيه قصد المصنفين في إيراد جميع ما رووه ، بل قصدت إلى إيراد ما أفتي به وأحكم بصحته وأعتقد فيه أنه حجة فيما بيني وبين ربي ـ تقدس ذكره وتعالت قدرته ـ وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة ، عليها المعول وإليها المرجع ... » ، وهذه العبارة من الصدوق قدس سره والذي مدحه الشيخ الطوسي قدس سره بأنه « كان عارفاً بالرجال » تنصيص

---

(١) كامل الزيارات : ٣٧ .

واضح على أن كل من روى عنه من أصحاب الكتب التي عبّر عنها بأنها كتب مشهورة معتمد عنده .

ودعـوى : أن الصحة عند القدماء [1] ومنهم الصدوق غير الصحة عند المتأخرين ، إذ الصحة عند المتأخرين هو كون الراوي عدلاً إمامياً ، والصحة عند القدماء لا تدل على مدح الراوي ، فضلاً عن عدالته ووثاقته .

يدفعها : قول الشيخ الطوسي قدس سره : إنا وجدنا الطائفة ميّزت الرجال الناقلة لهذه الأخبار ، ووثقت الثقات منهم ، وضعفت الضعفاء ، وفرقوا بين من يعتمد على حديثه وروايته ، ومن لا يعتمد على خبره ، ومدحوا الممدوح منه ، وذموا المذموم ، وقالوا : فلان متهم في حديثه ، وفلان كذاب ، وفلان مخلط ، وفلان مخالف في المذهب والإعتقاد ، وفلان واقفي ، وفلان فطحي ، وغير ذلك من الطعون التي ذكروها ، وصنفوا في ذلك الكتب ، واستثنوا الرجال من جملة ما رووه من التصانيف في فهارسهم ، حتى إن واحدا منهم إذا أنكر حديثاً نظر في إسناده وضعفه برواته » [2] .

وقول النجاشي في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري ، واستثناء ابن الوليد مجموعة من رواة كتابه الضعفاء : وقد تبعه أبو جعفر

---

(١) والمقصود من المتأخرين هو الذين صنفوا أحاديث أهل البيت عليهم السلام إلى الأقسام الأربعة « الصحيح ، والحسن ، والموثق أو القوي ، والضعيف » ، وهم العلامة الحلي وشيخه ابن طاووس ومن جاء بعدهما .

(٢) عدة الأصول : ١٤١/١ .

بن بابويه رحمه الله على ذلك إلا في محمد بن عيسى بن عبيد ، فلا أدري ما رابه فيه ، لأنه كان على ظاهر العدالة والثقة [1] .

فلو كانت الصحة عند القدماء خصوص الموثوق بصدوره بلا لحاظ حال الراوي من حيث المدح والقدح لكان الأولى استثناء الروايات لا الرواة ، وراجع ملحق رقم : ١ .

العادة الرابعة :

أن عمرو بن شمر كما اعتمد الصدوق قدس سره على كتابه ونقل منه عدة من الروايات جعلها حجة بينه وبين الله عز وجل وأفتى بضمونها ، كذلك وقع في طريقه إلى كتاب جابر بن عبد الله الجعفي رضي الله عنه ، دون غيره من تلامذة جابر الكُثر .

العادة الخامسة :

إن أكثر روايات جابر بن يزيد الجعفي في الكتب المعتبرة تمر عبره ، مع أن الأصحاب لهم طرق عديدة لكل كتب وروايات جابر الجعفي قدس سره ، وبعض هذه الطرق صحيحة من حيث الإسناد [2] ، فإهمال ما رواه غيره والاعتداد بما رواه عمرو بن شمر عن جابر فيه أمارة واضحة على المدح بل ربما على الوثاقة ، وهذا معنى أن ما ارتضاه الأصحاب عملاً من أصحاب جابر هو عمرو بن شمر .

---

(١) رجال النجاشي : ٣٤٨ رقم : ٩٣٩ .

(٢) قال الشيخ الطوسي قدس سره : جابر الجعفي له أصل أخبرنا به ابن أبي جيد ... عن المفضل بن صالح ، عنه ، ورواه حميد بن زياد عن إبراهيم بن سليمان ـ ثقة ـ عنه .

قال شيخنا السند دام ظـله : إن جملة من أجلاء وروؤساء الطائفة كانوا يتداولون كتبه ويروون رواياته ويعتمدون عليه ، وهذا بمثابة توثيق عملي وشهادة حسية بل فوق التوثيق ، مما يبلغ إلى درجة المرجعية في الطائفة ، وهذه الشهادات الحسية لا يعارضها كلام النجاشي المتأخر عنه زماناً ، المبتني على الحدس الناشيء من عدم تحمله لبعض مضامين ما يرويه ، كما صنع ذلك بشيخه وأستاذه جابر بن يزيد الجعفي [١] ، فالجرح منه ناشيء عن الإختلاف في المباني الكلامية .

العادة السادسة :

ما نقله العامة من أنه كان إماماً لمسجد جُعفي ستين سنة [٢] ، وعن حسين الجعفي ـ وهو أحد الزهاد العباد المشهورين الثقات المتقنين [٣] ـ قال : كنت أؤذن وكان عمرو بن شمر يؤمهم ، فمكثتُ ثلاثين سنة أجتهد أن أسبقه إلى المسجد أو أخرج بعده فلم أقدر [٤] .

قال شيخنا السند دام ظـله : ويظهر من هذين النصين شدة اجتهاد عمرو بن شمر في العبادة والصلاة ، ومدى تقيّده بالأحكام والفروع مما

---

(١) فقد ليّن قدس سره في كتابه الرجال جابر الجعفي ، مع أنه وثق بعض النواصب ، وهذا من الغرائب .

(٢) الطبقات لابن سعد : ٣٨٠/٦ .

(٣) قال الهروي : ما رأيت أتقن من حسين الجعفي ، وقال سفيان بن عيينة : قدم أفضل رجل يكون قط ، فلما جاء قام سفيان فقبل يده ، وقال : عجبت لمن مر بالكوفة فلم يقبل بين عيني حسين الجعفي ، وقال النيسابوري : إن بقي أحد من الأبدال فحسين الجعفي ، وقال العجلي : ثقة ، وكان يقرىء القران رأس فيه ، وكان رجلاً صالحاً لم أر رجلاً قط أفضل منه ، ولد سنة ١١٩ ، مات سنة ٢٠٤ . راجع : تهذيب الكمال : ٤٤٩/٦ رقم ١٣٢٤ .

(٤) الكامل لابن عدي : ١٢٩/٥ .

يفند ويزيف نسبة الغلو إليه ، والعجب أن العامة مع ما رموه لشتمه الصحابة وغير ذلك ، إلا أنهم لم يستطيعوا أن ينكروا هذه الفضيلة له ، ويعكس هذا النص مدى مقبوليته في أوساط العامة حيث صار إماماً في الجامع طوال ستين سنة ، وللإمامة في الجامع لوازمها وشؤونها الخاصة ، من وقوع الإمام محل اعتماد وقبول لدى الجمهور في دينهم ودنياهم .

وعن ابن معين قال : أبو مخنف وأبو مريم وعمرو بن شمر ليسوا هم بشيء ، قيل له : هم مثل عمرو بن شمر ؟ قال : هم شر من عمرو بن شمر [1] . مع أن أبا مخنف وأبا مريم وهو عبد الغفار بن القاسم من ثقات الخاصة .

وقال ابن حجر : قال الحاكم : كان كثير الموضوعات عن جابر الجعفي ، وليس يروي تلك الموضوعات الفاحشة عن جابر غيره .

ويستفاد من هذا أن تضعيفه لدى العامة لأجل روايته الأسرار والمعارف عن جابر الجعفي ، وهو منشأ تضعيفه لدى بعض الخاصة ، كالنجاشي قدس سره ، إذ أن كثيراً من مشايخه من العامة .

المادة السابعة :

ما قاله الإمام النوري قدس سره : ويظهر من الشيخ المفيد رحمه الله أيضاً الإعتماد عليه فإنه في كتاب الكافئة ـ المبني على المسائل العلمية وتنقيد الأخبار وردها وقبولها ـ تلقى أخباره بالقبول ، فقال في موضع سؤال : فإن قالوا : أفليس قد روى عمرو بن شمر عن جابر عن أبي

---

(١) تاريخ ابن معين للدوري : ٣٢١/١ رقم ٢١٥٤ .

جعفر عليه السلام : أن أمير المؤمنين عليه السلام لما دنا من الكوفة مقبلاً من البصرة ، خرج الناس مع قرظة بن كعب يتلقونه ... الخبر .

فأجاب ـ رحمه الله ـ عن السؤال بغير رد الخبر وتضعيفه كما هو دأبه في غير المقام .

واستدل أيضاً لدعواه أنه عليه السلام ضلل طلحة والزبير بعد قتلهما أو شهد عليهما بالنار ، بما رواه إسماعيل بن أبان قال : حدثنا عمرو بن شمر ، عن جابر ، عن أبي جعفر محمد بن علي عليهما السلام ... الخبر .

وقال ـ رحمه الله ـ في جواب من رد دعواه كذب الخبر المعروف من بشارة النبي صلى الله عليه وآله عشرة من أصحابه بالجنة ، بأنه لم ينكره المهاجرون والأنصار ، ما لفظه : على أن كثير من الشيعة يروون عن عمرو بن شمر ، عن جابر ، عن أبي جعفر محمد بن علي عليهما السلام : أن أمير المؤمنين صلوات الله عليه واقف طلحة والزبير وخاطبهما ... الخبر .

فاستدل بروايته على إنكاره عليه السلام الخبر المذكور ، وكذا صنع به في رسالته في الرد على أصحاب العدد وغير ذلك [1] .

فالحق دخوله في الثقات خصوصاً لو بنينا على كون رواية واحد من أصحاب الإجماع فضلاً عن خمسة منهم من أمارات الوثاقة ، كما صرح

---

(١) راجع : جوابات أهل الموصل : ٣٦ ، والكافئة : ١٤ ـ ١٨ ـ ٣١ ، واستشهد برواياته في كتابه القيم الإرشاد والأمالي .

به العلامة الطباطبائي ، ويظهر من العلامة في المختلف [1] .

فهذه سبع مواد يمكن أن يستكشف منها ثقة وعدالة عمرو بن شمر ، وإن كان للنقاش مجال في بعضها ، لكن بأجمعها تشكل دلالة واضحة على الإعتماد والإطمئنان بما يرويه ، وعده من الوجوه والأجلاء ، كما أن كل قرينة من هذه القرائن يمكن أن يستفاد منها ـ ظاهراً ـ حسن ظاهره ، بل من بعضها يجزم بذلك ، ومن البعض الآخر يقطع بجلالته وتحقيق حاله لا حسن ظاهره فحسب ، فتدبر .

مع النجاشي قدس سره :

وتضعيف ابن الغضائري له لا اعتبار به ، لعدم صحة نسبة الكتاب إليه ـ على ما قيل ـ ، ولتسرعه في القدح والتضعيف لأجلّة الرواة ، فلا يقبل قوله القادح في الرواة مطلقاً ، على أن قدحه لرواة الخاصة في الأعم الأغلب قائم على أساس الإتهام بالغلو ، والذي قد تبيّن أنه علو ، ولقد أفرطت المدرسة الإمامية البغدادية في تضعيف رواة الخاصة لتهمة الغلو بأكثر مما فعلته مدرسة قم المقدسة آنذاك ، مع أن المشهور خلاف ذلك ، والإستقراء ببابك .

وأما قول النجاشي قدس سره « ضعيف جداً » فإنه قدح مجمل لم يبين منشأه ، ولعل المنشأ ما قاله في ترجمته بقوله « زيد أحاديث في كتب جابر الجعفي ينسب بعضها إليه ، والأمر ملَبَّس » [2] ، وهذا الكلام

---

(١) خاتمة المستدرك : ١٩٦/٤ .

(٢) رجال النجاشي : رقم ٧٦٥ .

قد أخذه من العامة فقد قال سفيان الثوري : « عمرو بن شمر هذا أكثر عن جابر وما رأيته عنده قط » [1] ، وكثير من مشايخ النجاشي منهم ظاهراً .

والشاهد عليه ما ذكرناه في المادة الخامسة من أن أكثر روايات جابر في الكتب المعتبرة مروية عن طريقه .

أو أن يكون منشأ القدح اتهامه بالغلو لروايته أحاديث وتفسير جابر بن عبد الله الجعفي [2] .

على أن استدراك وزيادة التلميذ أحاديث شيخه وتدوينها في متن كتبه أو حواشيها مدح وليس بطعن ، فهذا عبد الله بن أحمد بن حنبل قد زاد أحاديث كثيرة في مسند وكتب أبيه ، وزاد تلميذه القطيعي أحاديث كثيرة أيضاً عليه ، ومن الأحاديث التي زادها القطيعي على أحاديث أحمد بن حنبل وابنه قوله صلى الله عليه وآله « كنت أنا وعلي نوراً بين يد الله مطيعاً يسبح الله ويقدسه قبل أن يخلق آدم بأربعة عشر ألف عام » [3] .

وهذا الصفواني شيخ الطائفة أحمد بن محمد ، قد روى الكافي الشريف وزاد بعض الأحاديث ، وكذا النعماني شيخ الطائفة أيضاً قد روى الكافي الشريف وزاد بعض الأحاديث ، فزيادة التلاميذ أحاديث في متن كتب مشايخهم أو حواشيها أمر معمول به لدى الرواة والحفاظ .

---

(١) ضعفاء العقيلي : ٢٧٥/٣ .

(٢) فقد روي عن المفضل بن عمر بسندين ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن تفسير جابر ، قال : لا تحدث به السفلة فيذيعونه ... .

(٣) وقد رواه سبط ابن الجوزي في تذكرة الخواص : عن أحمد بن حنبل بسنده الصحيح .

(٨)

وثاقة وجلالة محمد بن سنان

وهو محمد بن الحسن بن سنان ، أبو جعفر الزاهري ، من ولد زاهر مولى عمرو بن الحمق الخزاعي ، تُوفي أبوه وهو طفل ، وكفله جده سنان فنسب إليه .

وقد وقع الخلاف فيه بين الرجاليين ، بين موثق ومضعف ، بل اختلف فيه الرجالي الواحد فتارة وثقه وأخرى ضعفه ، كالشيخ المفيد والشيخ الطوسي قدس سرهما .

والذي يمكن أن يستفاد من خلال القرائن والأمارات أنه من الأجلاء الكبار ، بل من الأولياء ، لقرائن كثيرة محققة لحسن ظاهره ، وهي بأجمعها من أعظم شواهد العدالة ، وأجل أمارات الوثاقة والجلالة ، وهي كثيرة جداً ، نذكر بعضها ثم نذكر بعدها الأمارات المخالفة .

فمن الأمارات المادحة المحققة لحسن ظاهره ـ قطعاً ـ المستلزمة لعدالته وصدق لهجته وجلالته وعظمته في الطائفة ما يلي :

الأمارة الأولى :

رواية الأجلاء الكبار والفقهاء العظام وحفاظ الشريعة وأصحاب الإجماع عنه : كإبراهيم بن هاشم ، وأحمد بن محمد الأشعري شيخ القميين ورواياته عنه كثيرة جداً ، وأيوب بن نوح ، والحسن بن علي الوشاء ، والحسن بن محبوب ، والحسين بن سعيد ، وصفوان بن يحيى ،

وعبد الرحمٰن بن أبي نجران ، وعلي بن أسباط ، وعلي بن الحكم ، وعلي بن النعمان ، ومحمد بن إسماعيل بن بزيع ، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، ومحمد بن عبد الجبار ، ويعقوب بن يزيد ، يونس بن عبد الرحمٰن [1] ، وغيرهم .

ومن الواضح جداً أن رواية هذا الكم الهائل من الحفاظ العظام والفقهاء الكبار وأصحاب الإجماع ـ الذين أجمعت الطائفة على تصحيح ما يصح عنهم ـ من أقوى أمارات حسن الظاهر ، وعلى رأس القرائن الكاشفة عن صدق اللهجة في الرواة ، بل هي من أمارات تحقيق حاله والكشف عن واقعه ، والعلم بعدالته لا الظن بها فحسب .

ولا يتصور ذو مُسْكة أن رواية هذا الكم الهائل من الفقهاء لا يولّد مصداقاً راقياً من مصاديق حسن الظاهر .

ولو سألنا كلَّ ذي لب : أن رواية مجموعة كبيرة من الفقهاء والثقات العظام عن شخص ماذا تُشكّل ؟

لكان الجواب : أن الطيور على أشكالها تقع ، وكل يميل إلى مثله ، وأن هذا الشخص المروي عنه إما أن يكون من كبار الفقهاء أو من كبار الثقات ، والإستقراء ببابك .

قال الإمام النوري قدس سره : « وأما الشهادة الفعلية واستظهار

---

(١) فعن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن محمد بن سنان ، عن العلاء بن الفضيل قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : حد اللوطي مثل حد الزنى ، وقال : إن كان قد أحصن رجم وإلا جلد . الكافي الشريف : ١٩٨/٧ ، كما روى عنه روايات عديدة ، راجع : الكافي الشريف : ٢٨٠/٧ ، ٢٨٢ ، ٣١٢ ، ٣٥١ .

حسن الظاهر منها ، بل الوثاقة ابتداءً منها ـ نظير الوثوق بعدالة الإمام من جهة صلاة العدول معه ـ فأحسنها وأتقنها وأجلها فائدة في المقام رواية الأجلاء عن أحد ، فإن التتبع والإستقراء في حال المشايخ الأجلة يشهد بأن روايتهم عن أحد واجتماعهم في الأخذ عنه قرينة واضحة على وثاقته [1] ، وما كانوا يجتمعون على الرواية إلا عمّن كان أجلهم ، وإن روى أحدهم عن ضعيف في مقام شهروه ونوهوا باسمه ، ورموه بنبال الضعف ، وربما يوثقونه ثم يقولون : إلا أنه يروي عن الضعفاء ، بحيث يستفاد منه أن الطريقة على خلافه فيحتاج النادر إلى التنبيه ، فإذا كثرت الرواية من الأجلة الثقات عن أحد فدلالتها على الوثاقة واضحة .

قال : ولنذكر بعض الشواهد من كلماتهم : قال النجاشي في ترجمة عبد الله بن سنان بعد ذكر كتبه : روى هذه الكتب عنه جماعات من أصحابنا ، لعظمه في الطائفة وثقته وجلالته .

قال الشيخ المحقق الأستاذ طاب ثـراه : يستفاد من هذه العبارة أن إكثار الرواية ، وكثرة الرواة عن شخص مما يدل على الوثاقة ، وهذا كذلك بعد الفحص التام .... » [2] ، وراجع ما ذكرناه في الملحق : ٢ .

فـــالخلاصة : أن إكثار رواية الأجلة والفقهاء والعلماء الثقات عن شخص محقّقةٌ ـ قطعاً ـ لحسن ظاهره ، الملازم والكاشف عن عدالته ووثاقته وصدق لهجته .

---

(١) قرينة واضحة على حسن ظاهره ، المستلزم لصدق لهجته .

(٢) خاتمة المستدرك : ٩٩/٧ .

فإذا كان ثمة نص من بعض الثقات والعلماء على ضعفه وعدم عدالته ووثاقته ، فيحصل التعارض ، فإن كان القدح غير مفسر فلا ينظر إليه ، ووجوده كعدمه [1] .

وإن كان مفسراً فتارة يكون منشا التضعيف مرتبطاً بعدالته ونزاهته ووثاقته ، وأخرى بضبطه واعتقاده وسائر القضايا المرتبطة بشؤون وفنيات الرواية والحديث ، كالرواية عن الضعفاء والمجهولين وكثرة الإرسال ـ وما شابه ذلك ـ فإن كان الأول فيقع التعارض بين : حسن الظاهر ، وقول الثقة أو العدل ، وتقديم أماريّة قول الثقة أو العدل على أماريّة حسن الظاهر مطلقاً ، لا أحد يقول به ، بل ذهب الكثير ـ إن لم يكن الأكثر ـ إلى تقديم أماريّة حسن الظاهر على قول الثقة ، ولعل الصحيح التفصيل في الجملة .

قال أبو المعالي الكلباسي قدس سره : عن الفضل بن شاذان قال : « الكذابون المشهورون : أبو الخطاب ويونس بن ظبيان ويزيد الصائغ ومحمد بن سنان وأبو سمينة أشهرهم » ، وقال : « ردوا أحاديث محمد بن سنان ، وقال : لا أحل لكم أن تروووا أحاديث محمد بن سنان عني ما دمت حياً » ، وأذن في الرواية بعد موته !!!

قال أبو المعالي قدس سره : أن الكلام موهون بأنه لو كان محمد بن سنان من الكذابين المشهورين لما أقدم جماعة من العدول الثقات والأعاظم على الرواية عنه بلا مرية من ذي مسكة ، كيف !!! وأحمد بن

---

(١) ولذا قالوا : بأن الجرح مقدم على التعديل فيما إذا كان مفسراً ومبيّناً .

محمد بن عيسى [1] حاله مشهور في باب الرواية عن الضعفاء وهو يروي عن محمد بن سنان ، فلو كان محمد بن سنان من الكذابين المشهورين كيف يجوّز العقل إقدام أحمد بن محمد بن عيسى على الرواية عنه .

وربما قيل : فإذا رأيناهم يروون عنه ويأخذون منه من غير مبالاة بقول الفضل بن شاذان مع امتناعهم الشديد وإبائهم الأكيد عن الرواية عن الضعفاء يحصل لنا القطع بأن ما قاله ليس على ظاهره ، يعني ضعف حال محمد بن سنان ، بل الأمر مبني على جهة أخرى كالتقية عن معاندة المعتقدين لضعف حال محمد بن سنان باعتقادهم ، مضافاً إلى منافاته مع توثيقه من جماعة ، فضلا عن منافاة ذلك مع الإذن في الرواية عنه بعد الوفاة [2] ، إذ الشخص المشهور بكونه كذاباً كيف يختلف حال الرواية عنه منعاً وجوازاً بحسب الحياة والموات ، ومع جميع ذلك روايات محمد بن سنان مقبولة مُفتىً بها متلقاة بالقبول على ماقيل ، ومقبولة وسديدة على ما ذكره العلامة البهبهاني قدس سره ، فكيف يكون محمد بن سنان من الكذابين المشهورين [3] .

الأمارة الثانية :

كثرة رواياته وأحاديثه ، فقد روى عن المعصومين عليهم السلام

---

(١) وقد أكثر من الرواية عن محمد بن سنان ، راجع أسانيد الكافي الشريف .

(٢) قال أبو الحسن علي بن محمد بن تقيبة النيسابوري : قال الفضل بن شاذان : « لا أحل لكم أن تروووا أحاديث محمد بن سنان عني ما دمت حيا » قال النيسابوري : وأذن فى الرواية بعد موته .

(٣) الرسائل الرجالية : ٦٠٥/٣ .

مباشرة وبالواسطة ، ونقلت ودونت رواياته في الكتب الأربعة وغيرها من الكتب المعتبرة ككامل الزيارات وتفسير علي بن إبراهيم القمي ، ورواياته في خصوص الكتب الأربعة تربو على الألف !!! ومن كان حاله هكذا فيمكن أن يعتمد على رواياته وأقواله ، وتفضيله على من هو دونه ، وذلك :

١ / لما اشتهر عنهم عليهم السلام : « اعرفوا منازل الناس على قدر رواياتهم عنا »[١] ، وقولهم « اعرفوا منازل شيعة علي عليه السلام على قدر روايتهم ومعرفتهم »[٢] ، وقولهم « اعرفوا منازل شيعتنا عندنا على حسب روايتهم وفهمهم عنّا »[٣] وقولهم « اعرفوا منازل الرجال منا على قدر روايتهم عنّا »[٤] ، فظاهر هذه الروايات أن كثرة الرواية عنهم مدحاً عظيماً .

إن قـــلت : أن الرواية ليست بصدد اعطاء ضابطة الجلالة والوثاقة على ضوء كثرة الرواية مطلقاً ، ومن أي صدرت ، بل أن وثاقة الراوي وحجية قوله مفروضة مسبقاً في الرواية ، وإلا لأمكن أن يكتب المرء من الكتب ما شاء وينسبها إلى الأئمة عليهم السلام وتثبت بذلك وثاقته[٥] .

قلت : هذا الكلام وجيه لو كان راوي أحاديثهم عليهم السلام نكرة

---

(١) الكافي الشريف : ٥٠/١ .
(٢) الأصول الستة عشر ، أصل زيد الزراد : ٣ .
(٣) رجال الكشي : ٦/١ .
(٤) رجال الكشي : ٥/١ .
(٥) بحوث في فقه الرجال تقرير أبحاث المحقق آية الله العظمى السيد علي الفاني قدس سره .

لا يعرف ، ولم يرو عنه الثقات ، أما من روى عنه الكثير من الأجلة والعظام من أصحابنا ممن عاصر الأئمة عليهم السلام وأكثروا من الرواية عنه كما هو حال عمرو بن شمر فتنطبق عليه هذه الروايات ويكون من أبرز مصاديقها .

٢ / ولديدن الأصحاب من عصر الأئمة عليهم السلام على التشدد في الرواية والإحتياط بالأخذ عن كل من هبّ ودب ، سيما في عصر الغيبة الصغرى وبداية الكبرى ، يشهد لذلك كلماتهم وما سطروه في كتبهم المعتمدة الواصلة إلينا ، ولذا استثنوا بعض الروايات من بعض الكتب ، وشنعوا على من يروي عن الضعفاء ، وقدحوا فيمن يعتمد المراسيل ، ولا يبالي عمّن أخذ ، كل ذلك كاشف على أن من أكثروا عنه ودونوا رواياته في كتبهم المعتبرة بعيد عن القدح والتجريح .

٣ / لما صرّح به ثقة الإسلام الكليني قدس سره في ديباجة كتابه الشريف بقوله : « إنك تحب أن يكون عندك كتاب كاف يجمع فيه من جميع فنون علم الدين ، ما يكتفي به المتعلم ، ويرجع إليه المسترشد ، ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به ، بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام ، والسنن القائمة التي عليها العمل ، وبها يؤدي فرض الله عز وجل ، وسنة نبيه صلى الله عليه وآله ... وأرجو أن يكون بحيث توخيت » .

وما قاله الفقيه جعفر بن محمد بن قولويه في كتابه الشريف « كامل الزيارات » : « وقد علمنا أنّا لا نحيط بجميع ما روي عنهم في هذا المعنى

ولا في غيره ، لكن ما وقع لنا من جهة الثقات من أصحابنا رحمهم الله برحمته ، ولا أخرجت فيه حديثاً روي عن الشذاذ من الرجال ، يؤثر ذلك عنهم عن المذكورين غير المعروفين بالرواية المشهورين بالحديث »[1] .

وما صرّح به عظيم الحفاظ الشيخ الصدوق قدس سره في كتابه الشريف « من لا يحضره الفقيه » بقوله : « ولم أقصد فيه قصد المصنفين في إيراد جميع ما رووه ، بل قصدت إلى إيراد ما أفتي به وأحكم بصحته ، وأعتقد فيه أنه حجة فيما بيني وبين ربي ـ تقدس ذكره ـ وجميع مافيه مستخرج من كتب مشهورة ، عليها المعول وإليها المرجع » .

وروايات محمد بن سنان في هذه الكتب الثلاثة على نحو الخصوص كثيرة جداً ، فتشمله وروياته هذه العبائر بلا ريب ، نعم لو كانت رواياته فيها بعدد أصابع اليد لأمكن التأمل والتوقف ، فتدبر جيداً .

الأمارة الثالثة :

قال الشيخ المفيد قدس سره : وممن روى النص على الرضا علي بن موسى عليهما السلام بالإمامة من أبيه والإشارة إليه منه بذلك ، من خاصته وثقاته وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته : داود بن كثير الرقي ، ومحمد بن إسحاق بن عمار ، وعلي بن يقطين ، ونعيم القابوسي ، والحسين بن المختار ، وزياد بن مروان ، والمخزومي ، وداود بن

---

(١) كامل الزيارات : ٣٧ .

سليمان ، ونصر بن قابوس ، وداود بن زربي ، ويزيد بن سليط ، ومحمد بن سنان .

ثم ساق قدس سره رواية محمد بن سنان قال : دخلت على أبي الحسن موسى عليه السلام من قبل أن يقدم العراق بسنة ، وعلي ابنه عليه السلام جالس بين يديه ، فنظر وقال : يا محمد ! إنه سيكون في هذه السنة حركة ! فلا تجزع لذلك ، قلت : وما يكون جعلني الله فداك فقد أقلقتني ؟ قال : أصير إلى هذا الطاغية ، أما إنه لا ينالني منه سوء ولا من الذي يكون من بعده ، قلت : وما يكون ، جعلني الله فداك ؟ قال : من ظلم ابني هذا حقه وجحده إمامته من بعدي كان كمن ظلم علي بن أبي طالب عليه السلام إمامته وجحد حقه بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ، قلت : والله لئن مد الله لي في العمر لأسلمن له حقه ولأقرّن بإمامته ، قال عليه السلام : صدقت يا محمد ، يمد الله في عمرك ، وتسلم له الحق ، وتقر له بإمامته وإمامة من يكون بعده ، قلت : ومن ذاك ؟ قال : ابنه محمد ، قلت : له الرضى والتسليم [1] .

فمحمد بن سنان رضي الله عنه بنظر شيخ الطائفة المفيد قدس سره : خاصي ، ثقة ، ورع ، عالم ، فقيه ، وحديثه عن ابن سنان هو أروع ـ من حيث الفوائد والعبر ـ ما رواه في النص على الإمام الرضا عليه السلام ، فراجع .

وتضعيفه قدس سره لمحمد بن سنان في رسالته العددية ، بقوله

---

(١) الإرشاد : ٢٥٣/٢ .

بعد أن ساق حديثه عن حذيفة بن منصور ، عن الصادق عليه السلام « شهر رمضان ثلاثون يوماً لا ينقص أبداً » : « هذا حديث شاذ ، نادر ، غير معتمد عليه ، طريقه محمد بن سنان ، وهو مطعون فيه ، لا تختلف العصابة في تهمته وضعفه ، وما كان هذا سبيله لم يعول عليه في الدين » ، معلل بروايته هذا الحديث ، والذي هو في نظره مخالف للكتاب والسنة وإجماع الأمة [1] .

ولو وقع التعارض بين كلاميه في الإرشاد ورسالته في العددية ـ والتي هي جوابات أهل الموصل ـ كان المقدم ما في الإرشاد ، لأنه من أجلّ كتبه وأنفع مؤلفاته وأشهر مصنفاته ، وهو يفوق لدى الأعلام والحفاظ من حيث الإعتبار والأهمية من جوابه على أهل الموصل ، فمذهبه الرسمي في محمد بن سنان ما ذكره في الإرشاد الذي قد قرأه على عامة تلاميذه ـ من الخاصة والعامة ـ من على منبره في بغداد ، بخلاف رسالته إلى أهل الموصل فإنها رسالة خاصة لمجموعة خاصة ، مضافاً إلى تأخر تأليف الإرشاد عن رسالته هذه ، فتدبر .

وقد سئل قدس سره عن معنى الأخبار المروية عن الأئمة الهادية عليه السلام في الأشباح ، وخلق الله تعالى الأرواح قبل خلقه آدم عليه السلام بألفي عام ؟

فأجاب : إن الأخبار بذكر الأشباح تختلف ألفاظها وتتباين معانيها ،

---

(١) مع أن له معنى صحيح واقعي تكويني ، ذكرناه في « هيويات فقهية » ، تقريراً لدروس شيخنا السند دام ظله .

وقد بنت الغلاة عليها أباطيل كثيرة ، وصنفوا فيها كتباً لغواً فيها وهذوا فيما أثبتوه منه في معانيها ، وأضافوا ما حوته الكتب إلى جماعة من شيوخ أهل الحق وتخرصوا الباطل بإضافتها إليهم ، من جملتها كتاب سموه : كتاب الأشباح والأظلة ، ونسبوا تأليفه إلى محمد سنان ، ولسنا نعلم صحة ما ذكروه في هذا الباب عنه ، فإن كان صحيحاً فإن ابن سنان قد طعن عليه وهو متهم بالغلو ، فإن صدقوا في إضافة هذا الكتاب إليه فهو ضال بضلاله عن الحق ، وإن كذبوا فقد تحملوا أوزار ذلك [1] .

فقد وصف قدس سره محمد بن سنان أنه من شيوخ أهل الحق ، وأن كتاب « الأشباح » أضيف إليه ، ثم على فرض أنه من تأليفاته لم يجزم قدس سره بضعفه وإنما أوعز الضعف والإتهام بالغلو لمجهول [2] ، ومنه تعرف أن منشأ تضعيف وتوهين محمد بن سنان الغلو المزعوم فيه ، والذي هو عُلو ورقي وكمال في معرفة ذوات الأئمة عليهم السلام .

الأمارة الرابعة :

أن شيخ الطائفة الطوسي قدس سره عدّه في كتاب الغيبة من الوكلاء الممدوحين للائمة عليهم السلام ، وذكره في مصاف حمران بن أعين

---

(١) المسائل السروية : ٣٧ .

(٢) وقد رد الشيخ المفيد قدس سره الأحاديث المستفيضة القائلة بتقدم الأرواح على الأجساد بدعوى : أن الارواح بمثابة العرض بحاجة إلى موضوع ، فكيف يمكن تصور تقدم العرض على موضوعه ، وبطلان هذه الدعوى ـ لدى الكل ـ واضح كوضوح الشمس الطالعة ، والتفصيل في « وسائط الفيض الإلهي » .

والمفضل بن عمر والمعلى بن خنيس ونصر بن قابوس وعبد الله بن جندب البجلي وصفوان بن يحيى وزكريا بن آدم وعبد العزيز بن المهتدي وعلي بن مهزيار وأيوب بن نوح بن دراج ، وغيرهم من وجوه الطائفة وسدنة الحق .

ثم ساق رواية شريفة في مدحه قال : رُوي عن علي بن الحسين بن داود ، قال : سمعت أبا جعفر الثاني عليه السلام يذكر محمد بن سنان بخير ويقول : رضي الله عنه برضاي عنه ، فما خالفني ولا خالف أبي قط [1] .

وقال : روى أبو طالب القمي قال : دخلت على أبي جعفر الثاني عليه السلام في آخر عمره فسمعته يقول : جزى الله صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان وزكريا بن آدم وسعد بن سعد عني خيراً ، فقد وفوا لي [2] .

نعم ضعفه في الرجال في تعداد أصحاب الرضا عليه السلام ، ونسب تضعيفه إلى غيره في الفهرست ، ثم بعد ذلك روى رواياته وكتبه إلا ما كان فيها من تخليط أو غلو ، كما ضعفه في التهذيب وصرّح بعدم العمل برواياته المنفردة ما لم يشاركه غيره .

وبما أن كتاب « الغيبة » ألفه قدس سره بعد الفهرست والرجال ـ ظاهراً ـ والتهذيب والإستبصار ، فقبوله لرواياته هو رأيه الأخير .

---

(١) الغيبة : ٣٤٨ .

(٢) الغيبة : ٣٤٨ .

الأمارة الخامسة :

ما روي عن الإمام الجواد عليه السلام من مدحه والرضى عنه .

فعن علي بن الحسين بن داود ، قال : سمعت أبا جعفر الثاني عليه السلام يذكر محمد بن سنان بخير ، ويقول : رضي الله عنه برضائي عنه ، فما خالفني ولا خالف أبي قط [1] .

وعن أبي طالب عبد الله بن الصلت القمي ، قال : دخلت على أبي جعفر عليه السلام في آخر عمره فسمعته يقول : جزى الله صفوان بن يحيى ، ومحمد بن سنان ، وزكريا بن آدم ، عني خيراً ، فقد وفوا لي [2] .

وعن عبد الله بن محمد بن عيسى ، قال : كنت مع صفوان بن يحيى بالكوفة في منزل ، إذ دخل علينا محمد بن سنان ، فقال صفوان : هذا ابن سنان ! لقد هم أن يطير غير مرة فقصصناه حتى ثبت معنا [3] .

وعن الحسن بن موسى ، عن محمد بن سنان قال : دخلت على موسى عليه السلام قبل أن يحمل إلى العراق بسنه وعلي ابنه عليه السلام بين يديه ، فقال لي : يا محمد ، قلت : لبيك ... فقال لي : يا محمد ! يمد الله في عمرك ، وتدعو إلى إمامته ، وإمامة من يقوم بعده ، فقلت : ومن ذا ، جعلت فداك ؟ قال : محمد ابنه ، قلت : بالرضا والتسليم ، فقال : قال عليه السلام : كذلك ، وقد وجدتك في صحيفة أمير المؤمنين عليه

---

(١) الغيبة : ٣٤٨ * رجال الكشي : ٧٩٢/٢ ، بذكر صفوان بن يحيى أيضاً .

(٢) الغيبة للطوسي : ٣٤٨ * رجال الكشي : ٧٩٢/٢ .

(٣) رجال النجاشي : ٣٢٨ * رجال الكشي : ٧٩٥/٢ ، قال النجاشي : وهذا يدل على اضطراب كان وزال .

السلام ، أما إنك في شعيتنا أبين من البرق في الليلة الظلماء ، ثم قال : إن المفضل أنسي ومستراحي ، وأنت أنسهما ومستراحهما ، حرام على النار أن تمسك أبداً [1] .

وعن أحمد بن محمد بن نصر ومحمد بن سنان جميعاً ، قالا : كنا بمكة وأبو الحسن الرضا فيها ، فقلنا له : جعلنا الله فداك ، نحن خارجون وأنت مقيم ، فإن رأيت أن تكتب لنا إلى أبي جعفر عليه السلام كتاباً لنسلم به ، فكتب ، فقدمنا للموفق ، فقلنا له : أخرجه إلينا وهو في صَدْر موفق ، وأقبل يقرأه ويطويه وينظر فيه ويبتسم ، حتى أتى على آخره ويطويه من أعلاء وينشره من أسفله ، فقال محمد بن سنان : فلما فرغ من قراءته حرّك رجله وقال : ناج ناج ، فقال أحمد : ثم قال ابن سنان عند ذلك : فطرسية فطرسية [2] .

وعن سهل ، عن محمد بن مرزبان ، عن محمد بن سنان قال : شكوت إلى الرضا عليه السلام وجع العين ، فأخذ قرطاساً فكتب إلى أبي جعفر عليه السلام ، فدفع الكتاب إلى الخادم وأمرني أن أذهب معه ، وقال : أكتم ، فأتيناه وخادم قد حمله ، قال : ففتح الخادم الكتاب بين يدي أبي جعفر عليه السلام ، فجعل أبو جعفر عليه السلام ينظر في

---

(١) رجال الكشي : ٧٩٧/٢ ، وحمدويه والحسن بن موسى الخشاب من الأجلة الكبار ، فالرواية وإن كانت عن طريق محمد بن سنان ، لكن تقبل الثقة الجليل الحسن بن موسى لها وروايتها فيها إشعار واضح بجلالة صاحبها ، سيما وأنها تثبت مقام لمحمد بن سنان ، لا يناله إلا المخلصون .

(٢) رجال الكشي : ٨٥٠/٢ ، عن جبرئيل بن أحمد عن محمد بن عبد الله بن مهران .

الكتاب ويرفع رأسه إلى السماء ، ويقول : ناج ، ففعل ذلك مراراً ، فذهب كل وجع في عيني وأبصرت بصراً لا يبصره أحداً ، فقلت له : يا شبيه صاحب فطرس .

وغيرها من الروايات التي ذكرها الشيخ الطوسي في الغيبة وانتخبها من رجال الكشي ، وهي وإن أمكن النقاش في بعض المفردات الرجالية ، لكن انتخاب الشيخ لها ووجودها في كتب الأعلام بلا توقف ولا دغدغة فيها قابلة للاعتماد والإعتبار في الجملة .

الأمارة السادسة :

أنه من رواة نوادر الحكمة فقد روى عنه محمد بن أحمد الأشعري ، واستثنى ابن الوليد وتليمذه الصدوق قدس سرهما ، مجموعة من الرواة ، وليس فيمن استثني محمد بن سنان ، مما يدل على أن ظاهره العدالة والوثاقة كما هو الحال في الثقة الجليل محمد بن عيسى اليقطيني .

قال الشيخ النجاشي : قال شيخنا أبو العباس بن نوح : وقد أصاب شخينا أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد في ذلك كله ، وتبعه أبو جعفر بن بابويه رحمه الله على ذلك إلا في محمد بن عيسى بن عبيد ، فلا أدري ما رابه فيه ، لأنه كان على ظاهر العدالة والثقة [1] ، وراجع ملحق : ٤ .

الأمارة السابعة :

ما قاله المقدس ابن طاووس قدس سره : وسمعت من يذكر طعناً

---

(١) رجال النجاشي : ٣٤٨ ، رقم : ٩٣٩ .

على محمد بن سنان ، لعله لم يقف على تزكيته والثناء عليه ، وكذلك يحتمل أكثر الطعون ... هذا مع جلالته في الشيعة ، وعلو شأنه ورئاسته ، وعظم قدره ولقائه من الأئمة عليهم السلام ثلاثة ، وروايته عنهم وكونه بالمحل الرفيع منهم ، ومع معجزة أبي جعفر عليه السلام الذي أظهرها الله تعالى وآيته التي أكرمه بها ... ورويت بإسنادي إلى هارون بن موسى التلعكبري قال : حدثنا محمد بن همام ، حدثنا الحسن بن أحمد المالكي ، قال : قلت لأحمد بن هليل الكرخي : أخبرني عمّا يقال في محمد بن سنان من أمر الغلو ؟ فقال : معاذا الله ، هو والله علمني الطهور وحبس العيال ، وكان متقشفاً متعبداً .

وثمة أمارات أخرى لا داعي للتعرض لها ، يمكن الأطلاع عليها في ما كتبه الأعلام والأعاظم في شرح حال محمد بن سنان رضي الله عنه .

وساق المولى التقي المجلسي قدس سره عدة أمور في جلالته وكونه مقرباً من الأئمة عليهم السلام :

أولاً : ذَكَرَ شيخُ فضلاء الشيعة توثيقه ، وذكره جماعة من الأصحاب ، ويرجع جميع الذموم إلى أنه كان يروي أخباراً تدل على جلالة قدر الأئمة عليهم السلام زائداً عن رتبتهم ، وما رأينا خبراً كذلك ، وروى عنه جميع فضلائنا المتقدمين ، والظاهر جلالته .

ثـــانياً : أن الروايات عنه كثيرة ، واعتمد على رواياته ثقة الإسلام والصدوق ، والقدح فيه أنه كان يعمل بالوجادة ولا بأس بها مع تحقق انتساب الكتب إلى أصحابنا .

وثالثا : أنه وثقه المفيد ، وضعفه الباقون ونسبوه إلى الغلو ، ولا نجد في أ خباره غلواً .

ورابعاً : إن الذي يظهر من الأخبار أنه من أصحاب الأسرار [1] .

وقال الوحيد البهبهاني قدس سره : أنه مما يشير إلى الإعتماد عليه ووثاقته كونه كثير الرواية ومقبولها وسديدها وسليمها ، ورواية كثير من الأصحاب عنه ، سيما مثل الحسين بن سعيد والحسن بن محبوب ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب وأحمد بن محمد بن عيسى وغيرهم من الأعاظم ، وأنهم قد أكثروا الرواية عنه ، مع أن أحمد بن محمد بن عيسى قد أخرج من قم أحمد البرقي باعتبار روايته عن الضعفاء [2] .

وقد صرّح خاتمة المحدثين الإمام النوري قدس سره أنه لا شك أن محمد بن سنان كان من أخص خواص الإمامين الطاهرين : الرضا والجواد عليهما السلام [3] .

وقال أبو المعالي قدس سره : وظني أن الرجل قد أصابته آفة الشهرة فمعض عليه بعض من عانده وعاداه بالأسباب القادحة من الغلو والكذب ونحوهما ، حتى شاع ذلك بين الناس واشتهر ولم يستطع الأعاظم ـ الذين رووا عنه كالفضل بن شاذان وأيوب بن نوح وغيرهما ـ

---

(١) الرسائل الرجالية : ٦٠٠/٣ لأبي المعالي الكلباسي .
(٢) الرسائل الرجالية : ٦٠٠/٣ لأبي المعالي الكلباسي .
(٣) حاوى الأقوال : ٢٥٥/٢ ، رقم : ٢٠٧٥ .

دفع ذلك عنه فحاولوا بما قالوا رفع الشحنة عن أنفسهم ، كما يشهد به صدور هذه الكلمات المتدافعة عنهم [1] .

قـــال الفـــاضل الأمـــين : يستفاد من ابن طاووس وجماعة منهم القدماء ، أن الائمة عليهم السلام كانوا يخصون بعض الشيعة بأسرار الأحاديث ولم يحدثوا بها غيرهم ، لعدم احتمال الغير لها ، فإذا حدّث الخواص بتلك الأحاديث ، ردت عليهم ، واتهموا في روايتها ، ونسبوا إلى ارتفاع القول والغلو ، وإلى أنها أحاديث اختلقوها ، حيث إنه لم يشاركهم في نقلها من الائمة عليهم السلام غيرهم ، كمحمد بن سنان والمفضل بن عمر وغيرهما [2] .

أهم الأمارات القادحة :

١ / ما عن الفضل بن شاذان : « الكذابون المشهورون : أبو الخطاب ، ويونس بن ظبيان ، ويزيد الصائغ ، ومحمد بن سنان ، وأبو سمينة أشهرهم » .

وقال : « لا أحل لكم أن تروووا أحاديث محمد بن سنان عني ما دمت حياً » ، وأذن في الرواية بعد موته [3] .

قـــــلت : لو كان الأمر كما قال وأن محمد بن سنان من الكذابين والمشهورين بذلك لما أقدم جماعة كثيرة من العدول والثقات والأجلاء

---

(١) الرسائل الرجالية : ٦٠١/٣ ، لأبي المعالي الكلباسي .
(٢) الرسائل الرجالية : ٦٠٠/٣ لأبي المعالي الكلباسي قدس سره .
(٣) رجال الكشي : ٧٩٦/٢ ، رقم : ٩٧٩ .

والأعاظم على الرواية عنه ، ولما ملأ ثقة الإسلام الكليني والصدوق وابن قولويه والطوسي وغيرهم من أساطين الرواية كتبهم برواياته ، مع ما هو معروف عنهم من تجنب من يروي عن الضعفاء فضلا عن الضعفاء والمتروكين والكذابين .

فحال شيخ القميين أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري مشهور ومعروف في باب الرواية عن الضعفاء وطرده من قم المقدسة كل من يروي عن الضعفاء وإن كان من الأعاظم ، فلو كان ابن سنان من الكذابين والمشهورين بذلك لامتنع عن التحديث عنه برواية واحدة ، مع أنه قد أكثر جداً من الرواية عنه .

ومنه تعرف أن ما قاله الفضل بن شاذان رضي الله عنه في حق محمد بن سنان ليس على ظاهره قطعاً ، ولذا سمح لتلامذته من الرواية عنه عن ابن سنان بعد موته ، فلو كان من الكذابين والمشهورين بذلك لما كان ثمّة فرق بين الرواية عنه في كلا الحالتين .

ومن المعلوم لدى المحققين أن الطعن بالكذب والوضع المعطوف على الغلو يراد به الروايات المحمولة على الغلو ، إن كان ثمة غلو ، ولذا نجد بأن الشيخ الطوسي قدس سره قال في ترجمة محمد بن سنان : « وكتبه مثل الحسين بن سعيد على عددها ، وله كتاب النوادر ، وجميع ما رواه ـ إلا ما كان فيه من تخليط أو غلو ـ أخبرنا به جماعة » ، وكتبه هذه ـ والتي هي ككتب الحسين بن سعيد ـ رواها الأصحاب في كتبهم المعتبرة الجامعة ـ كالكتب الأربعة ـ وتعاملوا معها كما تعاملوا مع كتب

الثقة الثبت الحافظ ابن سعيد .

٢ / ما قاله أيوب بن نوح ـ بعد أن دُفع إليه دفترٌ فيه أحاديث محمد بن سنان ـ : إن شئتم أن تكتبوا ذلك فافعلوا ، فإني كتبت عن محمد بن سنان ، ولكن لا أروي لكم عنه شيئاً ، فإنه قال قبل موته : كل ما حدثتكم به لم أروه ، ولم يكن لي سماع ولا رواية إنما وجدته .

قال أبو المعالي الكلباسي قدس سره : إن أيوب بن نوح قد علل عدم رضاه بالرواية عن محمد بن سنان بتصريح محمد بن سنان قبل الموت بأن تحمله كان بالوجادة ، وهذا مبني على كمال الإحتياط أو القول بعدم جواز الرواية بالوجادة ، كما حكي القول به عن جماعة من القدماء ، فلا دلالة في مقالة أيوب بن نوح على ضعف حال محمد بن سنان والقدح فيه بوجه [١] .

قلت : فهذه الجملة من كلام الثقة الجليل ابن نوح ربما يستفاد منها جلالة ووثاقة محمد بن سنان لا العكس ، إذ لو كان كذّاباً ـ كما يدعي البعض ـ أو ضعيفاً ـ كما هو رأي آخرين ـ لكان الأنسب التعليل بذلك لتجنب الرواية عنه .

مضافاً إلى أن هذا الكلام من ابن سنان ، والذي قاله في آخر حياته لابد وأن يحمل على غير معناه ، وأنه من باب التورية ونحوها ، وذلك لأن ابن سنان قد روى عن الرضا والجواد عليهما السلام وهو من أصحابهما ، وقد التقى بجمع كبير جداً من الرواة ، فقد روى عن أكثر من

---

(١) الرسائل الرجالية : ٦٠٧/٣ .

مائة وأربعين شخصاً ممن عاصرهم ، ورى عنه أكثر من ستين راوياً ، وكتبه الفقهية ككتب الحسين بن سعيد على ما أشار إليه الشيخ الطوسي ، وهي مشهورة في عصره وما بعده .

٣ / قال النجاشي قدس سره : قال ابن عقدة : أنه ـ أي ابن سنان ـ روى عن الرضا عليه السلام ، وله مسائل عنه معروفة ، وهو رجل ضعيف جداً لا يعول عليه ، ولا يلتفت إلى ما تفرد به [١] .

قلت : ابن عقدة من المشايخ الثقات ، وهو زيدي المذهب ، ومنشأ كون محمد بن سنان ضعيف جداً ولا يعول عليه هو ما ينسب له من الغلو المزعوم .

قال الكليني قدس سره : الحسين بن محمد الأشعري ، عن معلى بن محمد ، عن أبي المفضل عبد الله بن إدريس ، عن محمد بن سنان قال : كنت عند أبي جعفر عليه السلام ، فأجريت اختلاف الشيعة ، فقال : « يا محمد ! إن الله تبارك وتعالى لم يزل متفرداً بوحدانيته ، ثم خلق محمداً وعلياً وفاطمة ، فمكثوا ألف دهر ، ثم خلق جميع الأشياء ، فأشهدهم خلقها ، وأجرى طاعتهم عليها ، وفوض أمورها إليهم ، فهم يحلّون ما يشاؤون ويحرمون ما يشاؤون ، ولن يشاؤوا إلا أن يشاء الله تبارك وتعالى ، ثم قال : يا محمد ! هذه الديانة التي من تقدمها مرق ، ومن تخلف عنها محق ، ومن لزمها لحق ، خذها إليك يا محمد » [٢] .

---

(١) رجال النجاشي : ٣٢٨ ، رقم : ٨٨٨ .

(٢) الكافي الشريف : ٤٤١/١ ، قلت : وبهذا المضمون ثمة روايات كثيرة صحيحة من حيث السند راجع الحديث : ٨٥٩ من هذا الكتاب ، أما من حيث المضمون فهي مقتضى الأدلة العقلية

خلاصة القضية :

أن ثمة مدح واطراء وثناء لمحمد بن سنان ، وأمارات دالة على وثاقته وعدالته وجلالته وموقعيته العظيمة في الطائفة ، ويقابل ذلك ذم وتضعيف وتجريح له ، وحيث أن هذه الطعون مُفسَّرة ومُبيَّنة ، وأن منشأها هو اتهامه بالغلو المزعوم ، وأن رواياته فيها غث وسمين وخلط [1] ، فالجمع بين كلام القادح والمادح يقتضي تقديم كلام الأخير وتحكيمه ، لأمرين : لكون الجرح مفسر ومبين وهو لا يرجع إلى الفسق والمروق ، ولعدم صحة نسبة الغلو لمحمد بن سنان والتخليط في رواياته ، والإستقراء ببابك .

قال العلامة محمد تقي التستري قدس سره : وأما تحقيق حاله : فالظاهر أنه لما كان مائلاً إلى تعلم المشكلات ـ كما يدل عليه قوله « ومن أراد المعضلات فاليّ » وقول صفوان فيه « لقد همّ أن يطير غير مرة فقصصناه حتى ثبت معنا » ـ تعلق به الغلات فرووا عنه أخباراً كما عرفت من نقل الكشي عن كتاب دورهم في خبر أن الجواد عليه السلام قال له : أهدي بك من أشاء وأضل بك من أشاء » وأن ابن سنان أجابه « تفعل بعبدك يا سيدي ما تشاء إنك على كل شيء قدير » ، ونسوا إليه تأليف كتب منكرة ـ كما عرفت من المفيد في جوابه عن سؤال أخبار الأشباح ـ فصار سبباً لاتهامه عند كثير منهم ، لا أنه تحقق غمز فيه .

والقلبية ، التي تكاثرت الأدلة النقلية على الإرشاد إليها .

(١) ولذا روى أحاديثه وكتبه الشيخ الطوسي في الفهرست ، إلا ما كان فيها من تخليط أو غلو ، مع أن التحقيق قام على أن كلا التهمتين خلاف ما عليه محمد بن سنان ورواياته .

مع أنا لم نقف على من ضعفه قولاً واحداً سوى ابن الغضائري في ما وصل إلينا ، ولعله أيضاً في كتابه الآخر ـ الذي لم يصل ـ رجع .

وإلا فحمدويه لم ينكر صحة أحاديثه ، وإنما أنكر روايتها لها ، وكذلك أيوب بن نوح أنكر روايته لها ، لأن ابن سنان قال : إن ما حدثهم لم يكن سماعاً بل وجداناً .

وأما الفضل فروى عنه نفسه وأجاز لآخرين رواية أحاديثه بعده .

وأما الكشي ففي عنوانه الثاني والرابع اقتصر على أخبار مدحه .

وأما المفيد وإن ضعفه فيى عدديته وأجوبته ، إلا أنه وثقه في إرشاده .

وأما الشيخ وان ضعفه في التهذيبين وفهرسته ورجاله ، إلا أنه عده في غيبته من ممدوحي أصحابهم عليهم السلام ، وروى أخبار مدحه .

وإن أبيت عن حسنه في نفسه فأخباره معتبرة ، حيث أن الشيخ في الفهرست روى أخباره إلا ما كان فيها غلو أو تخليط ، وكذا روى عنه جمع من العدول والثقات من أهل العلم ، كيونس بن عبد الرحمٰن ، والحسين بن سعيد الاوازي وأخيه ، والفضل بن شاذان وأبيه ، وأيوب بن نوح ، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، وغيرهم ـ كما مر عن الكشي ـ فلا بد وأنهم رووا عنه السليم دون السقيم ، فإنهم كانوا نقاد الآثار [1] .

---

(١) قاموس الرجال : ٣١٤/٩ .

(٩)

جلالة سهل بن زياد

وهو سهل بن زياد ، أبو سعيد الآدمي الرازي ، ممن يروي عن الجواد والهادي والعسكري عليهم السلام على ما ذكره نصر بن الصباح [١] .

وهو من الأجلاء الكبار ، ممن يُنظم حديثه في رتبة الحديث الصحيح ، يشهد لذلك عدة من الأمارات والقرائن ، التي من خلالها يعرف حاله وجلالته وعظمه في الطائفة .

١ / رواية كثير من الأجلاء العظام عنه ، وقد تقدم أن رواية الأجلاء والعظام من أقوى أمارات العدالة والوثاقة والجلالة والعظمة ، فراجع ملحق رقم : ٢ .

فقد روى عنه من الأجلاء والعظام كل من : محمد بن أبي عبد الله الأسدي ، ومحمد بن أبي عبد الله البرقي ، ومحمد بن أحمد بن يحيى ، ومحمد بن الحسن الصفار ، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، ومحمد بن يحيى ، وكذا في عدة من الروايات شيخ القميين أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري ، وغيرهم .

٢ / أن رواياته في الكتب المعتبرة كثيرة جداً ، فقد أحصى السيد الخوئي قدس سره رواياته في الكتب الأربعة إلى ما يقرب من ألفين

---

(١) رجال الكشي : ٨٣٧/٢ .

وثلاثمائة حديثاً ، ناهيك عن سائر الكتب المعتبرة ، كبقية كتب الصدوق وكامل الزيارات وكتب المفيد وسائر كتب الأعلام والأعاظم .

وقد روى عنه ثقة الإسلام الكليني أكثر من ألف وسبعمائة رواية [1] ، وقد ذكر في مستهل كتابه « إنك تحب أن يكون عندك كتاب كاف يجمع فيه من جميع فنون علم الدين ، ما يكتفي به المتعلم ، ويرجع إليه المسترشد ، ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به ، بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام ، والسنن القائمة التي عليها العمل ، وبها يُؤدى فرضُ الله عز وجل ، وسنة نبيه صلى الله عليه وآله ... وأرجو أن يكون بحيث توخيت » ، فتكون عبارة « بالآثار الصحيحة » شاملة ـ قطعاً ـ لروايات سهل بن زياد لكثرة ما رواه عنه ، وراجع القرينة الثانية في ما ذكرناه في حال الجليل محمد بن سنان .

٣ / أنه من كبار شيوخ الإجازة [2] ، وهو يدل على المدح المعتد به ، بل على الوثاقة والعدالة والجلالة ، بلحاظ أن المستجيزين منه من كبار أعاظم الطائفة ، وليس من دأب الثقات والأجلاء والأعاظم ـ سيّما أساطين الرواية من أعاظم قم المقدسة كالمتقدمين ـ الرواية وأخذ

---

(١) وروى عنه الشيخ في التهذيب أكثر من أربعمائة رواية .

(٢) ولم يقبل السيد الخوئي قدس سره كون شيخوخة الإجازة من أمارات الوثاقة والعدالة ، بل ولا تدل ـ عنده ـ على المدح والحسن !! والمنشأ في ذلك أنه لا حظ أن بعض ممن كانوا من شيوخ الإجازة قد ضعفهم النجاشي والغضائري وأمثالهما ، فجعل كلام بعض الرجاليين ـ كالنجاشي بالخصوص ـ هو الأمارة الحاكمة على كل الأمارات والمسقطة لغيرها ، بل نرى الكثير من الأعلام يقدمون قدح النجاشي قدس سره على الروايات الثابتة عن المعصومين في مدح وتزكية بعض الرواة ، مع أن إثبات كون قول النجاشي عن حسٍ دون اثباته دخول الجمل في سم الخياط .

الإجازة من الضعفاء وممن يروي عنهم ، وقصصهم وكلماتهم في ذلك كثيرة .

وإذا رأينا الأعاظم قد أكثروا الرواية عن بعض الرواة ، ورغب الأجلاء والحفاظ الإستجازة منه ، وطعن فيه بعض الحفاظ والأجلاء ، فهذا شاهد على أن منشأ الطعن لجهات لا ربط لها بالعدالة والوثاقة ، وإنما تعود لأمور أخرى ومناشىء مختلفة ، ولذا لم يجزم النجاشي بتضعيف سهل بن زياد ، وإنما نسب الضعف إلى أحاديثه ، فقال : كان ضعيفاً في الحديث .

٤ / أن الشيخ الطوسي قدس سره قد وثقه في أصحاب الهادي عليه السلام ، وأهمل حاله في أصحاب الجواد والعسكري عليهما السلام ، وضعفه في الفهرست وفي بعض المواضع من الإستبصار [١] .

وقد ألف الفهرست والإستبصار قبل الرجال بوقت طويل ، فيمكن أن يستحصل أن رأيه الأخير في سهل هو ما ذكره في الرجال في أصحاب الهادي عليه السلام [٢] ، أو الإشارة إلى ضعفه لأمور لا ربط لها بالعدالة ، أو لكونه ضعيفاً في ظرف التعارض لا مطلقاً ، ولذا قد أكثر الرواية عنه في الإستبصار والتهذيب ، واستدل ببعض الأحاديث على بعض المسائل الفقهية مع وقوع سهل فيها بقوله : « يدل على هذا التأويل ، يدل على ذلك » ثم ساق روايات سهل بن زياد ، فلو أنه

---

(١) الحديث : ٩٣٥ .

(٢) والشاهد على ذلك أن النجاشي قدس سره عقد ترجمة للطوسي قدس سره ، وذكر أن له كتاب فهرست الشيعة ، ولم يشر إلى كتاب الرجال .

ضعيف بلحاظ القدح في عدالته أو مطلقاً لما عبّر قدس سره بقوله « يدل على ذلك ، وشبهه » .

٥ / اعتماد الصدوق قدس سره عليه في الفقيه ، وقد صرّح في كتابه الشريف « من لا يحضره الفقيه » بقوله : « ولم أقصد فيه قصد المصنفين في إيراد جميع ما رووه ، بل قصدت إلى إيراد ما أفتي به وأحكم بصحته ، وأعتقد فيه أنه حجة فيما بيني وبين ربي ـ تقدس ذكره ـ وجميع مافيه مستخرج من كتب مشهورة ، عليها المعول وإليها المرجع » وقد وقع سهل بن زياد في أسانيد عدة من الروايات التي يفتي بها قدس سره ، كما روى مكاتبته مع الإمام العسكري عليه السلام ، ووقع في طريقه إلى الشريف السيد عبد العظيم الحسني رضي الله عنه ، وطريقه إلى مروان بن مسلم ، وعبد الله بن الحكم .

٦ / اعتماد ابن قولويه عليه في كتابه الشريف « كامل الزيارات » ، وقد قال في مستهل كتابه « وقد عَلِمنا أنّا لا نحيط بجميع ما روي عنهم في هذا المعنى ولا في غيره ، لكن ما وقع لنا من جهة الثقات من أصحابنا رحمهم الله برحمته ، ولا أخرجت فيه حديثاً روي عن الشذاذ من الرجال ، يؤثر ذلك عنهم عن المذكورين غير المعروفين بالرواية المشهورين بالحديث »[1] ، وقد ذهب السيد الخوئي قدس سره لفترة من الزمن إلى وثاقة كل رواة كامل الزيارات ، ثم عدل بعد ذلك إلى خصوص أساتذة ومشايخ ابن قولويه .

---

(١) كامل الزيارات : ٣٧ .

فسهل بن زياد في نظر الفقيه الثبت ابن قولوية ليس من شذاذ الرجال ، ولعله تشمله عبارة « الثقات من أصحابنا » .

٧ / أنه من رواة تفسير القمي ، والذي قد التزم السيد الخوئي قدس سره بوثاقة رواته ، ووثق عدة من الرجال ممن وقعوا في أسانيد هذا الكتاب المبارك .

قال القمي : حدثنا محمد بن أبي عبد الله ، حدثنا سهل بن زياد ، عن الحسن بن محبوب ، عن محمد بن مارد : أن أبا عبد الله عليه السلام سئل عن قول الله عز وجل ﴿ الرحمٰن على العرش استوى ﴾ ؟ قال : استوى من كل شيء فليس شيء أقرب إليه من شيء [١] .

٨ / تصحيح الفقيه الجليل الخزاز القمي بعض روايات سهل بن زياد في كتابه الشريف « كفاية الأثر » [٢] ، وهذا التصحيح كاشف عن العدالة والوثاقة ، وقد توقف البعض ـ منهم سيد الفقهاء الخوئي قدس سره ـ في دلالته على الوثاقة والعدالة ، لاحتمال ابتنائه على « أصالة العدالة » ، وقد تقدم الكلام في ملحق : ١ عدم صحة نسبة هذا الإحتمال للقدماء ، بل نصوصهم صريحة على عدم العمل بها .

الأمارات القادحة :

أما شهادة أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري على سهل بالغلو والكذب ، فهو ـ في الواقع ـ مدح وليس بذم ، بتقريب ما قاله الوحيد

---

(١) تفسير القمي : ٥٩/٢ .

(٢) كفاية الأثر : ٢٨١ ، وفي صفحة : ٢١٢ ، أشارة إلى صحة الرواية .

البهبهاني قدس سره ـ خريت هذا الفن ـ : « الظاهر أن كثيراً من القدماء ـ سيّما القميين منهم [1] والغضائري [2] ـ كانوا يعتقدون للأئمة عليهم السلام منزلة خاصة من الرفعة والجلالة ، ومرتبة معينة من العصمة والكمال ، بحسب اجتهادهم ورأيهم ، وما كانوا يجوزون التعدي عنها ، وكانوا يعدون التعدي ارتفاعاً وغلواً حسب معتقدهم ، حتى أنهم جعلوا مثل نفي السهو عنهم غلواً ، بل ربما جعلوا مطلق التفويض إليهم ـ أو التفويض الذي أختلف فيه ـ ، أو المبالغة في معجزاتهم ونقل العجائب من خوارق العادات عنهم ، أو الإغراق في شأنهم واجلالهم وتنزيههم عن كثير من النقائص وإظهار كثير قدرتهم لهم وذكر علمهم بمكنونات السماء والأرض ارتفاعاً ، أو مورثاً للتهمة به ، سيما بجهة أن الغلاة كانوا مختفين في الشيعة مخلوطين بهم مندسين .

وبالجملة الظاهر أن القدماء كانوا مختلفين في المسائل الأصولية أيضاً ، فربما كان شيء عند بعضهم فاسداً أو كفراً أو غلواً أو تفويضاً أو جبراً أو تشبيهاً أو غير ذلك ، وكان عند آخر يجب اعتقاده » [3] .

---

(١) قلّة من القميين ، وإلا الأعم الأغلب من روايات كمالات المعصومين عليهم السلام في الكتب المعتبرة ـ كالكافي الشريف والبصائر وكامل الزيارات وكتب الصدوق ـ مروية عن القميين ، وهم أول من روى الزيارة الجامعة الكبيرة والتي هي كنز من كنوز العرش والمعرفة ، أو فقل : اثنين ـ كالأشعري وابن الوليد ـ أو ثلاثة أو أربعة ممّن قيل بأن لهم حساسية تجاه كمالات المعصومين عليهم السلام ، مع التأمل في الأول لكثرة رواياته في كمالات المعصومين ، أو حمل فعله مع بعض الأجلة على ضرورة التثبت أكثر فأكثر في روايات المعارف .

(٢) وكذا النجاشي قدس سره وعدة من أعلام مدرسة بغداد ، ولعله منهم شيخ الأمة المفيد قدس سره .

(٣) الفوائد الرجالية : ٣٨ .

قال السيد الخوئي قدس سره : ذهب بعضهم إلى وثاقته ـ أي سهل بن زياد ـ ، ومال إلى ذلك الوحيد قدس سره ، واستشهد عليه بوجوه ضعيفة !!! سماها أمارات التوثيق .

منها : أن سهل بن زياد كثير الرواية .

منها : رواية الأجلاء عنه .

منها : كونه شيخ إجازة .

وهذه الوجوه غير تامة في نفسها ، وعلى تقدير تسليمها فكيف يمكن الإعتماد عليها مع شهادة أحمد بن محمد بن عيسى عليه بالغلو والكذب ، وشهادة ابن الوليد وابن بابويه وابن نوح بضعفه ، واستثنائهم روايات محمد بن أحمد بن يحيى عنه مباشرة فيما استثنوه من رجال نوادر الحكمة ، وشهادة الشيخ بأنه ضعيف ، وشهادة النجاشي بأنه ضعيف في الحديث غير معتمد عليه فيه ، بل الظاهر من كلام الشيخ في الإستبصار : أن ضعفه كان متسالماً عليه عند نقاد الأخبار ، فلم يبق إلا شهادة الشيخ في رجاله بأنه ثقة ، ووقوعه في إسناد تفسير علي بن إبراهيم ، ومن الظاهر أنه لا يمكن الإعتماد عليهما في قبال ما عرفت [1] .

قلت : من الواضح أن تضعيف الشيخ والنجاشي له ، واستثناء ابن الوليد والصدوق لرواياته من نوادر الحكمة مفسرٌ ، وأن منشأه الغلو المتوهم ، أو عدم المبالات في الرواية عن المخلّطين والضعفاء والمجهولين والغلاة ، وهذا أمر لا ربط له بالعدالة والوثاقة ، والشاهد

---

(١) معجم رجال الحديث : ٣٥٦/٩ .

عليه أن الأعلام والحفاظ ـ ومنهم الشيخ الطوسي قدس سره ـ قد «ترسوا» وملؤوا كتبهم المبوبة والفقهية برواياته وأحاديثه ، فلو حمل كلام شيخ القميين الأشعري في حق سهل واتهامه له بالغلو والكذب على ظاهرها لَحَرُمَ الإكثار من الرواية عنه ، والحال أنهم قد أسرفوا في الرواية عنه .

وعليه : فما قيل في سهل بن زياد من جرح وقدح مُفسّر ، وهو لا يتعارض مع الحكم بالتوثيق والإعتماد عليه ، مع أنّا لا نسلم بكون سهل بن زياد من المغالين أو من المتساهلين في الرواية والتثبت .

وقد كان بينه وبين الفضل بن شاذان قدس سره نزاع ، وقد وصمه بأنه أحمق ، ولا نعلم ما هو منشأ ذلك ، فإن الفضل بن شاذان قدس سره قد تنازع مع عدة من أجلاء الرواة ، بل تنازع مع عدة من وكلاء الأئمة عليهم السلام ، فوردت عليه الكتب بمعاتبته وتخطأته من قبل الإمام عليه السلام [1] .

---

(١) رجال الكشي : ٨٢٠/٢ رقم ١٠٢٨ ، قال أبو علي البيهقي رحمه الله : أما الرقعة : فقد عاتب ـ أي الإمام عليه السلام ـ الفضل خاصة وأدبه ، ليرجع عمّا عسى قد أتاه من لا يكون معصوماً ، وأوعده ، ولو يفعل « يعني الإمام عليه السلام » شيئاً من ذلك ، بل ترحم عليه في حكاية بورق ، وقد علمت أن أبا الحسن الثاني وأبا جعفر ابنه بعده عليهما السلام قد أقرّ أحدهما أو كلاهما صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان وغيرهما ، مما لم يرض بعد عنهما ومدحهما ، وأبو محمد الفضل رحمه الله من قوم لم يعرض له بمكروه بعد العتاب .
وعلق سيد الفقهاء الخوئي قدس سره على سند هذه الحكاية : التوقيع المتقدم كان مخرجه المعروف بالدهقان ، وهو عروة بن يحيى المتقدم الكذاب الغالي !!! ، فيما كتبه عليه السلام إلى عبد الله بن حمدويه البيهقي ، فما في آخر عبارة الكشي من أن مخرجها العمري فيما كتبه عليه السلام إلى إبراهيم بن عبدة لابد وأن يكون فيه تحريف ، والله العالم .

ومنه تعرف الخلل فيما قاله الشيخ الداوري دام ظله : والذي تحصل من جميع ما ذكرنا أن الأدلة على وثاقة سهل غير تامة ، وأن كلمات الرجاليين مستقلة على ضعفه ، ثم على فرض عدم تمامية أدلة التضعيف يكون مورداً للتوقف ، كما هو رأي الأستاذ قدس سره ، والله العالم .

وجـــه الخـلل : تمامية الأدلة المتقدمة ، وأن مناشىء الطعن فيه لا ترجع إلى العدالة والوثاقة ، وإلا كيف يمكن تفسير اسراف الأعلام والأعاظم الرواية عنه ، فلو كان الشيخ الطوسي قدس سره يرى ضعفه من حيث القدح في عدالته ووثاقته لما أكثر الرواية عنه ، لإمكانه بسهولة الرواية عن مشايخه عبر رجال ثقات آخرين .

فقد روى بواسطته ـ من باب المثال ـ عن :

١ / أحمد بن محمد بن نصر البزنطي [١] ، والروايات عنه كثيرة جداً .

٢ / الحسن بن محبوب [٢] ، والروايات عنه كذلك كثيرة جداً .

قلت : سواء كان الدهقان ـ ثقة أم لا ـ فإن أبا علي أحمد بن محمد بن يعقوب البيهقي ـ وهو الذي صلى على الفضل بن شاذان ـ قد قال : وذلك التوقيع خرج من يد المعروف بالدهقان ببغداد في كتاب عبد الله بن حمدويه البيهقي ، وقد قرأته بخط مولانا عليه السلام ، والتوقيع : هذا الفضل بن شاذان ! ماله ولموالي يؤذيهم ويكذبهم ، وأني لأحلف بحق آبائي لئن لم ينته الفضل بن شاذان عن هذا لأرمينه بمرماة لا يندمل جرحه منها في الدنيا ولا في الآخرة .

(١) وله كتاب الجامع رواه الشيخ عنه بسندين أحدهم صحيح والآخر حسن كالصحيح .

(٢) قال الشيخ : أخبرنا بجميع كتبه ورواياته عدة من أصحابنا ، عن الصدوق ، عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن الهيثم بن أبي مسروق ومعاوية بن حكيم والأشعري ، عن الحسن بن محبوب ، وهذا السند من أصح الأسانيد كالشمس ، ثم ساق أسانيد أخرى .

٣ / على بن أسباط [١] ، ورواياته كثيرة .

٤ / الحسن بن علي بن فضال [٢] .

٥ / محمد بن عيسى اليقطيني [٣] .

٦ / على بن مهزيار [٤] .

ومنه يظهر بشكل واضح أن الشيخ يعتمد على كتب سهل بن زياد خاصة في انتقائه للأحاديث التي أودعها في كتابه الكبير الشريف « تهذيب الأحكام » ، وهذا اعتداد يفوق من حيث الإعتبار على كون سهل بن زياد ثقة ، نعم لو أن الشيخ قدس سره اعتمد عليه في الفهرست وبيان طرقه إلى كتب الأصحاب ، لكان الإعتبار أدون من ذلك .

فاحترام فعل الشيخ ـ بكثرة الرواية عن سهل بن زياد في أعظم كتبه فائدة « الإستبصار وتهذيب الأحكام » ـ يحتم علينا تفسير تضعيفه في

---

(١) قال الشيخ : له اصل وروايات ، أخبرنا ابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عن الصفار ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن علي بن اسباط .

(٢) قال الشيخ : أخبرنا بكتبه ورواياته عدة من أصحابنا ، عن محمد بن علي بن الحسين ، عن محمد بن الحسن ، عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله والحميري ، عن أحمد بن محمد ومحمد بن الحسين ، عن الحسن بن علي بن فضال .

واخبرنا ابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عن الصفار ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن الحسن بن علي بن فضال .

(٣) قال الشيخ : أخبرنا بكتبه ورواياته جماعة ، عن التلعكبري ، عن ابن همام ، عنه ، سند كالشمس من أصح الأسانيد .

(٤) قال الشيخ : أخبرنا بكتبه ورواياته جماعة ، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه ، عن أبيه ومحمد بن الحسن ، عن سعد والحميري ومحمد بن يحيى وأحمد بن ادريس ، عن أحمد بن محمد الأشعري ، عن العباس بن معروف عنه ، ولا سند أقوى وأصح من هذا السند

بعض المواضع لسهل بن زياد لأمور لا ترجع إلى العدالة والوثاقة .

وقد صرّح الوحيد البهبهاني قدس سره وغيره من أعلام هذا الفن : بأن الضعيف ليس بمعنى الكذوب وغير الثقة في لسانه ، بل هو بمعنى المتساهل أو المهمل في الضبط والتدقيق والتمييز والتحصيل ، والذي يكون ليناً في حديثه أي لا يكون ثبتاً .

وعليه فتضعيف الرواة في موارد ـ سيما من روى عنه الأجلاء والعيون ـ لا يتصادم بالضرورة مع توثيقهم وعدالتهم وصدق لهجتهم ، ولذا ـ في موارد كثيرة ـ نرى الشيخ الطوسي قدس سره يجرح ويلين ويضعف بعض الرواة ، ثم بعد ذلك يروي كتبهم ورواياتهم الخالية من الغلو والتخليط والإضطراب ، مما يفهم منه بشكل واضح أن منشأ التضعيف والطعن لا يرجع إلى القدح في العدالة والوثاقة .

هذا فيما إذا سُلم نسبة التساهل والإهمال وعدم الضبط والتدقيق والخلط والغلو بحق عدة من الرواة [1] .

---

(١) ومن باب الكلام يجر الكلام ـ ليس إلا ـ قد رأيت في المنام الفضل بن شاذان رحمه الله في حدود سنة ١٤١٣ هـ ـ عند اشتغالي بنسبة كتب الأصحاب إليهم ـ فسألته عن كيفية وصول كتب أصحاب الأئمة عليهم السلام إليه ، فأخبرني بأن ذلك عبر المناولة من يد إلى يد ، فقلت له : هل هذه المناولة وهذه الكتب بخط أصحاب الأئمة عليهم السلام ، فأجاب : نعم ، كتاب أبان بن تغلب ـ مثلا ـ وصل إلينا بسندنا إليه وبخطه أيضاً ، ثم سألته عمّا جرى بينه وبين سهل بن زياد من منازعة وكان مستلقياً على الفراش ، فاستوى جالساً ، وقال لي : الأمور الدنيوية غير الأخروية ، وانتهت الرؤية ، وكأنَّ مقصوده ـ وهو الذي فهمته ـ أن ما جرى بينه وبين سهل بن زياد قضايا دنيوية لا ربط لها بالبحث العلمي ، والله العالم .

(١٠)

جلالة يونس بن ظبيان

من الرواة المختلف فيهم بين الرجاليين ، بين مادح له ومتهم له بالغلو والكذب ، والصحيح أنه من أجلاء الأصحاب ، وأن الطعون عليه مفسرة بتهمة الغلو والإختلاط مع الخطّابية ، والشاهد على ذلك أمور :

الأول : رواية عدة من الأعاظم والأجلاء الكبار عنه ، كجميل بن دراج وصفوان وابن أبي عمير وعثمان بن عيسى ومنصور بن يونس والحسن بن راشد والمفضل بن عمر وداود بن كثير الرقي ، وكذا الجليل محمد بن سنان .

الثاني : ما استطرفه ابن ادريس الحلي قدس سره من جامع البزنطي عن هشام بن سالم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن يونس بن ظبيان ؟ فقال : رحمه الله ، وبنى له بيتاً في الجنة ، كان والله مأموناً على الحديث [١] .

قال سيد الفقهاء الخوئي قدس سره : هذه الرواية رواها محمد بن ادريس عن جامع البزنطي ، عن داود بن الحصين عن هشام ، وقد يتخيل أن الرواية صحيحة ولكنها ليست كذلك ، فإن طريق ابن إدريس الى جامع البزنطي مجهول ، فالرواية بكلا طريقيه ضعيفة [٢] .

قلت : جامع البزنطي من الكتب المعتمدة والمشهورة في الطائفة ،

---

(١) السرائر : ٥٧٨/٣ .

(٢) معجم رجال الحديث : .

وعليه فلا يحتاج إلى سند لصحة نسبة الكتاب إلى البزنطي ، ولقد وصل إلى المحقق الحلي المتوفي سنة ٦٨٦ ونقل منه رواية وهو متأخر عن الفقيه ابن ادريس المتوفي سنة ٥٩٨ ، كما نقل منه الشهيد الأول المستشهد سنة : ٧٨٦ في الذكري : ١٩٤ ، وكذا الشهيد الثاني وغيره من العلماء ، وهذا كاف في اثبات صحة الكتاب وتداوله بين العلماء .

وسندهم إلى البزنطي مشهور معروف صحيح مذكور في الإجازات والفهارس ، هذا وقد نقل منه أيضا ابن أبي جمهور الاحسائي المتوفي سنة ٨٨٠ في كتابه عوالي اللئالي : ١٧٦/٢ عدة من الروايات لم تذكر في مستطرفات السرائر ولا في غيره من الكتب المعتبرة ، وقد ذكر الإحسائي طريقاً صحيحاً عالياً لكل الكتب التي نقل منها والروايات التي ذكرها في مقدمة كتابه .

وعليه فالرواية صحيحة سنداً ، ولها سند آخر ذكره الكشي أيضا .

الكشي : عن محمد بن قولويه ، عن سعد بن عبد الله القمي ، عن الحسن بن علي الزبيدي ، عن أبي محمد القاسم بن الهروي ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ... مثله [1] .

الثالث : تصحيح الفقيه الجليل الخزاز القمي بعض رواياته ، ونقل رواية طويلة مشعرة بجلالته ، وأنه من خلص أصحاب الصادق عليه السلام ، وفيها : « يا يونس إذا أردت العلم الصحيح فعندنا أهل البيت ،

---

(١) رجال الكشي : ٦٥٨/٢ ، رقم : ٦٧٥ .

فإنا ورثناه وأوتينا شرح الحكمة وفصل الخطاب ، فقال يونس : يا ابن رسول الله فكل من أهل البيت ورث ما ورثت ، من ولد علي وفاطمة عليهما السلام ؟ فقال : ما ورثه إلا الأئمة الإثني عشر ، قال : سمهم لي يا ابن رسول الله ؟ قال : أولهم علي بن أبي طالب عليه السلام ، وبعده الحسن والحسين ، وبعده علي بن الحسين ، وبعده محمد بن علي ، وثم أنا ، وبعدي موسى ولدي ، وبعد موسى علي ابنه ، وبعد علي محمد ابنه ، وبعد محمد علي ابنه ، وبعد علي الحسن ابنه ، وبعد الحسن الحجة عليهم السلام ، اصطفانا الله وطهرنا وآتانا ما لم يؤت أحداً من العالمين .

فقال يونس : يا ابن رسول الله ! إن عبد الله بن سعيد دخل عليك بالأمس فسألك عمّا سألتك فأجبته بخلاف هذا ؟ فقال : يا يونس كل امرىء وما يحتمله ، ولكل وقت حديثه ، وإنك لأهل لما سالت ، فاكتم هذا الأمر إلا عن أهله والسلام [1] .

الأمارات القادحة :

وثمة قرائن على ذمه واتهامه بالغلو والتخليط والكذب .

---

(١) كفاية الأثر للخزاز القمي : ٢٥٥ وصححه ، ومضامينه عالية وشريفة ، قال الخزاز القمي : حدثنا علي بن الحسين ، حدثنا أبو محمد هارون بن موسى ، حدثني محمد بن همام ، حدثني عبد الله بن جعفر الحميري ، حدثني عمر بن علي العبدي الرقي ، عن داود بن كثير ، عن يونس بن ظبيان ، قال : دخلت على الصادق عليه السلام .
وقال : وقال أبو محمد حدثني أبو العباس بن عقدة ، حدثني الحميري ، حدثنا محمد بن أحمد بن يحيى ، عن إبراهيم بن اسحاق ، عن عبد الله بن أحمد ، عن الحسين ، عن ابن أخت شعيب العقرقوفي ، عن خاله شعيب قال : كنت عند الصادق عليه السلام إذ دخل إليه يونس فسأله ... وذكر الحديث .

١ / قال الفضل بن شاذان رحمه الله : الكذابون المشهورون : أبو الخطاب ، ويونس بن ظبيان ، ويزيد الصائغ ومحمد بن سنان ، وأبو سمينة وهو أشهرهم .

٢ / قال ابن الغضائري رحمه الله : غال ، كذاب ، وضاع للحديث ، لا يلتفت إلى حديثه .

٣ / قال النجاشي قدس سره : مولى ضعيف جداً ، لا يلتفت إلى ما رواه ، كل كتبه تخليط ، ثم ساق طريقه إليه عن بيان بن حكيم عنه .

٤ / وفي صحيحة يونس بن عبدالرحمن قال : سمعت رجلاً من الطيارة يحدث أبا الحسن الرضا ـ صلوات الله عليه ـ عن يونس بن ظبيان ، أنه قال : كنت في بعض الليالي وأنا في الطواف ، فإذا نداء من فوق رأسي ، يا يونس إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني وأقم الصلاة لذكري ، فرفعت رأسي فإذا حينئذٍ « أبو الحسن »[1] ، فغضب أبو الحسن عليه السلام غضباً لم يملك نفسه ، ثم قال : للرجل : اخرج عني لعنك الله ولعن من حدثك ولعن يونس بن ظبيان ، ألف لعنة ، يتبعها ألف لعنة .

وهذه الرواية لعلها عمدة من ذهب إلى تضعيف يونس بن ظبيان من مجتهدي الرجاليين ، إذ لا مجال لتأويلها .

إلا أنه ثمة خلل فيها من جهة أن يونس بن ظبيان من كبار أصحاب

---

(١) وفي بعض النسخ : فإذا ح أبو الحسن ، وفي بعضها فإذا ح ، وفي بعضها الثالث : فإذا ج ، وعلق المولى المجلسي على النسخة الأخير فإذا ج ، أي جبرئيل .

الصادق ويروي عنه أيضاً بعض كبار أصحابه عليه السلام ، وقد مات في زمانه عليه السلام وترحم وترضى عليه وأوجب له الجنة ـ كما مر ذكره ـ فلا يمكن بحال أن يكون حياً إلى زمن الكاظم عليه السلام ـ لو كان هو المقصود من أبي الحسن عليه السلام ـ فضلا على أن يكون حياً إلى عصر الرضا عليه السلام ، وهو المقصود من « أبو الحسن » في الرواية المتقدمة .

هذا إذا كان المقصود من وقوله « فإذا أبو الحسن » ، وفي نسخة أخرى فإذا ح ، وفي ثالثة : فإذا ج ، وفسر المير داماد والمولى المجلسي : أي فإذا جبرئيل عليه السلام ، فعلى هذه النسخ ، لا يمكن الركون لهذه الرواية من جهة أن خلطة يونس بن ظبيان بالإمام الصادق عليه السلام وبأصحابه الكبار وبالثقات الأعاظم لا تتلاءم وهذه الرواية القادحة ، مع وجود الخطأ الكثير في نسخ الكشي وفي رواياته كما قال النجاشي وغيره .

مؤيداً بأن الشيخ الطوسي قدس سره قد عقدة ترجمة ليونس في الفهرست وساق طريقه إليه ، وذكره في الرجال في أصحاب الصادق عليه السلام ، ولم يقدح فيه أصلاً ، مع أنه قد انتخب هذه الرواية من رجال الكشي .

وقد روى عنه ـ كما تقدم ـ عدة من الأعاظم والثقات ، كابن أبي عمير وإسماعيل بن جابر وجميل بن دراج وعثمان بن عيسى ومنصور بن يونس وغيرهم ، وهو من وراة كامل الزيارات وتفيسر القمي ، وروى

عنه الصدوق بعض الروايات في الفقيه ، وصحح الفقيه الخزاز القمي بعض رواياته .

وبما أن قدح الفضل وابن الغضائري والنجاشي مفسر بالغلو والتخليط ومخالطة الخطابية فهو لا يقوى على معارضة الأمارات المادحة والقرائن الدالة على أنه من أجلاء الأصحاب ، بل من خواص الصادق عليه السلام .

قال الكاظمي في التكلمة : واعلم أن هذا قد ضعفه أكثر أهل الرجال ، وأورد الكشي أخباراً في مدحه وذمه كلها ضعيفة إلا واحداً صحيحا ، إلا أن فيه محمد بن عيسى .

وبخط المجلسي : روى ابن ادريس في السرائر عن جامع البزنطي وساق الخبر ، ثم قال : وهذا حديث صحيح ، لأن ابن إدريس أخذه عن جامع البزنطي ، وهو ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه .

ورواه الكشي بطريق مجهول إلى ابن أبي عمير إلى هشام بن سالم ، فكان خبر المدح أصح .

وفي الكافي حديث دال على مدحه أيضاً لا يحضرني الآن ، قال الصالح [1] : وفيه دلالة على حسن حال يونس بن ظبيان ، ولكن علماء الرجال بالغوا في ذمه ونسبوه إلى الكذب والوضع والتهمة والغلو ووضع الحديث ، ونقلوا عن الرضا عليه السلام أنه لعنه ، وقال : أما إن يونس بن ظبيان مع أبي الخطاب في أشد العذاب .

---

(١) المولى محمد بن صالح المازندراني قدس سره شارح الكافي الشريف .

فلو خليت الأخبار ونفسها لحكمت بوثاقته ، ولكن أخبار الذم مؤيدة بفتوى أساطين علم الرجال ، فلذا توقفت فيه [1] .

فأجابه خاتمة المحدثين قدس سره : وأخبار المدح مؤيد بعمل الشيوخ المعاصرين له الأعرفين بحاله من الكشي الساكن في أقصى بلاد خراسان ، والغضائري المتأخر عنه بقرون ، وبقول الصدوق في الزيارة التي هو راويها أنها أصح الزيارات رواية ، والمراد بالصحة وثاقة الرواة هنا قطعاً وإن قلنا بأعمية الإصطلاح .

قال : وقال الأستاذ في التعليقة : روى الثقة الجليل علي بن محمد الخزاز في كتابه الكافية عنه النص على الأئمة الإثني عشر عليهم السلام عن الصادق عليه السلام ، ويظهر منها مدح له وأنه حين الرواية لم يكن غالياً ... ويظهر من غير ذلك من الأخبار أيضاً ما يدل على عدم غلوه فلاحظ .

قال : وأغرب أبو علي في رجاله فقال في مقام رد كلام أستاذه ، أقول : بعد إطباق المشايخ على ضعفه مضافاً إلى ما ورد فيه من الحديث الصحيح لا مجال للتوقف أصلاً [2] .

ثم رد عليه الحاج النوري بكلام قاس لا حاجة لذكره .

وقال الشيخ التستري قدس سره بعد أن ساق الأمارات القادحة والمادحة : لكن وروده في الأخبار كثيراً مريب ، فورد في الكافي في

---

(١) تكلمة الرجال : ٦٢٩/٢ .

(٢) خاتمة المستدرك : ٢٤٠/٩ .

مولد فاطمة عليها السلام ، وفي مولد الصادق عليه السلام ، وفي كراهية اليمين والبراءة ، وبعد باب في أرواح مؤمنيه ، وفي خواتيم زيه ، وفي تسمية أطعمته ، وفي تقبيليه ، وفي الشمشي مع جنازته ، وفي آخر أصوله ، وفي شاربه ، وفي اختتال الدنيا بدينه ، وفي فضل صومه مرتين ، وفي نقش خواتيم زيه ، وفي من منع مؤمناً شيئاً ، وفي النهي عن الجسم ، وفي سهو قلبه ، وفي الدفع عن الشيعة في أواخر كفره ، وفي مواليد أئمته ، وفي صلة إمامه ، وكذا في أن الأرض كلها لإمامه ، وفي مواضع أخر من التهذيب والإستبصار ذكرها الجامع .

هذا وتحريفات أخبار الكشي لا تخفى [1] .

---

(١) قاموس الرجال : ١٦٩/١١ .

(١١)

جلالة محمد بن علي القرشي الكوفي المعروف بأبي سمينة الصيرفي

قال علي بن محمد بن قتينة النيسابوري : عن الفضل بن شاذان أنه قال : كدت أن أقنت على أبي سمينة محمد بن علي الصيرفي ، قال : فقلت له : ولِم استوجب القنوت من بين أمثاله ؟! فقال : لأني أعرف منه ما لا تعرفه [١] .

وقال الفضل بن شاذان رضي الله عنه في بعض كتبه : الكذابون المشهورون : أبو الخطاب ، ويونس بن ظبيان ، ويزيد الصائغ ، ومحمد بن سنان ، وأبو سمينة أشهرهم [٢] .

وقال ابن الغضائري : محمد بن علي بن محمد الصيرفي ـ ابن أخت خلاد المقرىء ـ أبو جعفر ، الملقب بأبي سمينة ، كوفي ، كذاب ، غال .

دخل قم واشتهر أمره بها ، ونفاه أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري رحمه الله عنها ، وكان شهيراً في الإرتفاع ، لا يلتفت إليه ، ولا يكتب حديثه [٣] .

وقال الشيخ النجاشي : محمد بن على بن إبراهيم بن موسى ، أبو جعفر القرشي مولاهم ، صيرفي ، ابن أخت خلاد المقرىء ، وكان يلقب

---

(١) رجال الكشي : ٨٢٢/٢ ، رقم : ١٠٢٣ .

(٢) رجال الكشي : ٨٢٢/٢ ، رقم : ١٠٣٣ .

(٣) رجال ابن الغضائري : ٩٤ ، رقم : ١٣٤ .

محمد بن علي أبا سمينة ، ضعيف جداً ، فاسد الإعتقاد ، لا يعتمد في شيء ، وكان ورد قم ـ وقد اشتهر بالكذب بالكوفة ـ ونزل على أحمد بن محمد بن عيسى مدة ، ثم تشهر بالغلو ، فجفي ، وأخرجه أحمد بن محمد بن عيس عن قم ، وله قصة ، له كتب ... ثم ساق طرقه إليه [1] .

وقال الشيخ الطوسي : محمد بن علي الصيرفي ، يكنى أبا سمينة ، له كتب ، وقيل : إنها مثل كتب الحسين بن سعيد ، أخبرنا بذلك جماعة ، عن أبي جعفر بن بابويه ، عن أبيه ومحمد بن الحسن ومحمد بن علي ماجيلويه ، عن محمد بن أبي القاسم ، عنه ، إلا ما كان فيها من تخليط أو غلو أو تدليس ، أو ينفرد به ولا يعرف من غير طريقه [2] .

قلت :

من خلال ما تقدم من كلماتٍ للأعلام يستفاد أن منشأ الطعن في أبي سمينة ليس هو بلحاظ عدالته ونزاهته ، وإنما لاتهامه بالغلو والإرتفاع ، وهو ما صرّح به الغضائري والنجاشي بقوله « ثم تشهر بالغلو » ، وذيل كلام الشيخ « إلا ما كان فيها من تخليط أو غلو أو تدليس » ، وكل من اُتهم بالغلو ـ بحسب التتبع ـ قيل عن أحاديثه أو بعضها بأنها كذب وتخليط وتدليس وشذوذ انفرد بروايتها ، وهو الذي يشير إليه كلام الفضل بن شاذان رضي الله عنه بقوله لتلميذه الفاضل ابن قتيبة : « لأني أعرف منه ما لا تعرفه » .

---

(١) رجال النجاشي : ٣٢٢ ، رقم : ٨٩٤ .

(٢) الفهرست : ٢٣٢ ، رقم : ٦٢٤ .

والمتتبع لروايات محمد بن علي الصيرفي القرشي الكوفي يجدها ـ كما صرّح بذلك شيخنا السند دام ظله وكما هو واقعاً ـ اشتملت على أجل وأدق المطالب ، ولا تخليط فيها ، ومتطابقة مع محكمات الكتاب وروايات المعصومين عليهم السلام ، والأحاديث التي يتوهم منها الغلو هي بقراءة التحقيق علو في مراتب الإسلام والإيمان .

ومن القرائن التي يستفاد منها حسن حال أبي سمينة وأنه من الأجلاء ما يلي :

١ / قول الشيخ قدس سره في الفهرست : « له كتب ، وقيل : إنها مثل كتب الحسين بن سعيد » ، فإن مثل هذه الكلمة بيان للمنزلة العلمية لحال أبي سمينة ، فقد قيلت هذه الكلمة بحق الفقهاء : علي بن مهزيار الأهوازي وصفوان بن يحيى ويونس بن عبد الرحمٰن وموسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي ومحمد بن الحسن الصفار ، وكلهم من أعاظم الأصحاب .

وبتعبير آخر كتب الحسين بن سعيد ما هي إلا رسالة عملية لسائر المكلفين ، إذ أن الرسائل العملية آنذاك كانت على شكل تبويب الروايات وتنظيمها بحسب الأبواب والفصول العقائدية والفقهية ، كما هو الحال في أبواب الكافي الشريف ومن لا يحضره الفقيه وتهذيب الأحكام ووسائل الشيعة ـ الذي لم يعمل مثله في تاريخ الإسلام ـ .

فمن قيلت في حقه هذه الكلمة « له كتب كتب الحسين بن سعيد » بمعنى أنه كان مرجعاً من مراجع الشيعة آنذاك ، ولذا لم تقل إلا في حق

عدة من الفقهاء والأعاظم كالذين تقدمت أسماءهم [1] ، ومن ذلك تعرف وهن احتمال كون هذه الكلمة قيلت في حقه لمعرفة عدد كتبه فحسب .

٢ / نزوله في أول أمره ضيفاً على شيخ الأشاعرة أحمد بن محمد بن عيسى مدة من الزمن ، الدال على كونه من مشاهير الرواة والمحدثين أصحاب المجاميع ، إذ لو لم يكن كذلك لما كان ثمّة خصوصية لاستضافة الأشعري له ، نعم إخراجه من قم المقدسة لاتهامه بما يظن آنذاك أنه غلو وتجاوز في المعصومين عليهم السلام ، والذي هو اليوم ـ بفضل من أُتهم بالغلو وتحقيقات الأعلام ـ من أبجديات عقائد ومعارف مدرسة أهل البيت عليهم السلام .

٣ / توقف الثقة الجليل الفضل بن شاذان من الدعاء عليه بقوله : « كدت أن أقنت على أبي سمينة محمد بن علي الصيرفي » ، فلو كان أشهر الكذابين بزعمه لوجب عليه التبرأ والقنوت عليه قولاً وفعلاً ، كما أن خلاف الفضل بن شاذان مع عدة من الأولياء ووكلاء الأئمة عليهم السلام مسطور في كتب الرجال ، وقد تقدم بعض موارده .

٤ / ما قاله شيخنا السند دام ظله العالي : يظهر من طريق الشيخ في الفهرست تلقي الرواية وقبول كتب أبي سمينة من كل من : الشيخ المفيد والصدوق ووالده وشيخه ابن الوليد ، وكذا بيت ما جيلويه ، حيث رووا

---

(١) نعم قيلت في حق الجليل محمد بن سنان ، وهو من الأعاظم ـ بل من الأولياء ـ كما تقدم بيانه .

كتبه عنه .

ويظهر من طريق النجاشي قبول رواية محمد بن يحيى العطار شيخ الكليني لكتبه أيضاً .

وكذا يظهر القبول من الشيخ لتعبيره : « أن كتبه مثل كتب الحسين بن سعيد » ، وإن احتمل إرادته التشبيه من ناحية العدد [1] .

٥ / أن رواياته كثيرة في الكتب الأربعة وسائر الكتب المعتبرة ، وهو من رواة كامل الزيارات الذي قد التزم بعدم روايته عن شذاذ الرجال [2] ، ومن رواة تفسير القمي ، ورواياته فيه كثيرة ـ وقد التزم السيد الخوئي قدس سره بوثاقة رواته ـ .

كما روى عنه الشيخ الصدوق كثيراً في كتبه ، وفي كتابه من لا يحضره الفقيه الذي دوّن فيه ما يحكم بصحته ويفتي به وأنه حجة بينه وبين الله عز وجل .

فروى في « من لا يحضره الفقيه » بسنده عن محمد بن علي الكوفي وهو أبو سمينة ، عن الثقة إسماعيل بن مهران ، عن الثقة مرازم ، عن الثقة جابر بن يزيد ، عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه ـ في حديث ـ : يا رسول الله هذه حالنا ، فكيف حالك وحال الأوصياء بعدك في الولادة ، فسكت رسول الله صلى الله عليه وآله ملياً ، ثم قال : يا

---

(١) وقد تقدم أن هذا الإحتمال ضعيف جداً ، فمن قيل في حقه هذه الكلمة قليل وكلهم من الفقهاء والأعاظم ، سوى محمد بن سنان وهو جليل كذلك .

(٢) راجع حديث : ١٤١ ، ٤٧٥ برواية الأشعري ، ٦٧٩ ، ٦٩٠ .

جابر ! لقد سألت عن أمر جسيم لا يحتمله إلا ذو حظ عظيم ، إن الأنبياء والأوصياء مخلوقون من نوع عظمة الله جل ثناؤه ، يودع الله أنوارهم أصلاباً طيبة ، وأرحاماً طاهرة ، يحفظها بملائكته ، ويربيها بحكمته ، ويغذوها بعلمه ، فأمرهم يجل عن أن يوصف ، وأحوالهم تدق عن أن تعلم ، لأنهم نجوم الله في أرضه ، وأعلامه في بريته ، وخلفاؤه على عباده ، وأنواره في بلاده ، وحججه على خلقه ، يا جابر ! هذا من مكنون العلم ومخزونه فاكتمه إلا من أهله [1] .

كما وقع أبو سمينة في طرق الصدوق قدس سره إلى كل من : أبي الجارود ، والحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني ، وسالم بن مكرم ، وعبد الحميد الأزدي ، وهارون بن خارجة ، وإبراهيم بن سفيان .

هذا : وقد احتمل السيد الخوئي قدس سره بوجود التغاير بين من يروي عنه الصدوق قدس سره وبين أبي سمينة .

قال قدس سره : إن محمد بن على القرشي الواقع في سند كامل الزيارات لم يعلم أنه أبو سمينة ، فإن أبا سمينة وإن كان قرشياً واسمه محمد بن على إلا أنه لا يلازم انحصار المسمى بهذا الاسم فيه ، فمن الممكن أنه رجل آخر ، ورواية محمد بن أبى القاسم ماجيلويه عنه لا تدل على الإتحاد ، لامكان روايته عن كلا الرجلين .

ومما يؤيد التغاير أن الصدوق روى عن محمد بن علي ماجيلويه

---

(١) من لا يحضره الفقيه : ٤١٣/٤ ، وهذه رواية ـ والله ـ خير من الدنيا والآخرة ، ولولا أبو سمينة رضي الله عنه لما كان وجود لهذه الرواية الشريفة .

عن محمد بن أبي القاسم عن محمد بن على القريشى [1] عن إسماعيل بن بشار في طريقه إلى عبد الحميد الأزدى ، وعن محمد بن على القرشي الكوفي عن محمد بن سنان في طريقه إلى أبى الجارود ، وعن محمد بن على الكوفى عن عبد الرحمن بن أبي هاشم في طريقه إلى أبى خديجه سالم بن مكرم .

وقد التزم الصدوق قدس سره أن لا يذكر في كتابه إلا ما يعتمد عليه ، ويحكم بصحته ، فيكف يمكن أن يذكر فيه روايات من هو معروف بالكذب والوضع ، إذاً فمحمد بن علي القريشي الكوفي رجل آخر غير أبي سمينة المشهور بالكذب .

قلت : وما قاله في الذيل صحيح ، فإن الصدوق قدس سره لا يروي عمّن ثبت ضعفه لديه ، فضلاً عمّن اتهمه أو ثبت عليه الكذب [2] ، وهذا معناه أنه لم يقبل قدح الفضل بن شاذان في أبي سمينة ، وإذا رأينا روايته كثيراً عمّن ضعف أو اتهم بالكذب ، فهذا أمارة على كون التضعيف والتكذيب ليس راجعاً إلى عدالته ونزاهته وإنما لاتهامه بالغلو والتخليط ، هذا من جهة .

---

(١) كذا في المصدر .

(٢) وما قيل من أن الصدوق قدس سره روى عن الضعفاء جداً كعمرو بن شمر وسلمة بن الخطاب والمفضل بن صالح ووهب بن وهب البختري ، فجوابه : كونهم ضعفاء لدى الصدوق أول الكلام ، فليس كل من ضعفه النجاشي والطوسي وغيرهما من أعلام المدرسة البغدادية ضعيف لدى الصدوق وبالعكس ، وعمرو بن شمر وسلمة بن الخطاب وابن صالح من الأجلاء ، ووهب بن وهب البختري له روايات عن الصادق عليه السلام يوثق بها على ما قاله متشدد المدرسة البغدادية ابن الغضائري ، على أن قصة اتهامه بالكذب منشؤها العامة وفيها ملابسات .

ومن جهة أخرى : على فرض التعدد بين محمد بن علي القرشي ومحمد بن علي الكوفي ، وأن أبا سمينة هو الثاني ، فإن الصدوق قد روى عنه أيضاً ـ الرواية المتقدمة ـ ، ووقع في طريقه إلى هارون بن خارجه ، وفي طريقه إلى سالم بن مكرم ، وفي طريقه إلى إبراهيم بن سفيان ، وفي طريقه إلى علي بن محمد الحصيني ، وفي طريقه إلى محمد بن سنان ، كما وقع بعنوان محمد بن علي الكوفي في روايات كثيرة في سائر كتبه الشريفة .

ووقع بعنوان « محمد بن علي القرشي الكوفي » في طريقه إلى أبي الجارود زياد بن المنذر قال : وما كان فيه عن أبي الجارود فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضي الله عنه ، عن عمه محمد بن أبي القاسم ، عن محمد بن علي القرشي الكوفي ، عن محمد بن سنان ، عن أبي الجارود زياد بن المنذر الكوفي .

فالخلاصة أن رواياته عن محمد بن علي الكوفي أكثر من روايته عن محمد بن علي القرشي .

ومن جهة ثالثة : أن دعوى التعدد هو الذي بحاجة إلى قرينة واضحة ، وما ذكره قدس سره ليس بقرينة موجبة للتعدد ، بل لا يحتمل من خلالها بالتعدد ، فقد ذكر النجاشي أبا سمينة بقوله : محمد بن علي بن إبراهيم بن موسى أبو جعفر القرشي مولاهم صيرفي ، ابن أخت خلاد المقرىء ، وكان يلقب أبا سمينة .

وعنونة الشيخ الطوسي عنوانين باسم « محمد بن علي الصيرفي » ،

و « محمد بن علي المقري القرشي » لا يستلزم التعدد ، لكثرة من كرره الشيخ تبعاً لأسانيد الروايات ، ولكون المقرىء هو أيضاً الصيرفي ، فهو ابن أخت المقرىء خلاد ، ويشهد له أيضاً وحدة سنده لكلا العنوانين .

ومما يشهد بعدم التعدد ورود عنوان « محمد بن علي الصيرفي القرشي الكوفي »[1] في أسانيد الصدوق ، فلو كان القرشي غير الكوفي ، لكان الجامع للأوصاف الثلاثة شخص ثالث .

وخلاصة القضية في حال أبي سمينة أنه من الأجلاء ، وقدح الفضل بن شاذان والنجاشي وغيرهما له ، غير متوجه لذاته وعدالته ، وإنما لاتهامه بالغلو ، وهو علو ، فهو مدح وليس بقدح .

---

(١) معاني الأخبار : ٣٧٥ * بحار الأنوار : ٣٢٩/٤٢ .

(١٢)

جلالة المفضل بن صالح المعروف بأبي جميلة النخاس

قال ابن الغضائري : المفضل بن صالح ، أبو جميلة الأسدي مولاهم النخاس ، ضعيف ، كذاب ، يضع الحديث .

روى عن ابن فضال قال : سمعت معاوية بن حكيم يقول : سمعت أبا جميلة يقول : أنا وضعت رسالة معاوية إلى محمد بن أبي بكر .

ورى مفضل عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليها السلام [١] .

وقال النجاشي ـ في ترجمة جابر الجعفي ـ: وروى عنه ـ أي جابر ـ جماعة غمز فيهم وضعفوا : منهم عمرو بن شمر ومفضل بن صالح ومنخل بن جميل ويوسف بن يعقوب ... .

وذكره الشيخ الطوسي فلم يقدح فيه ، قال : مفضل بن صالح ، يكنى أبا جميلة ، له كتاب ، وكان نخاساً يبيع الرقيق ، ويقال إنه كان حداداً ، مات في حياة الرضا عليه السلام .

قلت : ما أكثر من اتهمهم ابن الغضائري بالكذب والوضع لرواياتهم أحاديث المعارف ، على أن نسبة الكتاب لابن الغضائري غير ثابتة لدى بعض المحققين ، ومع ثبوتها فقد عرف عنه أنه من المتشددين في الرجال ، والقادحين فيمن يروي روايات تخالف ما يعتقد به ويرى بأنه

---

(١) رجال ابن الغضائري : ٨٨ ، رقم : ١١٨ .

غلو وتجاوز ، فمن خلال كثرة روايات المفضل بن صالح في الكتب المعتبرة وكثرة رواية الأجلاء والأعاظم عنه ـ وفيهم من لا يروي إلا عن الثقات ـ يستفاد أن قدح ابن الغضائري على فرض التسليم به غير راجع إلى ذات المفضل والقدح في عدالته ، وإنما لتهمة الغلو والتخليط وصحبته لجابر بن يزيد الجعفي رضي الله عنه .

والغمز والتضعيف للمفضل في كلام الشيخ النجاشي مجهول قائله ، ولعله ابن الغضائري أو بعض منتسبي المدرسة البغدادية ، فلو كان وضاعاً أو كذاباً كما ادعى ابن الغضائري لكان ذلك مشهوراً ومعروفاً لدى الأصحاب .

وما ذكره السيد الخوئي قدس سره : « أن ضعف المفضل بن صالح كان من المتسالم عليه عند الأصحاب »[1] .

فمن غرائب كلامه قدس سره في معجم رجال الحديث ، فإن عبارة النجاشي المتقدمة لا تفيد أن ضعفه متسالم عليه لدى الأصحاب ، بل نسب القدح والغمز لمجهول ، ولو كان للأصحاب لقال : غمز فيهم الأصحاب وضعفوا .

ومما يؤيد بل يدل على أنه من الأجلاء كثرة رواياته في الكتب المعتبرة والعمل برواياته ، وقد أكثر عنه ثقة الإسلام الكليني في كتابه الشريف « الكافي » وليس ثمة ضعيف روى عنه في هذا الكتاب المبارك ، كما قد أحتج به الصدوق في كتابه « من لا يحضره الفقيه »

---

(١) معجم رجال الحديث : ٣٠٩/١٩ .

وسنده إليه من أصح الأسانيد ، وهو أيضاً من رواة كامل الزيارات وتفسير القمي .

وقد روى عنه الثقات والأجلاء والأعاظم منهم عدة من أصحاب الإجماع ، وممن لا يرون إلا عن الثقات ، بل ليس ثمة راوٍ ضعيف يروي عنه [1] .

فقد روى عنه أحمد بن محمد بن أبي نصر المعروف بالبزنطي ، وإسماعيل بن مهران ، وثعلبة بن ميمون ، والحسن بن علي بن فضال ، والحسن بن علي الوشاء ، والحسن بن محبوب ، والحسين بن سعيد ، وعبد الرحمٰن بن أبي نجران ، وعبد الله بن المغيرة ، وعلي بن الحكم ، وعلي بن سيف بن عميرة ، وعمرو بن عثمان ، ومحمد بن أبي عمير ، ومحمد بن عبد الحميد ، وهارون بن الجهم ، ويونس بن عبد الرحمٰن .

فهذه أمارات وقرائن مشكلة لحسن ظاهره المستلزم للحكم بعدالته وجلالته ، وأن ما تقدم من قدح فيه ـ مع تسليمه وقبوله ـ ليس راجع إلى ذاته وعدالته .

---

(١) إلا محمد بن سنان ومحمد بن علي الصيرفي وهما كما تقدم من الأجلاء الكبار .

(١٣)

جلالة أبو المفضل محمد بن عبد الله الشيباني

وهو أبو المفضل الشيباني محمد بن عبد الله بن محمد بن عبيد الله بن همام الكوفي الحافظ [١] قدس سره .

ذكره الخطيب البغدادي وقال : نزل بغداد وحدّث بها عن ابن جرير والباغندي والبغوي والأشناني ، وعن خلق كثير من المصريين والشاميين والجزريين ، وأهل الثغور معروفين ومجهولين ، وكان يروي غرائب الحديث ، وسؤالات الشيوخ ، فكتب الناس عنه بانتخاب الدارقطني ، ثم بَانَ كذبه فمزقوا حديثه وأبطلوا روايته !!! وكان بعد يضع الأحاديث للرافضة !! ويلي في مسجد الشرقية ، ذكر الأزهري أبا المفضل فأساء ذكره والثناء عليه !!! ثم قال : وقد كان يحفظ ، وقال : كان معه فروع فوائد قد أخرجها في مائة جزء فيها سؤالات كل شيخ ، وقال الدارقطني : أبو المفضل يشبه الشيوخ ، وقال الواسطي : كان حسن الهيئة ، جميل الظاهر ، نظيف اللبسة ، وسألت الدقاق عنه ، فقال : كان يضع الحديث ، وقد كتبت عنه !!! وكان له سمت ووقار ، وقال علي بن أبي علي : سألت أبا المفضل عن مولده ، فقال : في سنة ٢٩٧ ، وأول سماعي الصحيح ٣٠٦ [٢] .

---

(١) وصفه بـ «الحافظ» الحافظ الكبير ابن عساكر ، وأبو القاسم التنوخي ، والفقيه أبو محمد جعفر بن أحمد القمي الإيلاقي ، وغيرهم ، راجع : تاريخ دمشق : ٤٠/٧ ، ٢٨٧/١٤ ، ٣٣٣/٢٤ ، ٣٨٧/٢٦ ، نوادر الاثر في مواضع عدة .

(٢) تاريخ بغداد : ٤٦٦/٥ رقم ٣٠١٠ .

وذكره ابن عساكر وساق كلام الخطيب ، وأضاف : قال : أبو ذر الهروي : تركت الرواية عن أبي المفضل إلا أني أخرجته في المعجم للمعرفة ، لأني سمعت الدارقطني يقول : كنت أتوهمه من رهبان هذه الامة وسألته الدعاء لي ، فتعوذ بالله من الجور بعد الكور ، قال أبو ذر : إنه قعد للرافضة وأملىٰ عليهم أحاديث ذكر فيها مثالب الصحابة رضوان الله عليهم !!! وكانوا يتهمونه بالقلب والوضع ، قال : وكتبت عنه بالكوفة قديماً وكان معي العماري أبو محمد وحدث بحديث أن ابن خزيمة الإمام تفرد به ، فقال له لو أخرجت أصلك بهذا فإن هذا حديث ابن خزيمة ، وكان العماري ينتسب إلى ولد قيس بن سعد بن عبادة ، فقال له : أنت تنتسب إلى قيس بن سعد وهو عقيم ، فكان هذا جوابه [1] .

فوجه تضعيفهم لأبي المفضل أمران :

الاول : لما حدّث عن العراد الكبير كذّبه الدارقطني في روايته عنه لأنه زعم أنه سمع منه في سنة ٣١٠ وكانت وفاته سنة ٣٠٥ ، قال الخطيب : كذا قال لي الازهري وهو خطأ كانت وفاة أبي عيسى ـ العراد ـ في ٣٠٢ .

قلت : قد أصرّ أبو المفضل الشيباني على أنه سمع من العراد الكبير سنة ٣١٠ ، وهو الحافظ الثبت ، فلو أنه وهم في ذلك أو كذب لتنازل ، وبما أنه ليس هناك اتفاق في سنة موت العراد الكبير فموته بعد سنة ٣١٠ أحد الأقوال ، وعلى فرض كونه توفىٰ قبل ذلك ، فليس ثمة كذب في

---

(١) تاريخ دمشق : ج ١٤/٥٤ .

حديث رسول الله صلى الله عليه وآله إذ لعله كان العراد الصغير فتوهم أبو المفضل أنه الكبير ، وهذا من الإشتباه في الموضوع وما أكثره لدى الرواة بل حفاظ الرواة [١] .

الثـــاني : وضعه للرافضة أحاديث الطعن على بعض الصحابة من مناوئي علي عليه السلام .

وحيث أن كلا الأمرين ليسا بجرح حقيقي ، فالمعتمد قول الدارقطني بقوله : كنت أتوهمه من رهبان هذه الأمة وسألته الدعاء لي ، وقوله : أنه يشبه الشيوخ ، وأنه ذات سمت ووقار ، وثناء الأزهري عليه .

وقـــال النـجاشي قـدس سـره : أبو المفضل ، كان سافر في طلب الحديث عمره ، أصله كوفي ، وكان في أول أمره ثبتاً ثم خلّط !!! ورأيت جلّ أصحابنا يغمزونه ويضعفونه !!! له كتب كثيرة ، رأيت هذا الشيخ وسمعت منه كثيراً ، ثم توقفت عن الرواية عنه إلا بواسطة بيني وبينه [٢] .

وقال الشيخ الطوسي قـدس سـره : الشيباني ، كثير الرواية ، حسن الحفظ ، غير أنه ضعفه جماعة من أصحابنا ، أخبرنا بجميع رواياته عنه جماعة من أصحابنا [٣] ، انتهى . ويستفاد من كلامه أنه يميل إلىٰ مدحه وجلالته ، إذ لو كان في نظره ضعيفاً لجزم بضعفه لا إيعاز تضعيفه إلى جماعة من أصحابنا ، وسيأتي ما يدل على ذلك .

---

(١) فقد روى الطبراني عن البرقي أحمد بن عبد الله كثيراً وهو لم يلقه وإنـما لقـي أخـاه عـبد الرحيم وأكثر عنه ، واعتقد أن اسمه أحمد فغلط في اسمه . سير أعلام النبلاء : ٤٨/١٣ .

(٢) رجال النجاشي : ٣٩٦ رقم ١٠٥٩ .

(٣) الفهرست : رقم ٦١١ .

أما كلام النجاشي فيستفاد منه أن أبا المفضل له حالة تثبّت فتقبل رواياته ، وحالة خلط فتترك ، وحيث ان النجاشي أدرك أبا المفضل وعمره خمسة عشر سنة ، فالرواية عنه بالواسطة احترازاً عن الرواية عنه وقت التخليط ، وقد ذكرنا في بعض الموارد أن منشأ إتهام أبي المفضل بالتخليط ، لانه روى عن أناس ماتوا من قبل سبعين سنة ، وأصل هذه التهمة من العامة [1] ، ولذا قال النجاشي مستغرباً في ترجمة المسعودي بعد أن ترحم على أبي المفضل : هذا رجل زعم أبو المفضل الشيباني ـ رحمه الله ـ أنه لقيه واستجازه [2] .

مضافاً إلى أن عبارة «التخليط» عند الأصحاب آنذاك لا تدل على القدح في العدالة ، وإنما هي بمعنى عدم التحرز من الرواية عن الضعفاء والمتهمين بالغلو والإرتفاع ، وأبو المفضل كما تقدم عن الخطيب البغدادي روى عن خلق كثير من المصريين والشاميين والجزريين ، وأهل الثغور معروفين ومجهولين .

والشاهد على جلالته وعدم توجه الطعن فيه على ذاته أن الشيخ الطوسي قدس سره في الفهرست اعتمد عليه بشكل قوي جداً [3] ، ولم يَعِر اهتماماً لمن ضعّفه ، حتى أنه لو قيل : أن كتاب الفهرست للشيخ الطوسي هو لأبي المفضل الشيباني لما كان ذلك غريباً ، إذ ما يقرب من

---

(١) إذ أن ما يقرب من نصف مشايخ النجاشي قدس سره من العامة .

(٢) رجال النجاشي : ٢٥٤ رقم ٦٦٥ .

(٣) مع أن الشيخ قدس سره له طرق كثيرة صحيحة من حيث السند إلى أصحاب الكتب فاعتماده على طريق أبي المفضل الشيباني اعتداد ـ في الجملة ـ به بلا ريب .

نصف أسانيد الشيخ هي عن طريق أبي المفضل الشيباني .

وروىٰ عنه في الأمالي أكثر من ربع الكتاب [١] ، واحتج به في سائر كتبه ، وفي بعض الموارد ترحم عليه .

كما قد أكثر الرواية عنه الثقة الجليل أبو القاسم القمي الخزاز ، وترضى وترحم عليه ، وتعامل معه كما تعامل مع الشيخ الصدوق قدس سره ، مع أنه لم يترحم ويترضىٰ على بعض الأجلة من مشايخه ، وصحح عدة من رواياته [٢] . وكذا أكثر الرواية عنه الثقة الفقيه القمي الإيلاقي في عدة من كتبه ، والطبري الصغير في دلائل الإمامة ، مع الترضي والترحم ، كما قد روى عنه الإمام أبو الحسن بن شاذان وترضى عليه .

هذا : وقد تصدى الثقة استاذ الشيخ النجاشي أبو الفرج محمد بن علي بن يعقوب القنائي بتصنيف كتاب « معجم رجال أبي المفضل » [٣] ، فلو لم يكن أبو المفضل من شيوخ الطائفة ومن الحفاظ الكبار الثقات لما تصدىٰ هذا الشيخ الجليل الثقة لإحصاء من روى عنهم أبو المفضل الشيباني .

---

(١) والأمالي : جلسات ومجالس للشيخ قدس سره أملى فيها عدة من الأحاديث على تلامذته ، فهي أحاديث منتقاة ومختاره ، فرواية ربع هذا الكتاب عن أبي المفضل الشيباني قدس سره كاشف على اعتداد واعتماد الشيخ عليه ، سيما وأن حضور هذه الجلسات لم يكن مقتصراً على الخاصة .

(٢) كفاية الاثر : ٢١٢ ، وهذا كاف في توثيقه .

(٣) رجال النجاشي : ٣٩٨ رقم : ١٠٦٦ ، ترجمة أبي الفرج القنائي .

وقلّ أن تجد من الرواة ـ الخاصة والعامة ـ ممن هو في دقته وضبطه من تدوين سَنَة سماعه للحديث ومحلّ سماعه وكيفيته ، ومن سلامة الإسانيد ووضوحها ، فإذا قال ـ مثلا ـ حدثنا فلان في أصفهان ، فإذا رجعنا إلى تاريخ اصفهان ورجالاتها نجد بأن الذي حدثه قد عقدت له ترجمة [1] ، فأسانيده قدس سره موادٌ لعلماء الرجال ، ولذا صرّح أبناء العامة ـ مع تضعيفهم له ـ أنهم يروون عنه من أجل المعرفة .

---

(١) فمثلاً قال قدس سره كما في كفاية الأثر : ١٣٢ ، حدثنا أبو أسيد أحمد بن محمد بن أسيد المديني بأصبهان ... ، وأسيد هذا قد عقدت له ترجمة في تاريخ أصبهان لأبي نعيم الأصفهاني : ١٥٥/١ رقم ١٢٥ .

(١٤)

بصائر الدرجات

قد ذكر الشهيد محمد باقر الصدر قدس سره في بعض أبحاثه الفقهية عدم تمامية سند الأصحاب إلى الكتاب الشريف « بصائر الدرجات » للشيخ الفقيه محمد بن الحسن الصفار ، فقال تعليقاً على بعض رواياته :

إن هذه الرواية ـ وإن عُبّر عنها بالصحيحة ـ ولكن الصحيح أن سندها غير تام ، لأنها يرويها صاحب الوسائل عن كتاب بصائر الدرجات ، وطريق صاحب الوسائل إلى بصائر الدرجات إنما هو بتوسط الشيخ ، والشيخ طريقه إلى الصفار ـ وإن كان صحيحاً ـ ولكن طريقه إلى بصائر الدرجات ليس صحيحاً [١] .

وفيه :

أولاً : أن كتاب بصائر الدرجات من الكتب المعتبرة لدى الطائفة ، كمعروفية الكافي الشريف وكتب الصدوق وسائر الكتب المعتبرة .

قال المولى المجلسي قدس سره : وكتاب بصائر الدرجات من الأصول المعتبرة التي روى عنها الكليني وغيره [٢] .

وهو من الكتب المعتبرة التي نقل منها الحر العاملي قدس سره عدة من الأحاديث ، وقد ادعى أن الكتب التي نقل منها قامت القرائن على

---

(١) شرح العروة الوثقى : ٢١١/١ .

(٢) بحار الأنوار : ٢٧/١ .

ثبوتها وتواترت عن مؤلفيها ، أو علمت صحة نسبتها إليهم ، بحيث لم يبق فيها شك ولا ريب ، كوجودها بخطوط أكابر العلماء ، وتكرر ذكرها في مصنفاتهم ، وشهادتهم بنسبتها ... [1] .

وذكر الكتاب الحر العاملي قدس سره من الكتب التي نقل منها في كتابه الشريف « وسائل الشيعة » وجعله من الكتب المعتبرة التيى شهد بصحتها مؤلفوها وغيرهم ، وقامت القرائن على ثبوتها وتواترت عن مؤلفيها ، أو علمت صحة نسبتها إليهم ، بحيث لم يبق فيها شك ولا ريب ، كوجودها بخطوط أكابر العلماء ، وتكرر ذكرها في مصنفاتهم ، وشهادتهم بنسبتها ... [2] .

ولأجل كونه من الكتب المعتبرة التي على وزان شهرة الكافي الشريف ذهب سيد الفقهاء الخوئي قدس سره إلى اعتباره ، مع أنه ـ على الظاهر ـ يرى بأن سند الشيخ قدس سره إلى خصوص بصائر الدرجات ضعيف ، وليس ذلك إلا لكون الكتاب من الكتب التي يجزم بنسبتها إلى مؤلفها ، ومعروفيتها تغني عن النظر إلى السند إليها .

ولم أجد من شكك في صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه الجليل منذ تأليفه إلى الآن إلا من الشهيد الصدر قدس سره ، مع أن تشكيك المعاصرين ومن قاربهم لأي كتاب روائي معتبر ومشهور ومعروف لا يُعتنى به إن لم يكن مسبوقاً بتشكيك له وجه علمي لأحد الأعلام الكبار

---

(١) الوسائل : ١٥٣/٣٠ .

(٢) وسائل الشيعة : ١٥٣/٣٠ .

ذوي الشأن في البحث ونسبة الكتب إلى أصحابها .

ولشهرة الكتاب ومعروفيته تُرجم إلى اللغة الفارسية ، فقد ترجمه إياز بن عبد الله الكتابي المتوفى سنة : ٥٧٩ ، والمولى محمد باقر بن عبد الرزاق اللاهيجي ، وقد فرغ من ترجمته في شوال سنة ١٠٨٣ هـ .

وعليه : فصحة انتساب الكتب إلى أصحابها لا تنحصر في الأسانيد المعنعنة ، بل معروفية انتسابه لمؤلفه كافية .

ولم نر لدى الخاصة والعامة أن ثمة كتاب مشهور ومعتبر لدى العلماء ـ المتخصصين في حفظ التراث وجمع الأحاديث ومتابعة الكتب ـ ولم يشكك في انتسابه لمؤلفه طيلة أكثر من ألف سنة لغي الإستناد إليه لمجرد تشكيك بعض المتأخرين من العلماء وإن كان من ذوي التخصص في حفظ التراث ومتابعة الكتب والأسانيد ، ناهيك عمّا إذا لم يكن كذلك .

والشهيد الصدر قدس سره وإن كان من المحققين المدققين ، إلا أن التحقيق والتدقيق المرتبط بالقضايا العقلية وفي أصول الفقه لا ربط له بالإحاطة بالأسانيد والطرق لأصحاب الكتب ، فقد لا يظفر إمام الكل في الحديث وتتبع الروايات ـ كالحاج النوري قدس سره مثلاً ـ بعدة من الطرق لبعض الكتب والروايات ، وهو الذي لم ينشغل إلا بتتبع الطرق والأسانيد ، فكيف بمن يقضي أكثر مسيرته العلمية في الأبحاث العقلية الصرفة وأصول الفقه ، فتوقفه قدس سره لعدم اطلاعه على سائر

الأسانيد لهذا الكتاب الشريف [1] ، ولعدم نظرته لمعروفية الكتاب في كل الطبقات إلى زمانه قدس سره .

ثـــــانياً : ثمة عدة أسانيد للأصحاب لكتاب بصائر الدرجات ، وبمجموعها يجزم بصحة استناد الكتاب إلىٰ مؤلفه محمد بن الحسن الصفار قدس سره ، من هذه الأسانيد :

١ / قـال الطـوسي : محمد بن الحسن الصفار ، له كتب مثل كتب الحسين بن سعيد ، وزيادة كتاب بصائر الدرجات وغيره ، وله مسائل كَتَبَ بها إلى أبي محمد الحسن بن علي العسكري عليهما السلام .

أخبرنا بجميع كتبه ورواياته ابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عنه .

وأخبرنا بذلك أيضاً جماعة ، عن ابن بابويه ، عن محمد بن الحسن ، عن محمد بن الحسن الصفار ، إلا كتاب بصائر الدرجات فإنه لم يروه عنه ابن الوليد [2] .

وسنده الأول صحيح ، والثاني من أصح الأسانيد ، واستثناء ابن الوليد رواية الكتاب كافية في الحكم بوجود الكتاب ومعروفيته ، وإنما لم يروه لأنه باعتقاده رضي الله عنه فيه غلوا ، فاستثناء الكتاب دليل على وجوده ، إذ المعدوم لا يستثنىٰ .

---

(١) التي لو افترض أنها بأجمعها ضعيفة إلا أن قانون الاحتمال الذي شيده الشهيد الصدر قدس سره وعمل به في كل القضايا العلمية كاف في الحكم بنسبة الكتاب إلى مؤلفه الشيخ الصفار رضي الله عنه .

(٢) الفهرست : ٢٢٠ ، رقم : ٦٢١ .

وسيأتي أن ابن الوليد روى الكتاب أيضاً ، ومنه يظهر أن الشيخ الصدوق قدس سره روى وأجاز لمشايخ الطوسي البغداديين ـ ومنهم الشيخ المفيد قدس سره ـ كل كتب الصفار سوى بصائر الدرجات لاعتبارات مرتبطة بالأفق الفكري والعقدي للمدرسة البغدادية ، لا أن ابن الوليد يرى أن في الكتاب غلواً في أهل البيت عليهم السلام ، فتدبر .

٢ / **الطوسي** : عن الحسين بن عبيد الله ، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار ، عن أبيه ، عن الصفار [١] ، بكل كتبه ورواياته .

وسند رجاله ثقات أجلاء عيون ، فالحسين بن عبيد الله هو شيخ الطائفة الغضائري من كبار مشايخ الطوسي والنجاشي وغيرهما ، وأمره في الجلالة والعظمة ظاهر لمن تتبع الأسانيد وعرف المدارس .

وأحمد بن محمد بن يحيى العطار ، من المشايخ الذين أكثر الصدوق الترضي والترحم والرواية عنهم ، وهذا كافٍ في جلالته وعظمته ، فإن الصدوق قدس سره لا يلقي الكلام على عواهنه وهو العارف بمداليل الألفاظ والكلمات ، والسابر لأحوال الرجال والرواة ، وقد اعتمد عليه في الفقيه ، ووقع في طرقه إلى أصحاب الكتب المعتبرة [٢] ، كما روى عنه شيخ الطائفة التلعكبري وله منه إجازة ، فهو من شيوخ الإجازة الكبار ، وهذا شاهد آخر على جلالته وعظمته في

---

(١) الفهرست : ٢٢١ ، رقم : ٦٢١ * رجال النجاشي : ٣٥٤ ، رقم : ٩٤٨ ، قال : أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان ، حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى ، عن أبيه ، عن الصفار .

(٢) فقد وقع في طريقه إلى كتاب الثقة الفقيه عبد الله بن أبي يعفور ، والثقة الفقيه عبد الرحمن بن الحجاج ، وغيرهما .

الطائفة .

مضافاً إلى ما ذكره أبو العباس السيرافي فيما كتبه إلى النجاشي في تعريفه لطرقه إلى الحسين بن سعيد رضي الله عنه ، قال : فأما ما عليه أصحابنا والمعول عليه : ما رواه عنهما [1] أحمد بن محمد بن عيسى ، أخبرنا الشيخ الفاضل أبو عبد الله الحسين بن علي البزوفري ، حدثنا أبو علي الأشعري ، حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى .

وأخبرنا أبو علي أحمد بن محمد بن يحيى العطار القمي ، قال : حدثنا أبي وعبد الله الحميري وسعد بن عبد الله ... .

وفي هذا الكلام دلالة واضحة وظاهرة على اعتماد الأصحاب على أحمد بن محمد العطار .

ورده السيد الخوئي قدس سره بأمرين :

الأول : ما عرفت من أن اعتماد القدماء على رواية شخص لا يدل على توثيقهم إياه ، وذلك لما عرفت من بناء ذلك على أصالة العدالة ، التي لا نبني عليها .

قلت : قد مر أن القدماء لا يعتمدون على أصالة العدالة ، وما ذكره السيد الخوئي قدسَ سره مجانب للصواب قطعاً ، راجع الفائدة الأولى من هذ الكتاب .

الثاني : أن ذلك إنما يتم ، لو كان الطريق منحصراً برواية أحمد بن

---

(١) أي الحسن والحسين ابنا سعيد .

محمد بن يحيى ، ولكنه ليس كذلك ، بل إن تلك الكتب المعول عليها قد ثبتت بطريق آخر صحيح ، وهو الطريق الأول الذي ينتهي إلى أحمد بن محمد بن عيسى ، ولعل ذكر طريق آخر إنما هو لأجل التأييد .

ووافقه في صحة هذا الإيراد الشيخ الداوري دام ظله في « أصول علم الحديث » ورفض إشكاله الأول .

قلت : هذا خلاف ظاهر كلام السيرافي ، من دعواه أن كلا الطريقين في عرض واحد ، لا أن بينهما طولية من كون أحدهما حجة والآخر مؤيداً له ، بدليل أن كتب الحسين بن سعيد مروية أيضاً بطرق صحيحة تامة عن طريق أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري وغيره ، فالتعويل على هٰذين الطريقين دون غيرهما من الطرق الأخرى ـ وفيها الصحيح قطعاً ـ شاهد على جلالة وعظمة أحمد بن محمد بن يحيى العطار .

والشاهد على ذلك أن الشيخ الطوسي قدس سره روى كل كتب وروايات الحسين بن سعيد بطريق صحيح كالشمس ، قال : أخبرنا بكتبه ورواياته جماعة ، عن محمد بن علي بن بابويه الصدوق ، عن أبيه ومحمد بن الحسن ومحمد بن موسى بن المتوكل ، عن سعد بن عبد الله القمي والحميري ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد [1] .

ومن الواضح البديهي أن هذا الإسناد إلى الحسين بن سعيد من أصح الأسانيد على الإطلاق ، بل أصح أسانيد الطائفة ، فيا ترى لِمَ

---

(١) الفهرست : ١١٢ ، رقم : ٢٣٠ .

أعرض عنه أبو العباس السيرافي وذكر طريقه عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار ، فلو لم يكن أحمد بن محمد العطار من أعاظم وأساطين الطائفة والذي هو ـ ولو في نظر السيرافي ـ في مصاف الصدوق قدس سره لما ذكره دون ذكر سند الصدوق .

بل لو ادعينا العكس لكان أتم ، فإن السند الثاني عن أعظم الحفاظ في زمانهم وهم : سعد القمي وعبد الله الحميري ومحمد بن يحيى ، فلاحظ [1] .

٣ / الحر العاملي : بسنده الصحيح عن الشيخ الطوسي ، عن المفيد ، عن الصدوق ، عن محمد بن محمد بن عصام الكليني ، عن ثقة الإسلام الكليني ، عن الصفار بكتابه بصائر الدرجات ومسائل الإمام العسكري عليه السلام [2] .

ورجال السند ثقات أجلاء عيون عظام ، سوى محمد بن محمد بن عصام الكليني ، فلم تذكره كتب التراجم ، وهو من مشايخ الصدوق قدس سره والواقع بينه وبين ثقة الإسلام الكليني قدس سره ، وقد ترضى وترحم عليه كثيراً ، وهذا كاف في إثبات العدالة والوثاقة ، على أن طرق الصدوق قدس سره إلى الكليني لا تقتصر على عصام الكليني ، فقد

---

(١) كما إن الشيخ الطوسي يروي كل كتب وروايات ابن الوليد ومحمد بن يحيى العطار وأحمد بن ادريس والصفار وسعد القمي بعدة أسانيد ، وكلهم يروون عن أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري ، ومنه تعرف أن الأسانيد إلى أحمد بن محمد كثيرة ، فالتنصيص ـ في كلام أبي العباس السيرافي ـ على طريقين منهما فيه دلالة واضحة على أنهما أصح الطرق إلى الأشعري ، وهو المطلوب .

(٢) بحار الأنوار : ١١٨/١٠٧ ، ١١٩ .

روى عن الكليني قدس سره بواسطة ابن المتوكل والمؤدب والوراق والدقاق وغيرهم [1] .

٤ / **قال القطب الراوندي قدس سره** : فإن هذه أحاديث هائلة مهولة ، فإنها من المشكلات التي تتهافت فيها العقول لكونها من المعضلات ، وقد كان الشيخ الصدوق سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري ذكرها في كتاب البصائر ، وأوردها الشيخ الثقة محمد بن الحسن الصفار في كتابه بصائر الدرجات ، وكلاهما لم يكن غالياً ولا قالياً ، وقد كان الراوي لنا عنهم عالياً .

أخبرنا الشيخ علي بن محمد بن عبد الصمد ... عن سعد بن عبد الله

وأخبرنا أبو جعفر محمد بن علي بن المحسن الحلبي ، عن الشيخ أبي جعفر الطوسي ، عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن أبيه ، عن محمد بن الحسن ... .

٥ / **وقال الراوندي قدس سره** : وأخبرنا جماعة منهم : الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن النيسابوري والشيخ محمد بن علي بن عبد الصمد ، عن الشيخ أبي الحسن بن عبد الصمد التميمي ، حدثنا أبو محمد أحمد بن محمد بن محمد العمري ، حدثنا أبو جعفر محمد بن علي بن

---

(١) راجع من لا يحضره الفقيه : ٢٢٣/٤ ، وأصرح منه : ٥٣٤/٤ ، قال : وما كان فيه عن الكليني رحمة الله عليه فقد رويته عن ابن عصام الكليني والدقاق والسناني رضي الله عنهم عن الكليني ، وكذلك جميع كتاب الكافي فقد رويته عنه عن رجاله .

الحسين ، عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن الصفار ... [1] .

فهذان سندان عاليان ـ بتعبير الراوندي ـ عن الصفار ، ثم ذكر الراوندي قدس سره أحاديث كثيرة موجودة في بصائر الدرجات ، كما أن الصدوق قدس سره في كتبه المختلفة روى عدة روايات عن ابن الوليد عن الصفار لا وجود لها إلا في بصائر الدرجات .

وهذه الطرق كافية لإثبات انتساب الكتاب إلى مؤلفه محمد بن الحسن الصفار قدس سره .

على أن انتساب الكتب إلى أصحابها ـ كما قلنا آنفاً ـ ليس بالضرورة أن يكون عبر الأسانيد المعنعنة ، بل يكفي شهرة انتساب الكتاب إلى مؤلفه ، ولذا لا يحق للأجيال اللاحقة التشكيك في نسبة أحد الكتب إلى مؤلفيها فيما إذا كان الكتاب مشهوراً لدى الجيل الذي عاصره مؤلفه .

وكتابنا الشريف « بصائر الدرجات » كان مشهوراً في زمن مؤلفه إلى زمان الطوسي والنجاشي وغيرهما ، ولو كان ثمّة ريبة أو تشكيك في صحة انتسابه للشيخ محمد بن الحسن الصفار قدس سره لظهر ، سيّما وأن روايات الكتاب كانت خلاف المعتقد السائد آنذاك لدى جمهور ومشهور المدرسة البغدادية وعدة غير قليلة من أعاظم وأعلام مدرسة قم المقدسة ، فعدم طعنهم في أصل ثبوت الكتاب وانتسابه شاهد صحة نسبته إلى مؤلفه قدس سره .

---

(١) الخرائج والجرائح : ٧٩٣/٢ * مختصر بصائر الدرجات : ١٠٦ .

محتوى الكتاب

١ / القدماء وأصالة العدالة ٥

٢ / أمارية رواية الثقات والأجلاء ٢٤

٣ / أمارية الترضي والترحم على العدالة ٥٣

٤ / كتاب نوادر الحكمة ٦٥

٥ / مشايخ الإجازة ٧٣

٦ / جلالة عمر بن حنظلة ٩٢

٧ / جلالة عمرو بن شمر الجعفي ١٠٧

٨ / جلالة محمد بن سنان ١٣٠

٩ / جلالة سهل بن زياد ١٥٣

١٠ / جلالة يونس بن ظبيان ١٦٤

١١ / جلالة محمد بن علي القرشي أبو سمينة ١٧٢

١٢ / جلالة المفضل بن صالح أبو جميلة ١٨١

١٣ / جلالة أبي المفضل الشيباني ١٨٤

١٤ / بصائر الدرجات من الكتب المشهورة ١٩٠

محتوب الكتاب ٢٠٠

والحمد لله رب العالمين

وصلى اللهم على محمدٍ وآله الطاهرين